الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي الإسبوعى

(478)

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	29
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	37
حقوق الإنسان فى العالم	96

ابن يُحرق أمه وآخر يطردها في الشارع وثالث يرفض علاج والده

عقوق الوالدين.. حالات مؤلمة وتفكك أسري وانهيار أخلاقي يتزايد

المصدر: جريدة سبق الجمعة 24 ربيع الاخر 1436هـ - 13 فبراير 2015م
http://sabq.org/OfQo5d

ريم سليمان- سبق- جدة:
"ابن يُحرق والدته وأخاه داخل منزلهما، وآخر يضرب أمه وينهرها ويعود باكياً ليلقي باللوم على المخدرات، وثالث يرفض الصرف على علاج والده ويهمله"..

هذه ليست لقطات من فيلم عربي درامي؛ بل مشهد واقعي مرير من الحياة التي نعيشها، يضرب أبطالها بعرض الحائط كل المعاني والقيم النبيلة والرحمة التي دعانا إليها الإسلام، ويتناسوْن قوله تعالى: {وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحساناً}، وقوله أيضاً في نفس الآية {ولا تقل لهما أف ولا تنهرهما}، وغيرها من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية التي تحثّ على الرحمة والعطف على الوالدين والعناية بهما والصبر عليهما.

وعلى الرغم من غياب الأرقام والإحصاءات الحقيقية الدقيقة عن عدد ونِسَب قضايا العقوق، والتي يرجع سببها إلى رفض الوالدين الإبلاغ عن أبنائهم؛ تظّل هناك علامات تعجب من ظهور تلك الحالات الشاذة في مجتمعنا وتزايدها!

تحاول "سبق" التعرف على الأسباب التي تدفع بابن إلى عقوق والديه، وتتساءل: هل هي حالات مؤلمة؟ أم نبت شيطاني؟ أم نتاج تربية خاطئة؟

وزارة العدل

كشفت إحصائيات نشرتها وزارة العدل على موقعها لعام 1433، عن عدد قضايا العقوق التي وصلت إلى 1074 قضية، كما كشفت الوزارة نسبة قضايا عقوق الوالدين الواردة إلى محاكمها؛ حيث كانت النسبة الأعلى لمحافظة جدة بعدد 275 قضية، تلتها الرياض 233 قضية، ومكة المكرمة 117 قضية، وتبوك 66 قضية؛ فيما بلغت قضايا عقوق الوالدين في المدينة المنورة 60 قضية، والطائف 49 قضية، و42 قضية في سكاكا، و 39 قضية في الدمام، و 36 قضية في حائل، و27 قضية في خميس مشيط، و18 قضية في أبها، و15 قضية لكل من الأحساء والخبر، و14 قضية عقوق في نجران، و12 قضية في الخرج، و11 قضية في عرعر.

نبت شيطاني

هذا أب مسكين كان جالساً بجواري أنا وزوجي في أحد المستشفيات ينتظر دوره، وظل يلاعب ابنتي الصغيرة، ووجدته يحدّثني ويطلب مني أن أُحسن تربيتها حتى ترفُق بي عند الكِبَر، ووجدت الدموع في عينه تذرف واحدة تلو الأخرى. وبعد محاولات زوجي لتهدئته وطمأنته، وجدته يشكو لنا من ظلم ابنه له، ورفضه أن يأتي له بالدواء كله، ويكتفي بجزء دون الآخر، وظل يبكي ويقول: لم أكن أعلم أنه نبت شيطاني، استولى عليه الجشع وحب المال.. وسكت فترة ثم أخذ يدعو له بالهداية، ويدعو لابنتي بأن تكون بارّة بوالديها.

ومن جانبها، قالت إحدى الفتيات، تحتفظ "سبق" باسمها: "اعتاد أخي الأكبر على إهانة أمي بصفة مستمرة، وكانت تكتفي بالبكاء، وترى أنه بصفته الأخ الأكبر فمن حقه أن تطيع أوامره، واستمر الحال بها سنوات، وبعد زواجي أنا وشقيقتي، بدأت تشعر أمي بمعاناتها مع أخي الذي تزوّج وسكَن في منزل أمي، وزادت شكواها إلى أن تدخّل الأهل والأقارب.

وتابعت: كانت ترفض أمي دائماً كل المطالبات مِن حولها بتقديم دعوى عقوق تجاه ابنها، وظل أخي يتمادى في جبروته، إلى أن جاء اليوم الذي طردها فيه من منزلها، ووجدت نفسها في الشارع.

رفض أخي أن تعود أمي إلى المنزل، واتفق مع الأقارب أن يدفع لها مبلغاً شهرياً لاستئجار سكن بعيد عنه، ورضخت أمي لذلك برغم اعتراضي أنا وأختي؛ إلا أنها دائماً ما تقول: لا أستطيع أن أضعه في السجن ولديه أبناء صغار.
ثم قالت: لا أدري كيف ينام أخي مرتاح البال وهو يعلم أنه طرد مَن كانت سبباً في إدخاله الجنه؟ وأي غرور وجبروت يتملك هذا النموذج من الرجال؟!
و قد نُشر مؤخراً في الصحف المحلية عن خلاف عائلي أدى إلى حرق ابن منزل والدته وإخوته، وتمكنت الشرطة من القبض عليه، ولا تزال القضية داخل ساحات القضاء.

انحراف سلوكي

عرّف أستاذ علم الاجتماع والجريمة الدكتور عبدالله الشعلان، عقوق الوالدين بأنه: انحراف سلوكي يصدر عن أبناء يُفترض بهم الطاعة والبر ضد آباء وأمهات يُفترض أن ينعموا بحسن صحبة أبنائهم، وقال: "كلمة عقوق الوالدين تجمع بين نقيضين (عقوق)، وتعني شق عصا الطاعة، وعدم الصلة، وسوء الخلق والمعاملة، وكلمة (والدين) وتعني -ما وراء مفهومها اللغوي- الحب والعطاء والحنان والتضحية؛ فعندما نجمع بين الكلمتين (عقوق الوالدين) يظهر لنا التضاد والتنافر، وتشمئز له النفس وترفضه الفطرة السليمة".
ولفت إلى مظاهر عقوق الوالدين، التي تزايدت في المجتمع مؤخراً، وأصبحت تمثّل نسبة مرتفعة من الدعاوى في المحاكم، كما تشير إحدى الدراسات، ومن أبرزها: نهر الوالديْن وزجرهما، والمكوث طويلاً خارج المنزل، وذمهما، وتشويه سمعتهما، والتعدي عليهما بالضرب والخجل منهما.

فشل الأسرة

وأرجع أستاذ الاجتماع، ظاهرة عقوق الوالدين إلى الخلل الذي يصيب بناء الأسرة؛ مشيراً إلى أن ضَعف الأسرة وفشلها في القيام بوظائفها كما يجب، يمكن أن يؤدي إلى ظاهرة عقوق الوالدين، وألقى باللوم على التغيّر الذي أصاب بناء الأسرة، والمتمثل في وجود واعتماد الأسرة على الخدَم والسائقين؛ مما أدى إلى إعادة توزيع الأدوار بين أفراد الأسرة الواحدة.
وحذّر من اتّكال الأسرة -ولو جزئياً- على الخدَم في تربية الأبناء، وقضاء احتياجاتهم، وأن ذلك يُضعف من علاقة الأبناء بوالديهم والتفاعل معهم، وهذا بدوره يُضعف من احترامهم لهم، وقال: "هناك أيضاً أساليب غير سليمة في التنشئة الاجتماعية تتخذها بعض الأسر، والتي يمكن أن تؤدي إلى مشكلة العقوق؛ كأسلوب القسوة والتسلط، والإهمال واللامبالاة، والحماية والتدليل الزائد، وأيضاً التساهل المفرط معهم".

الإعلام غير المنضبط

ومن أسباب عقوق الوالدين -بحسب كلام "الشعلان"- التفكك الأسري؛ إما بالطلاق أو بالخلافات، والمشاكل بين الوالدين أمام مرأى من الأبناء؛ مما يؤدي إلى شحن الأبناء ضد والديهم أو اتخاذ موقف ضد أحدهم.
وحول دور الإعلام في بروز تلك الظاهرة، قال "الشعلان": "من الأسباب الثقافية لعقوق الوالديْن الانفتاح غير المنضبط على وسائل الإعلام الجديد، واستيراد نماذج من السلوك لا تتفق مع ثقافة المجتمع الدينية والاجتماعية.. هذا مع وجود التعددية في الأُطر المرجعية للسلوك، والتي تنشأ بسبب الإعلام الجديد؛ فلم يعُد معيار القبول والرفض والخطأ والصواب للسلوك واضحاً لدى الأبناء".
وختم حديثه بالتأكيد على أن علاقة الأبناء بالآباء يجب أن تحكمها قيم ومعايير دينية واضحة، تتضمن حقوقاً وواجبات لكلا الطرفين؛ فمن حق الأبناء على الآباء: الرعاية، والاهتمام، والإنفاق، والتربية الدينية السليمة، ومن حق الآباء على الأبناء: الاحترام، والطاعة، وخفض جناح الذل من الرحمة، والدعاء لهما.

خط الوالدين

واعتبر عضو برنامج "الأمان الأسري" عبدالرحمن القراش، عقوق الوالدين من أشد السلوكيات التي يظهر فيها نُكران الجميل لمن كانا سبباً في وجود الأبناء في هذه الحياة.
وعَزَا أسباب عقوق الأبناء، إلى فقدان الانتماء الأسري الذي يصنعه الوالدان ببعدهما وتناسيهما للدور المنوط بهما، في زرع قِيَم المحبة والتساوي والتسامح بين الأبناء؛ مما يخلق في الطفل الشعور بعدم التقدير والاحترام، كما أن الطلاق وزيادة نسبته داخل المجتمع قد تؤدي إلى العقوق، عندما يرى الطفل ظلم الأب للأم، وطردها من بيتها أمام أطفالها، وحرمانهم من رؤيتها، أو العكس ورمي الأم لأبنائها.
وتابع قائلاً: يُعَدّ العنف من أقسى الأمور التي تدفع إلى العقوق، كما أن الإفراط في التدليل وعدم تحمل المسؤولية يجعل الأطفال يكبرون على حب "الأنا".
ونصح "القراش" بضرورة أن يدرك الآباء والأمهات أن الأسرة لها قدسيتها؛ فلا نربي أبناءنا لزماننا؛ وإنما لزمانهم؛ وفق ما يتلاءم مع الشرع الحنيف والأعراف الحميدة؛ لافتاً إلى أهمية تحصينهم دينياً، وفتح أُفُق الحوار والاحتواء؛ بعيداً عن العنف والمقارنة، وفتح مساحة للحرية التي تتلاءم مع ظروفهم ومحيطهم، ولا تُخِلّ بمبادئ التربية القويمة.

وطالَبَ عضو لجنة الأمان الأسري "الشؤون الاجتماعية" أن تفعّل خط الوالدين في حالة تعرضهما للعنف والإيذاء؛ على أن يكون متصلاً بـ"الداخلية" و"العدل"، وإيجاد دار إيواء مؤقت؛ وليس دار العجزة الذين لا أبناء لهم.

العنف الأسري

من جهتها، أوضحت عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتورة سهيلة زين العابدين، أن قضايا العقوق تُعَدّ ضمن قضايا العنف الأسري، وتنازل الآباء والأمهات عن حقهم حرصاً على الأبناء، يُعَدّ سبباً رئيساً في عدم انتشارها بشكل كبير برغم وجودها بكثرة.

ورأت أن هناك فجوة كبيرة بين الآباء والأبناء، كما أن هناك خطأ واضحاً في الخطاب المجتمعي والخطاب التعليمي الموجود؛ مما زاد من نسبة عقوق الأبناء؛ مشيرة إلى خطورة وجود أبناء عاقين ليس على الأسرة فقط؛ ولكن على المجتمع بأكمله، وقالت: الولد العاقّ لأسرته يكون عاقاً لوطنه، وبعدها يصبح عاقاً لله سبحانه تعالى.

وحمّلت "زين العابدين" المسؤولية للتربية وانشغال الآباء في الاستراحات والأمهات في الحفلات، وقالت: هناك رجال يجلسون مع أصدقائهم أكثر من أولادهم، ويرجعون لإلقاء اللوم على الأم، دون النظر إلى خطورة نزواتهم على الأسرة.

ولفتت إلى أن هناك بعض الأمهات تزدن من طغيان أبنائهن؛ بسبب الجهل والثقافة الخاطئة؛ فنجد أمهات يرين أن مِن حق الابن الأكبر أن يهيمن على أمه ويظلم أخواته الأصغر، وهي تستسلم لذلك، وهناك نماذج عدة تعاني من ذلك، وتشكو فيها البنات من تكبّر وظلم الأخ وخضوع الأم له.

اضطراب نفسي

واتجهت "سبق" إلى استشاري الطب النفسي الدكتور علي زائري، للتعرف على الأسباب النفسية، وقال: "عقوق الوالدين له أسباب كثيرة؛ ولكن بعض الأسباب النفسية هي اضطراب نفسي لدى العاقّ، يمنعه من نضوج العلاقة مع أحد والديه، وبالتالي يصبح الوالدان ضحية لمشاعر الكراهية أو الشكوك والأوهام؛ مما يسبب العنف اللفظي أو الجسدي".

وأوضح أن أشهر الأمراض النفسية، هي الناتجة عن استخدام المخدرات، والتي تسبّب تلفاً في بصيرة المستخدم، وتجعله يضطهد مَن حوله وينتقم منهم بسبب الهلاوس؛ مشيراً إلى أنه في بعض الأحيان يُخَيّل له أن والديه هما السبب في مرضه أو تعاسته أو اضطهاده، ولهذا لا نستغرب غضب هذا المدمن واستخدامه للعنف تجاه أفراد أسرته أو والديه.

وأكد "الزائري" أن الجرائم الكبرى مثل القتل والحرق وغيرها، غالباً ما تكون نتيجة أمراض نفسية رئيسة، وتفكير غير سوي، يتطلب العلاج وربما الحجز الصحي، وليس مجرد عقوق أو اختلاف وجهات نظر؛ ناصحاً الوالديْن بضرورة أخذ الحيْطة والحذر من الابن العنيف والتعامل مع التهديد محمل الجد، ومحاولة علاجه إذا استدعى الأمر لذلك.

وبسؤاله عن التأثير النفسي لعقوق الأبناء، أجاب قائلاً: لا شك أن التأثير على الوالديْن كبير جداً؛ مثل إحباطهم، وخيبة أملهم، وشعورهم بالحزن والاكتئاب والخوف والقلق، وفقدان الشعور بالأمان والطمأنينة.

التعليم تنهي إجراءات الراتبين.. والإيداع الإثنين

حقوق الإنسان والجامعة الإلكترونية تصرفان شهرين لموظفيهما

المصدر: جريدة الوطن الجمعة 24 ربيع الاخر 1436هـ - 13 فبراير 2015م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=214639&CategoryID=5

جدة، الرياض: أحمد ردة، الوطن

أنهت وزارة التعليم إجراءات صرف راتب الشهرين. وكشفت مصادر مطلعة بالوزارة لـ"الوطن"، أنه تم أمس رفع مسيرات موظفي الوزارة في قطاع التعليم العام إلى وزارة المالية، وعددهم نحو ٧٥٠ ألف موظف وموظفة، فيما استقبلت الوزارة مسوغات أوامر الدفع لجميع إدارات التعليم بالمناطق والمحافظات وعددها ٤٥ إدارة تعليمية.

وأوضحت المصادر بأن الموعد المتوقع للصرف سيكون يوم الإثنين المقبل، وسيتم إيداع الراتبين آليا في حسابات الموظفين والموظفات والمعلمين والمعلمات في البنوك المحلية.
وقالت المصادر إن الوزارة كانت قد شرعت في إعداد المسيرات منذ صدور الأمر الملكي، وتم الانتهاء من رفع جميع أوامر الدفع لموظفي وزارة التعليم لوزارة المالية.
إلى ذلك، قررت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان صرف راتب شهرين لجميع موظفيها، وذلك تماشيا مع ما أمر به خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز وانطلاقا من الحس الوطني للجمعية.
وأوضح رئيس الجمعية الدكتور مفلح القحطاني أن قرار الجمعية يأتي إيمانا منها بواجب التفاعل والشراكة تجاه دعم توجهات القيادة الرشيدة، وتأكيدا لمسؤولية الجمعية الاجتماعية تجاه منسوبيها، مؤكدا أن تجاوب الجمعية مع التوجهات الملكية الكريمة يأتي في دائرة تجسيد مصلحة الوطن والمواطن وفق رؤية القيادة الحكيمة نحو إدخال البهجة في نفوس أبناء الوطن وتحفيزهم على تقديم الأفضل. وأعرب القحطاني عن تهنئته الخاصة لأعضاء ومنسوبي الجمعية، متمنيا أن يكون ذلك حافزا لتقديم المزيد من العطاء وخدمة المتعاملين مع الجمعية من أصحاب التظلمات والشكاوى. وفي السياق ذاته، أودعت الجامعة السعودية الإلكترونية أمس الراتبين في حسابات موظفيها البنكية في كل من الرياض ومختلف فروعها بالمملكة، وذلك تنفيذا لتوجيهات سلمان بن عبدالعزيز بصرف راتبين لجميع موظفي الدولة.
كما أقرت جمعية البرة التعاونية صرف راتب شهرين لجميع العاملين فيها من السعوديين وغير السعوديين، تماشيا مع أمر خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز بصرف راتبين لموظفي الدولة.

Almowaten.net
المواطن
صحيفة الكترونية سعودية

جمعية حقوق الإنسان تصرف راتب شهرين لمنسوبيها

المصدر: جريدة المواطن الجمعة 24 ربيع الاخر 1436هـ - 13 فبراير 2015م
http://www.almowaten.net/?p=296890

المواطن- عبدالكريم الذيابي- الرياض
قررت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، صرف راتب شهرين لجميع موظفيها، وذلك تمشياً مع ما صدر من الأوامر الملكية من لدن خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود -حفظه الله-.
وقال الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، إن قرار الجمعية يأتي إيماناً منها بواجب التفاعل والشراكة تجاه دعم توجهات القيادة الرشيدة، وتأكيداً لمسؤولية الجمعية الاجتماعية تجاه منسوبيها.
وأوضح "القحطاني"، أن تجاوب الجمعية مع التوجهات الملكية الكريمة يأتي في دائرة تجسيد مصلحة الوطن والمواطن، وفق رؤية القيادة الحكيمة نحو إدخال البهجة في نفوس أبناء الوطن وتحفيزهم على تقديم الأفضل.

الرياض
www.Alriyadh.com

أكدت رصد حالات استغلال من جهات التمويل لحاجة العميل

جمعية حقوق الإنسان ل "الرياض": ندعم مشروع حماية عملاء شركات التمويل.. وأملنا حسن التطبيق

لمصدر: جريدة الرياض الاحد 26 ربيع الاخر 1436هـ - 15 فبراير 2015م
http://www.alriyadh.com/1021965

جدة - محمد حميدان

أكد رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني ل"الرياض"، تأييد ودعم الجمعية لمشروع مبادئ حماية عملاء شركات التمويل، الذي أعلنت عنه مؤسسة النقد العربي السعودي، مشيراً إلى أن دعم مثل هذا المشروع وأي مبادئ أخرى عادلة تحفظ حقوق الطرف الأضعف، وهو العميل في العادة ضد الطرف الأقوى أي الشركات الممولة والبنوك، هو أمر مطلوب ويستحق الدعم والمؤازرة بشرط حسن الأداء والتطبيق.
وقال: للأسف الشديد لاحظنا ورصدنا استغلال الكثير من الجهات الممولة سواء كانت بنوكاً أم شركات لحاجة المقترضين سواء من المواطنين أو المقيمين، وخصوصاً في ما يختص بعدم وضوح العقود المبرمة، وعدم التوضيح قبل سريان العقد بشكل ينفي النزاع فيما بعد، وهو ما يترتب عليه جعل أولئك المقترضين عرضة للكثير من الأمور السلبية، ولذا نرجو أن يكون في النظام الجديد ما يضمن الشفافية والعدالة ويحظى بتطبيق جيد تحت ملاحظة وإشراف الجهات الرقابية المعتمدة لذلك.
من جهتها جددت مؤسسة النقد دعوتها لعموم المُهتمين إبداء المرئيات على مشروع مبادئ حماية عملاء شركات التمويل، والذي طرحته المؤسسة بهدف ضمان العدل والأمانة في تعاملات التمويل بين كل الجهات الممولة وعملائهم من راغبي التمويل، وذلك خلال كامل مدة العقد والعلاقة بين الطرفين بشكل يضمن تنفيذ الالتزامات والوفاء بها حسب أنظمة التمويل الجاري العمل بها في المملكة.
ومن أبرز البنود التي تضمنها المشروع الزام شركات التمويل عدم التمييز في التعامل مع عملائها الحاليين والمستقبليين بشكل مجحف، وغير عادل بناءً على العرق أو الجنس أو غير ذلك، ووضع سياسة مكتوبة بشأن تضارب المصالح، وعليها التأكد من أن السياسات التي تُساعد في كشف العمليات المُحتملة لتضارب المصالح موجودة ومُطبقة، وعندما تنشأ إمكانية تضارب مصالح بين شركة التمويل وأي طرف آخر فينبغي الإفصاح كتابياً عن هذه الحالات للعميل، إضافة الى بذل العناية اللازمة لتوفير الموارد المالية والتشغيلية والبشرية المُناسبة واللازمة لتنفيذ أعمالها وخدمة عملائها بكل كفاءة ودون تأخير إضافة الى العديد من البنود التي تصب في خانة حفظ حقوق العملاء وحمايتهم.

الرياض: "حقوق الإنسان" و"الداخلية" تفتحان ملف الـ"بدون" للتعجيل بالحل

المصدر: جريدة الحياة الاحد 26 ربيع الاخر 1436هـ - 15 فبراير 2015م
اضغط هنا

الرياض - عيسى الشاماني
طلبت الجمعية الوطنية السعودية لحقوق الإنسان من وزارة الداخلية السعودية إيجاد حلول تسرّع وتيرة معالجة أوضاع الـ«بدون» في البلاد، الذين ينتشرون في مدن المناطق الشمالية والجنوبية. وأوضح رئيس جمعية حقوق الإنسان في السعودية الدكتور مفلح القحطاني لـ«الحياة» أمس، أن الجمعية تبحث مع وكالة الأحوال المدنية التابعة لوزارة الداخلية ملف الـ«بدون»، مشيراً إلى إجراء نقاشات قبل نحو أسبوع بين الجانبين عن هذا الملف، سعياً للخروج بتوصيات وحلول.
وألمح القحطاني إلى إمكان التوصل إلى توصيات من خلال المناقشات الدائرة بين الجانبين في غضون الأسبوعين المقبلين، مثمناً تعاون وكالة الأحوال المدنية، بالقول: «وجدنا ترحيباً وتعاوناً إيجابياً لحل هذا الملف». (للمزيد).
وأشار إلى أن التواصل مع وكالة الأحوال المدنية بخصوص هذا الملف يعدّ «قديماً جديداً»، على حد تعبيره. وتأتي هذه المخاطبات وسط تحذيرات حقوقيين دائمة من خطورة استمرار وضع الـ«بدون» في السعودية، ولاسيما أنهم يمرون بمعاناة يومية ترتبط بالتعليم والصحة والسكن والزواج، ما قد يسفر مستقبلاً عن استغلالهم في أنشطة إجرامية تضرّ بمصالح المملكة.
وكانت جمعية حقوق الإنسان اعترفت أخيراً، بأن إجراءات تصحيح أوضاع الـ«بدون» بطيئة جداً، وأن الإشكالات ستتوسع إذا تأخر حسم هذا الملف، الذي سبق أن شهد توجيهاً واضحاً من وزارة الداخلية بمعالجته.

7

حقوق الإنسان في الصحافة

مخاطبات بين "الداخلية" و"حقوق الإنسان" لمعالجة أوضاع "البدون"

المصدر: جريدة الحياة الاحد 26 ربيع الاخر 1436هـ - 15 فبراير 2015م
اضغط هنا

الرياض - عيسى الشاماني
خاطبت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وزارة الداخلية السعودية ممثلة بوكالة الأحوال المدنية، لإيجاد حلول تسرّع من وتيرة المعالجة لأوضاع البدون في البلاد، والذين ينتشرون في مدن المناطق الشمالية والجنوبية.
وأوضح رئيس جمعية حقوق الإنسان في السعودية الدكتور مفلح القحطاني في حديثه لـ«الحياة» أمس، أن الجمعية تبحث مع وزارة الداخلية خلال الفترة الحالية ملف «البدون»، مشيراً إلى إجراء نقاشات بين الجانبين قبل أسبوع عن هذا الملف، سعياً للخروج بتوصيات وحلول. وألمح القحطاني إلى إمكان تمخض توصيات عن المناقشات الدائرة بين الجانبين في غضون الأسبوعين المقبلين، مثمناً تعاون وتعاطي وكالة الأحوال المدنية، بالقول: «وجدنا ترحيباً، وتعاوناً إيجابياً لحل هذا الملف».
وأشار إلى أن التواصل مع وكالة الأحوال المدنية بخصوص هذا الملف يعدّ «قديماً جديداً» – على حد تعبيره. وتأتي هذه المخاطبات وسط تحذيرات دائمة من حقوقيين من خطورة استمرار وضع «البدون» في السعودية، لاسيما أنهم يمرون بمعاناة يومية ترتبط بالتعليم، والصحة، والسكن، والزواج، ما قد يسفر مستقبلاً عن استغلالهم في أنشطة إجرامية تضرّ بمصالح المملكة.
وكانت جمعية حقوق الإنسان اعترفت أخيراً، بأن إجراءات تصحيح البدون بطيئة جداً، وأن الإشكالات ستتوسع إذا ما تأخر حسم هذا الملف الذي سبق أن شهد توجيهاً واضحاً من وزارة الداخلية بمعالجته.
ويعرف «البدون» في السعودية أو القبائل النازحة -كما يسميهم البعض- بأنهم فئة من المجتمع يسكنون في المملكة، ولم يحصلوا على الجنسية السعودية، وتعتبر قضيتهم إنسانية نظراً لما يمرون به. وكانت وزارة الداخلية ممثلة بوكالة الأحوال المدنية أعلنت خلال اجتماع موسع لقيادات الأحوال المدنية في المنطقة الشرقية عُقد قبل أكثر من عام، سعيها الجاد في إيجاد حلول لإنهاء ملف «البدون» قريباً.
يذكر أن تقرير الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان كشف وفق ما نشرته «الحياة» بعنوان: (2847 قضية «بدون» مرفوعة لـ«حقوق الإنسان» في 10 أعوام) في آب (أغسطس) 2014، عن بلوغ الشكاوى التي تلقتها الجمعية 2847 شكوى أو قضية – بحسب تصنيف الجمعية. وقسمت الجمعية قضايا «البدون» إلى ثلاث فئات، تصدّرت قضية المطالبة بالأوراق الثبوتية ملف القضايا الأعلى عدداً في الجمعية بواقع 1356 قضية، تلتها قضايا طلب الجنسية بعدد 1207 قضايا، وأخيراً قضايا استرداد الجنسية بواقع 284 قضية. وصنف البدون في السعودية بحسب مصدر تحدث لـ«الحياة» حينها، إلى خمس فئات. تتمثل الفئة الأولى بأفراد سُحبت منهم هوياتهم نتيجة بلاغات تفيد بعدم نظامية حصولهم على الهوية الوطنية الرسمية، والفئة الثانية تتمثل بأشخاص سحبت هوياتهم، لأسباب تعود إلى عدم ثبوت انتمائهم القبلي السعودي، أما الفئة الثالثة فهم الحلفاء الذين صدرت لهم بطاقة الخمسة أعوام، ولم يمنحوا الجنسية على رغم وجود القرار الملكي الصادر في 2001، والقاضي بمنح الجنسية السعودية لكل من يحمل بطاقة الخمسة أعوام وأسرته، وهو ينتمي إلى إحدى القبائل السعودية، والفئة الرابعة التي قدمت للسعودية للحج أو العمرة، ومكثوا بطرق غير نظامية، ويحملون الجنسية الأم لبلادهم، ولكنهم يخفونها للحيلولة دون ترحيلهم إلى بلدانهم وهذه الفئة في ازدياد، فيما تتمثل الفئة الخامسة بمَن صدرت لهم الموافقة للحصول على الجنسية السعودية، لكن الإجراءات الإدارية لم تنتهِ بعدُ.

لجنة صحية جديدة للتحقيق في وفاة نزيل مركز تأهيل الطائف

المصدر: جريدة اخبار 24 الاثنين 27 ربيع الاخر 1436هـ - 16 فبراير 2015م
http://akhbaar24.argaam.com/article/detail/203270

شكلت الشؤون الصحية في الطائف لجنة جديدة للتحقيق مع الأطباء المشرفين على حالة المعوق عبدالله المالكي نزيل مركز التأهيل الشامل للذكور في الطائف الذي توفي قبل نحو شهر، بعد أن رفضت الأسرة استلام جثمان ابنهم، حتى تنتهي لجان التحقيق من بحث أسباب ما اعتبروه قصورا وإهمالا حدث قبل وفاته بأيام من المركز والمستشفى.

وأوضح شقيقا المتوفى الشابين فهد المالكي ومسفر المالكي أن أسرتهم تلقت اتصالا من مركز التأهيل الشامل للذكور بالطائف يفيد بأن شقيقهم المعاق عبدالله تم تحويله إلى مستشفى الملك فيصل يوم الأحد الـ 20 من ربيع الأول 1436هـ، حيث كان يرقد حينها في العناية المركزة للقلب.

وذكروا أنهم توجهوا لزيارته وتفقد حالته الصحية، إلا أنهم فجعوا بأن رقبته ووجهه وعينيه عليها آثار اعتداء، وجرى إبلاغ قسم شرطة الفيصلية بالحادثة، بعد أن تكتم الفريق الطبي عن الإدلاء بأي معلومة عن سبب تدهور صحته.

وأفادا أنهما بعد ذلك توصلا إلى معلومات صحية عن سبب دخوله بعد وقوف الضابط على الحالة الصحية لشقيقهما، مشيرين إلى أن المعاق عبدالله أصيب بسبب هبوط في دقات القلب وضغط الدم وسوء التغذية، وهبوط في نسبة السوائل وارتفاع في الأملاح.

وبين فهد المالكي ومشفر المالكي أنه بعد ذلك تحسنت حالة شقيقهما تدريجيا في اليوم التالي، وعند زيارته في الصباح ليوم الثلاثاء لم يكن موجودا على سريره، وبالبحث عنه وسؤال الأطباء، اصطدما بخبر وفاته وإيداعه الثلاجة، وكانت توقيت الوفاة عند الثالثة والنصف بعد منتصف الليل، مستغربين عدم مبادرة المستشفى إبلاغهم عن الوفاة.

وبينا أن شقيقهما أعطي مادة منومة في ظل الأعراض التي كان يعانيها في عناية القلب من بينها مادة لارجكتيل، التي قد تكون سببا في تدهور صحته، مشيرين إلى أن إدارة المستشفى رفضت إعطاءهما تقريرا كاملا عن حالة أخيهما الصحية قبل وفاته، وسبب واضح للوفاة.

وقررا أن يتوجها إلى الشؤون الصحية بالطائف مطالبين بالتحقيق مع الأطباء في ما اعتبراه الإهمال الذي تعرض له شقيقهما، موضحين أنهم فوجئوا بنتائج تحقيقات اللجنة الأولية التي شكلتها الجهات المختصة، إذ تبين أن عبدالله دخل المستشفى ثلاث مرات قبل وفاته بأيام، نتيجة مشاجرة وقعت بينه وبين معاق كان معه في داخل مركز التأهيل، مؤكدين أن الأسرة ترفض استلام الجثة حتى تتضح نتائج اللجنة.

إلى ذلك، ناشدت أم عبدالله الجهات المختصة بتسريع النظر في قضية ابنها المعاق المتوفى، والموجودة جثته في الثلاجة منذ أكثر من شهر، ومحاسبة المتسبب في إهمال ابنها حتى لقي ربه، لافتة إلى أنه سبق أن تلقت تهديدا من مركز التأهيل بإخراج ابنها وتسليمه لها، عندما اكتشفت وجود اعتداءات على ابنها، إحداها كسر في أسنانه الأمامية، وشج في رأسه، وكسر في إحدى يديه نتيجة إهمال متابعة المعاقين.

من جهته، أوضح لـ«عكاظ» المتحدث الإعلامي للشؤون الصحية بالطائف سراج الحميدان أن صحة الطائف تسلمت شكوى رسمية من الأسرة، مؤكدا أنه سيتم تشكيل لجنة للتحقيق مع الأطباء في مستشفى الملك فيصل من قبل إدارة المتابعة، حول أسباب وفاة المعاق عبدالله، وبحث التقارير الطبية للمريض منذ دخوله للمستشفى، لافتا إلى أنه سيتم إحالة ملف القضية إلى الهيئة الشرعية الطبية لاستكمال الإجراءات.

وبدوره، أكد المتحدث الإعلامي للشؤون الاجتماعية بمنطقة مكة المكرمة أحمد الغامدي أن التحقيق لا يزال جاريا من قبل اللجنة المشكلة في شكوى الأسرة ضد المركز، لافتا إلى أن اللجنة لابد أن تعود إلى تسجيلات كاميرات المراقبة للمركز حول مطلب الأسرة.

وأوضح ممثل الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالطائف عادل الثبيتي، أن الجمعية تلقت شكوى من أسرة المتوفى، وتم إحالتها إلى القسم القانوني بمكتب حقوق الإنسان بالعاصمة المقدسة، لدراستها ومتابعتها مع الجهات المعنية، مشيرا إلى أن الجمعية تواصل متابعة نتائج التحقيقات مع الجهات ذات العلاقة.

لجنة صحية جديدة للتحقيق في وفاة نزيل مركز تأهيل الطائف

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 27 ربيع الاخر 1436هـ - 16 فبراير 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150216/Con20150216753528.htm

ماجد النفيعي (الطائف)

شكلت الشؤون الصحية في الطائف لجنة جديدة للتحقيق مع الأطباء المشرفين على حالة المعوق عبدالله المالكي نزيل مركز التأهيل الشامل للذكور في الطائف الذي توفي قبل نحو شهر، بعد أن رفضت الأسرة استلام جثمان ابنهم، حتى تنتهي لجان التحقيق من بحث أسباب ما اعتبروه قصورا وإهمالا حدث قبل وفاته بأيام من المركز والمستشفى.

وأوضح شقيقا المتوفى الشابين فهد المالكي ومسفر المالكي أن أسرتهم تلقت اتصالا من مركز التأهيل الشامل للذكور بالطائف يفيد بأن شقيقهم المعاق عبدالله تم تحويله إلى مستشفى الملك فيصل يوم الأحد الـ 20 من ربيع الأول 1436هـ، حيث كان يرقد حينها في العناية المركزة للقلب.

وذكروا أنهم توجهوا لزيارته وتفقد حالته الصحية، إلا أنهم فجعوا بأن رقبته ووجهه وعينيه عليها آثار اعتداء، وجرى إبلاغ قسم شرطة الفيصلية بالحادثة، بعد أن تكتم الفريق الطبي عن الإدلاء بأي معلومة عن سبب تدهور صحته.

وأفادا أنهما بعد ذلك توصلا إلى معلومات صحية عن سبب دخوله بعد وقوف الضابط على الحالة الصحية لشقيقهما، مشيرين إلى أن المعاق عبدالله أصيب بسبب هبوط في دقات القلب وضغط الدم وسوء التغذية، وهبوط في نسبة السوائل وارتفاع في الأملاح.

وبين فهد المالكي ومشفر المالكي أنه بعد ذلك تحسنت حالة شقيقهما تدريجيا في اليوم التالي، وعند زيارته في الصباح ليوم الثلاثاء لم يكن موجودا على سريره، وبالبحث عنه وسؤال الأطباء، اصطدما بخبر وفاته وإيداعه الثلاجة، وكانت توقيت الوفاة عند الثالثة والنصف بعد منتصف الليل، مستغربين عدم مبادرة المستشفى إبلاغهم عن الوفاة.

وبينا أن شقيقهما أعطي مادة منومة في ظل الأعراض التي كان يعانيها في عناية القلب من بينها مادة لارجكتيل، التي قد تكون سببا في تدهور صحته، مشيرين إلى أن إدارة المستشفى رفضت إعطاءهما تقريرا كاملا عن حالة أخيهما الصحية قبل وفاته، وسبب واضح للوفاة.

وقررا أن يتوجها إلى الشؤون الصحية بالطائف مطالبين بالتحقيق مع الأطباء في ما اعتبراه الإهمال الذي تعرض له شقيقهما، موضحين أنهم فوجئوا بنتائج تحقيقات اللجنة الأولية التي شكلتها الجهات المختصة، إذ تبين أن عبدالله دخل المستشفى ثلاث مرات قبل وفاته بأيام، نتيجة مشاجرة وقعت بينه وبين معاق كان معه في داخل مركز التأهيل، مؤكدين أن الأسرة ترفض استلام الجثة حتى تتضح نتائج اللجنة.

إلى ذلك، ناشدت أم عبدالله الجهات المختصة بتسريع النظر في قضية ابنها المعاق المتوفى، والموجودة جثته في الثلاجة منذ أكثر من شهر، ومحاسبة المتسبب في إهمال ابنها حتى لقي ربه، لافتة إلى أنه سبق أن تلقت تهديدا من مركز التأهيل بإخراج ابنها وتسليمه لها، عندما اكتشفت وجود اعتداءات على ابنها، إحداها كسر في أسنانه الأمامية، وشج في رأسه، وكسر في إحدى يديه نتيجة إهمال متابعة المعاقين.

من جهته، أوضح لـ«عكاظ» المتحدث الإعلامي للشؤون الصحية بالطائف سراج الحميدان أن صحة الطائف تسلمت شكوى رسمية من الأسرة، مؤكدا أنه سيتم تشكيل لجنة للتحقيق مع الأطباء في مستشفى الملك فيصل من قبل إدارة المتابعة، حول أسباب وفاة المعاق عبدالله، وبحث التقارير الطبية للمريض منذ دخوله للمستشفى، لافتا إلى أنه سيتم إحالة ملف القضية إلى الهيئة الشرعية الطبية لاستكمال الإجراءات.

وبدوره، أكد المتحدث الإعلامي للشؤون الاجتماعية بمنطقة مكة المكرمة أحمد الغامدي أن التحقيق لا يزال جاريا من قبل اللجنة المشكلة في شكوى الأسرة ضد المركز، لافتا إلى أن اللجنة لابد أن تعود إلى تسجيلات كاميرات المراقبة للمركز حول مطلب الأسرة.

وأوضح ممثل الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالطائف عادل الثبيتي، أن الجمعية تلقت شكوى من أسرة المتوفى، وتم إحالتها إلى القسم القانوني بمكتب حقوق الإنسان بالعاصمة المقدسة، لدراستها ومتابعتها مع الجهات المعنية، مشيرا إلى أن الجمعية تواصل متابعة نتائج التحقيقات مع الجهات ذات العلاقة.

التقى مسؤولين بالخارجية وأعضاء شورى وأمين مجلس التعاون
وفد البرلمان الأوروبي يشيد بتسهيل إدماج المرأة في سوق العمل وتعيين 30 عضوة بالشورى

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 28 ربيع الاخر 1436هـ - 17 فبراير 2015م
http://www.alriyadh.com/1022637

الرياض - عبدالعزيز العنبر تصوير: حاتم عمر

قام أعضاء وفد البرلمان الأوروبي للعلاقات مع شبه الجزيرة العربية، والمكون من أفضل خان من المملكة المتحدة وهينا فيركونين من فنلندا، بزيارة إلى المملكة خلال الفترة من 14-16 فبراير عام 2015 في إطار الاجتماع البرلماني ال 12 بين البرلمان الأوروبي ومجلس الشورى السعودي، شملت الزيارة لقاءات مع مسؤولين في الخارجية السعودية، ومن الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، وممثلين عن جمعيات حقوق الإنسان.

وقال أفضل خان الذي قاد الوفد الأوروبي إن الزيارة تتم في لحظة حاسمة، مبيناً أنه زيارتهم جاءت لتوصيل ثلاث رسائل أساسية، أولا أن الاتحاد الأوروبي يسعى لتعميق الحوار والتعاون الثنائي في الموضوعات ذات الاهتمام المشترك، وثانياً أن المملكة العربية السعودية ومجلس التعاون لدول الخليج شريكان حاسمان في منع ومكافحة الإرهاب والتطرف، والاتحاد الأوروبي في حاجة لتكثيف التعاون في هذا المجال، وثالثا تعميق الحوار بشأن حقوق الإنسان والمساهمة في تحقيق فهم أفضل بين الاتحاد الأوروبي والمملكة العربية السعودية.

وكان الوفد قد عقد لقاءات مع وكيل وزارة الخارجية للشؤون المتعددة الأطراف الأمير تركي بن محمد بن سعود الكبير، ومع نائب رئيس مجلس الشورى الدكتور محمد الجفري وأعضاء آخرين في المجلس، كما التقى الوفد بالأمين العام لمجلس التعاون الخليجي الدكتور عبداللطيف الزياني، ورئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالمملكة الدكتور مفلح القحطاني، والتقى الوفد بممثلي الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، كما قامت السيدة هينا فيركونين بزيارة إلى جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن.

خان: دراسة لاتخاذ التدابير اللازمة لتعطيل الدعم المالي للمنظمات الإرهابية

وبين الوفد أن المناقشات ركزت على الأزمات في سوريا والعراق واليمن، والصراع الفلسطيني- الإسرائيلي، والحاجة إلى شراكة عالمية في مجال مكافحة الإرهاب، بما في ذلك توثيق التعاون مع السعودية والمنظمات الإقليمية مثل مجلس التعاون الخليجي وجامعة الدول العربية، وتناول الوفد أيضاً مشكلة ارتفاع الإسلاموفوبيا في أوروبا، بالإضافة إلى الحاجة لتعزيز التعاون السياسي والاقتصادي والثقافي.

وأشار أفضل خان أن هناك تفاهم مشترك بين السعودية ونظيراتها في دول الإتحاد الأوروبي حول الحاجة إلى نهج متعدد الأبعاد لمكافحة الإرهاب والتطرف، ومنع مواطنين دول الإتحاد الأوروبي من السفر إلى مناطق الحرب، ووضع التركيز لإيجاد حلول لجذور تلك المشكلة، والقيام بعمليات لإعادة المقاتلين الأجانب، فالمملكة لديها خبرات طويلة في هذا المجال وبإمكانها تقديم يد المساعدة، كما أنه هناك حاجة أيضاً للتصدي للعوامل الكامنة وراء التطرف، من خلال العمل على التماسك الاجتماعي والشمولية والتسامح السياسي والثقافي والديني.

وأضاف خان أنه تمت دراسة لاتخاذ التدابير اللازمة لتعطيل الدعم المالي للمنظمات الإرهابية، ومكافحة التحريض على شبكة الإنترنت ومواجهته بالمقابل، وأكد خان على أن العلاقة المميزة بين الإتحاد الأوروبي مع ما وصفهم ب "شركائنا

العرب" ستلعب دوراً رئيسياً في هذا المجال، وتبيان حقيقة تنظيم "داعش" المتطرف علناً، والحد من التطرف والتحريض في الأماكن العامة، مشيراً إلى أن لدى السعودية والدول المجاورة لها أيضاً دوراً محورياً في إعطاء رؤية بديلة لتلك الجماعات الإرهابية، والتأكيد في الوقت نفسه أنه من المهم أن تكون تدابير مكافحة الإرهاب متناسبة وتتماشى مع الحد الأدنى من معايير حماية حقوق الإنسان.

وأكدت هينا فيركونين سعادتها بتعيين 30 امرأة الأولى لمجلس الشورى في عام 2013، مشيرة إلى أن جامعة الأميرة نورة تقوم بعمل جيد ومهم في تعزيز دور المرأة من خلال التعليم، وأشادت بالإصلاحات التي اتخذتها السعودية لتسهيل إدماج المرأة في سوق العمل، مشجعة لاتخاذ المزيد من الخطوات في هذا السياق، كما نوهت بالخطوة الهامة الأخرى على حد وصفها والمتمثلة بإجراء الانتخابات البلدية التي سيكون للمرأة فيها حق التصويت والترشح، ورحبت هينا فيركونين بحقيقة أن المملكة تعتبر التعليم والبحث كأولوية وطنية، وأنها تستثمر قدراً كبيراً من ميزانيتها السنوية في تطوير مواردها البشرية.

هينا فيركونين

رحب الوفد بإنشاء لجنة برلمانية مشتركة لدول مجلس التعاون الخليجي والتي تهدف إلى تعميق العلاقات مع البرلمان الأوروبي، ورحب الوفد أيضاً بالسريان الكامل للاتحاد الجمركي لدول المجلس في 1 يناير عام 2015، ودعا إلى تجديد برنامج العمل المشترك بين الإتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي، والانتهاء من المفاوضات حول اتفاقية التجارة الحرة، كما ركزت المناقشات أيضاً على الحاجة لتعزيز العلاقات الثنائية بين الاتحاد الأوروبي مع المملكة ودول مجلس التعاون الخليجي في المجالات ذات الاهتمام المشترك، مثل التجارة والنقل والطاقة وتسهيل منح تأشيرة الدخول، والتعليم، والبحوث والحوار بين الأديان.

القانون يعيد هيبة الصف الوطني المتماسك وحدة وتآلفاً بين كافة مكوناته الفكرية والمذهبية

ننتظر نظام يجرّم التعصب والعنصرية

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 28 ربيع الاخر 1436هـ - 17 فبراير 2015م
http://www.alriyadh.com/1022580

أدار الندوة - د. أحمد الجميعة

تتسارع الأحداث وتتعدد متغيراتها ومغرياتها، ما تتطلب أن يكون المجتمع صفاً واحداً متماسكاً يمثل عمق وحدته الوطنية، وينبذ كل ما يسيء إليها أو يقلل منها، ولاشك أن "التعصب" يعد واحداً من تلك الآفات التي لها تأثير مباشر في أمن ووحدة المجتمع، وتحديداً في جوانب نفسية لدى المواطن، كما يُعد آفة تتطلب تضافر الجهود المجتمعية للحد منه، وكذلك تضافر جهود المختصين لبحث سبل ووسائل تلك الحدود التي يفترض أن يقف عندها الفرد، إضافةً إلى إيجاد نظام لمكافحة التعصب في المملكة، الذي يُعد واحداً من أهم الحلول التي نتطلع إليها جميعاً للحد من الظاهرة التي بدأت تنتشر وتؤثر في أمن المجتمع ووحدته.

عدل ومساواة

في البداية تحدث "يحيى الراشد" قائلاً: التعصب من حيث المعنى هو الشدة، وتم تعريفه لغةً: "فلان عصيب، بمعنى شديد"، ولما حضر الملائكة إلى نبينا لوط عليه السلام واشتد من مجيئهم قال: "هذا يوم عصيب" أي يوم شديد، مضيفاً أنه دائماً الشدة ملازمة لكل متعصب، وهو شديد في قوله، وشديد في حواره، وقد يتطور الأمر إلى العنف، وإلى أمور أكبر من ذلك، مبيناً أنه من الناحية النظامية أو القانونية لا يوجد شيء يكافح التعصب في حد ذاته، بل يعاقب ويحاسب ما ترتب عليه المتعصب لشيء معين، ذاكراً أن المخرج من هذا الأمر نظّمه الدين الإسلامي الحنيف، وجعل له ضوابط معينة وقننه، مؤكداً أنه متى ما خرج التعصب عن دائرة تعاليم ديننا الإسلامي أصبح مذموماً ومخالفاً، مشيراً إلى أنه إذا لجأنا

إلى الشرع قبل القانون والنظام، وكذلك أعطينا الإنسان كرامته وقدره، وعاملناه بالعدل والمساواة، فإننا بذلك ننبذ التعصب، مبيناً أن التعصب دائماً لا يأتي بخير بل العكس.

مبالغة صريحة

وأوضح "إبراهيم العسيري" أنه لغةً يُعرّف التعصب بميل المرء إلى عصبته، أي يتحزب لها بغض النظر إذا كان على صواب أو على خطأ، مضيفاً أنه اجتماعياً هو الحكم المسبق على الأمور، أي أن يكون لدى الفرد تصور قبل أن يتحدث عن المواضيع، وبالتالي يتم هنا قولبة الناس في قالب معين يكون له آثار جانبية نفسية أو اجتماعية، مبيناً أننا نرى في المجتمع مصطلحات اجتماعية تدخل في إطار التعميم، فإذا استمعت إلى الشخص المتعصب يتحدث عن منطقة معينة أو بلد ما تجد في ذهنه التعميم عن هذه الجهة أو هذه الدولة، وهذا نتيجة الجهل أو عدم المعرفة في بعض الأمور، ذاكراً أن التعصب اصطلاحاً هو حالة مبالغ فيها في الحكم على الشيء، أي أن الموضوع يقصد منه القائل نقطة معينة، لكنه يُبالغ في تصوره، وبالتالي يترك آثاراً سلبية، لافتاً إلى أنه لو حاربنا التعصب الرياضي بمعناه الشامل فإننا نكون قد قضينا على عملية الحماس التنافسي؛ لأن التعصب الرياضي هنا مثل ملح الطعام، لكن إذا زاد عن حده فإن ذلك يعد مشكلة حقيقية، خاصةً إذا أدى الأمر إلى إقصاء الآخرين أو تهميشهم أو النصرة للفريق أو للشخص أو صاحب الفكرة والرأي ظالماً أو مظلوماً، حيث يُعد ذلك إشكالية كبيرة.

التوعية مطلب مهم وإيجاد العقاب الرادع يمنع التجاوزات

خطاب موحد

وأكد "إبراهيم العسيري" أنه بذل مركز الحوار الوطني الكثير من الجهود في هذا المجال خلال الخمسة أعوام الماضية، وقد خصصوا ثلاثة لقاءات، ركزوا خلالها على موضوع التعصب والمناطقية والتطرف، وقد خرج المشاركون في تلك اللقاءات بالعديد من التوصيات الأساسية منها؛ الحاجة إلى وجود خطاب موحد ثقافي إعلامي تحت إشراف المركز ووزارة الثقافة والإعلام وبعض الجهات التي تعني بهذا الموضوع، مضيفاً أنه عقد المركز العديد من الورش في مجال التعصب بشكل عام والرياضي بشكل خاص، وأخيراً أعدّوا الحقائب؛ لأن المركز لديه أكاديمية متخصصة بدأت منذ (10) أعوام بتنظيم دورات تدريبية فقط، ذاكراً أن العمل الأكاديمي بدأ منذ عام فقط، عبر أكاديمية معتمدة من جهتين؛ وزارة التعليم العالي، و"منظمة اليونسكو"، حيث تعد حقائب متخصصة في التعصب، منها؛ حقيبة متخصصة في الإعلام، وأخرى في التعصب الرياضي، إضافةً إلى تنظيم ورش عمل في مجال التعصب، الهدف منها أنه أصبح يخرج عن السيطرة خاصة الرياضي، الذي أرى أنه من الصعب الآن التحكم فيه.

ظاهرة عالمية

وحول النظر إلى آفة التعصب من خلال مفهومها ومستوياتها ومعايير رفضها بين مجتمع وآخر، قال "د. عبدالرحمن العسيري": إن التعصب ليس خاصاً بمجتمع محدد أو منطقة محددة أو مكان محدد، بل هو ظاهرة عالمية توجد لدى جميع شعوب الأرض منذ أن خلق الله البشر إلى هذا اليوم، مضيفاً أن التعصب ناتج عمّا يمكن أن نسميه بالحاجة إلى الانتماء للآخر، فمثلاً عندما يشعر الشخص بالرغبة في الانتماء إلى مجموعة معينة أو طائفة هنا يأتي التعصب، مبيناً أن التعصب شيء طبيعي في المجتمع الإنساني، لكن استخدامه للإضرار بالآخرين وانتقاص حقوقهم، هنا تأتي المشكلة، ذاكراً أن التعصب موجود عند كل البشر وعند كافة المجتمعات والثقافات ولا يمكن بأي حال من الأحوال إلغاؤه، لكن الممكن تهذيبه وجعله يأخذ منحنى إيجابيا أكثر من أن يأخذ منحنى سلبيا، مُشدداً على أهمية التنبيه أن هناك صوراً متعددة له منها: التعصب السياسي والعرفي والطائفي، وكذلك المذهبي والرياضي، وكل من هذه الأنواع له مصادره التي تغذيه وتنميه، لافتاً إلى أنه لا نستطيع الجزم أن التعصب خاص بشيء معين يمكن أن تعمم عليه نظرية معينة، موضحاً أن العصبية شيء عام، وتحدث عنها "ابن خلدون" بشكل واسع، حيث رأى أن هذه المجتمعات خاصةً العربية تعاني من ما يمكن تسميته بالعصبية، وأن قضايا السياسة والريادة وغيرها جميعها تُبنى عليها.

التشهير كفيل بأن يوقف أصحاب النفوس الضعيفة ويضمن «وحدة الصف»

الإعلام سبب

وعن أسباب التعصب ومصادره ومن يغذيه في المجتمع، أوضح "د. عبدالرحمن العسيري" أنه قبل معرفة ذلك لا بد أن نعود إلى أنواع التعصب، وهي العرقي والمناطقي والسياسي والحزبي، وكذلك الديني والطائفي والرياضي، مضيفاً أن كل هذه الأنواع له أسبابه التي تغذيه، لهذا نجد أن التعصب يبدأ كنتيجة أو حاجة إلى الانتماء نحن والآخرون، وذلك بأن يكون الشخص منتمياً إلى منطقة أو إلى حزب أو مجموعة، وهذا الانتماء ينتهي تدريجياً إلى الرغبة في التنافس، ثم يتحول بتدرج إلى الرغبة في الصراع، ثم يتحول من الصراع إلى الرغبة في القضاء على الآخر، وهنا تأتي المشكلة، مبيناً أنه من خلال كرسي الأمير نايف لدراسات الوحدة الوطنية أجروا عدة دراسات عن التعصب القبلي والمذهبي، وظهر لهم

جلياً أن الإعلام له دور كبير، سواء الجديد أو القنوات الفضائية، حيث أصبحت هناك قنوات متخصصة دينية وحزبية وقبلية ورياضية، ذاكراً أن كلا منها يذكي هذا الجانب، وكلا له مناصروه ومؤيدوه، وبالتالي يبدأ إيجاد أتباع لهذه الفئة، ذاكراً أنه لا يمكن لأي حال من الأحوال في العصر الحاضر عندما نتحدث عن التعصب أن نغفل الدور الكبير الذي يفعله الإعلام الجديد أو القنوات القضائية في إذكاء هذه الأنواع المتعددة من التعصب وبكافة أشكالها.

علاقة تبادلية

وتداخل "د. إبراهيم الزبن" قائلاً: من خلال وجهة نظري أرى أنه لا بد أن تكون لدينا رؤية تحليلية "سايسلوجية" لظاهرة التعصب، مضيفاً أن التعصب علاقة تبادلية قائمة على المنفعة، بمعنى أن الأفراد الذين يتعصبون ينتمون إلى جماعات ثم يتسمون بخصائصها، بل ويتعصبون كذلك بفكرها، وبالتالي يكون الشخص مقبولاً لدى هذه الجماعة التي تحتويه وتحتضنه وتوفر له حاجته التي تشبع رغباته، مبيناً أنه إذا حاولت البحث عن مفهوم التعصب وأسبابه لا بد أن أفهم لماذا هؤلاء الشباب أو الفتيات يمارسون هذا السلوك التعصبي بدون خجل وبدون تحفظ على المكاسب الوطنية التي يُؤدي فقدها إلى خسارة المجتمع، ولا يدركها إلاّ إذا كان هناك أثر واضح يتم قياسه، ذاكراً أن الأسباب الأساسية التي جعلت هؤلاء الشباب يمارسون التعصب تعود إلى أن المجتمع والجهات المسؤولة لم يشخصوا حاجاتهم واحتياجاتهم التي جعلتهم يتعصبون إلى الأندية الرياضية، متسائلاً: لماذا وجدوا في هذه الأندية الرياضة على سبيل المثال الفرصة للتنفيس عن ما في مشاعرهم ورؤاهم التي هي في الأساس مغلفة بسلوك رياضي؟ لافتاً إلى أن هؤلاء الشباب لديهم مشكلة إشباع احتياجاتهم داخل الأسرة وداخل المجتمع، وعلاقات القرابة اليوم أصبح دورها مهمشاً، وجماعات الجيرة لا دور لها، والمسجد كذلك لا يمارس دوره الذي كان يمارسه في السابق، وبالتالي تم تهميش الشباب، مما أدى إلى خلق جماعات بديلة تمثلت في الأندية الرياضية.

تبادل الاتهامات والتصنيف والتشكيك في الأصول سلوكيات تفكك المجتمعات

وأضاف: هناك سبب آخر يتعلق بمسألة مرتبطة تماماً بالتنشئة الاجتماعية، حيث نجد مشكلة في ثقافة الحوار التي تقتصر على الاستقبال وليس على الاستقبال والارسال، وهذا خطأ في التربية، ونحن نعلم تماماً أن الطفل عندما لا يعطى فرصة للتعبير عن رؤيته ويهمش رأيه ويمارس فيه نوع من الاقتصاء، فإن هذا السلوك سينمو معه، وبالتالي إذا وصل إلى مراحل عمرية متقدمة يبدأ يتعامل مع الآخرين بهذا الأسلوب، مبيناً أن ثقافة الحوار داخل الأسرة شبه مغيبة، كذلك داخل المؤسسات التعليمية نجد أن الطالب الذي يشارك بالرأي غير مرغوب فيه داخل القاعة الدراسية، ذاكراً أنه في الأحياء السكنية تم إعطاء الفرص لجماعات القرناء الذين يمارسون في الغالب أدواراً انحرافية، ولعلنا نعرف كيف نشأت الجماعات الإرهابية وغيرها، متأسفاً أن لدينا منظومة متكاملة من الأسباب التي يجب أن ندركها من خلال فهمنا لسلوك التعصب.

د. العسيري: وصلنا إلى مرحلة صعبة من التعصب القبلي داخل المدارس

برامج تثقيفية

وأكد "يحيى الراشد" أن التعصب يصعب ضبطه بضابط معين، أو قوالب معينة نضعه فيها بحيث يحكم على الشخص أو يتم تجريمه، مضيفاً أن المغذي لهذا التعصب هو البعد عن منهج الله سبحانه وتعالى، ومتى ما خرجنا من تعاليم ديننا الحنيف فإننا سنقع في عواقب وخيمة نتيجة لهذا التعصب، مبيناً أن من يتعامل بالعصبية لا يمكن أن يتعايش مع المجتمع الواحد، ولابد أن يغترف الظلم والاعتداء على الآخرين، ذاكراً أنه يجب علينا إيجاد برامج تثقيفية لتوعية المجتمعات من خلال المدارس والخُطب، وكذلك تكثيف إقامة مثل هذه الندوات من أجل توعية المجتمع وافهامهم أن هذا الأمر منبوذ ويتسبب لنا في مشكلات عديدة، لا سيما أنه يتعدى الأمور التي تتعلق بالاعتداء الشخصي، وقد يخرج عن الإطار الأخلاقي ويدخله في الأمور التي تخل بمبادئ الشرع، مشيراً إلى أنه قد يصل التعصب بالفرد إلى أن يهتم بأمر من أمور الدنيا ويجعلها تسير في شرايين دمه، وكما تعلمون أن شرعنا يرفض مثل هذا الأمر، قال تعالى: "قل إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين"، وألا أربطها بأي رابط آخر.

د. الخالد: البرامج الرياضية تبحث عن المعلن بالإثارة وتعزيز التعصب

مبالغة في الطرح

وأوضح "د. عبدالعزيز الخالد" أنه في المجال الرياضي فالتعصب ناتج بسبب الإعلام بشكل رئيسي، والآن لو عدنا إلى أنجح برنامج رياضي تأتي بأربعة متعصبين هلالي، نصراوي، اتحادي، أهلاوي وأمامهم مقدم برامج مفوّه، مما يتسبب في مشاكل كبيرة، وقد يجعل البرنامج أكثر مشاهدة وأكثر جلباً للإعلان، ويصبح بالتالي من أفضل البرامج التي تجد متابعة، مضيفاً أنه أصبح المجتمع كله منقسماً نحو نادٍ معين يدافع عنه، ثم تأتي الردود من مجموعة أخرى تتبع نادياً آخر، ذاكراً أن هذا الأسلوب أوصل المجتمع إلى قمة التعصب الذي سببه الإعلام بشكل رئيسي، من خلال المبالغة في الطرح التي حولت النقاشات إلى معركة وليست كرة قدم، مؤكداً أنه تحول النشاط الرياضي بشكل عام من تسلية بريئة ومتعة إلى غم وهم، وأصبح ضرره على المجتمع واضحاً جداً، مشيراً إلى أنه من الأسباب الأخرى للتعصب قلة الوعي، وعدم

الإلمام بمعاني التنافس الرياضي، وحب الذات المتمثل في الأنانية، والتي تجسمت في أن فريقي هو الموجود وهو الصحيح وباقي الفرق يشكلون خطأ في خطأ، وبالتالي لا مجال لقبول الآخر، إضافةً إلى أن هناك لغة استفزازية نسمعها في الإعلام الرياضي وتصدر من شخصيات إعلامية رياضية لها ما يزيد على الثلاثين عاماً في الميدان الرياضي، ومع ذلك يتحدثون بمبالغة من أجل الكسب الجماهيري الشخصي، لينصب نفسه محامياً عن ناديه وعن جمهوره وليكسب شهرة جماهيرية.

الراشد: الاختلاف يُعد ظاهرة صحية دون أن يقصي طرف آخر

وأضاف: نجد في الإعلام الرياضي تغليب المصلحة الخاصة على المصلحة العامة، وقد شاهدنا ذلك على مستوى المنتخب الذي انتهت مشاركته في البطولة الآسيوية في استراليا، كان يلعب المباريات والناس يتحدثون عن الأندية وليس عن المكاسب الوطنية، الأمر الذي أثّر على الناشئين، وجعلهم يتجاوبون مع هذا الاتجاه، بل ويحرصون على متابعة لاعبيهم المفضلين، مما أدى إلى تلاشي الاحساس الوطني بشكل واضح بسبب تأثير الطرح الإعلامي، مُتأسفاً على غياب دور المدارس ورب الأسرة وكذلك بعض المعلمين الذين يفرضون على الطلاب ارتداء ملابس النادي الذي يشجعونه، مما أدى إلى زيادة حدة التعصب.

د. الزبن: الإرهاب والعنف من مخلفات التعصب للأفكار

بيئة خصبة

وحول توارث التعصب قال "خالد الفاخري": فيما يتعلق بالإعلام فإنني لا ألوم الجهاز الإعلامي، وإنما اللوم يقع على من يستخدم الإعلام كأداة لبث سموم التعصب، وقد سمعنا بطلاق بين زوجين بسبب هزيمة نادٍ وفوز آخر، متأسفاً أننا نتعاطى مع الموضوع باعتباره قضية لا أثر له في المجتمع، مما خلق لنا بيئة خصبة للتعصب، وإذا جئنا وتحدثنا عن تعصب لقبيلة معينة قد يؤدي ذلك إلى أن يرتكب شخص ذو عقل فارغ جريمة محددة ضد طرف آخر، مبيناً أن سبب توارث التعصب ناتج عن عدم اعتباره مشكلة جوهرية في المجتمع، إضافةً إلى عدم اعترافنا به كمشكلة، مُشدداً على ضرورة التأكيد بأن التعصب يتنافى مع مبدأين اثنين هما التسامح والمساواة.

العسيري: وسائل الإعلام لها دور كبير في تغذية التعصب وهي من الحلول

وعلّق "إبراهيم العسيري" قائلاً: أعتقد الإعلام ليس هو السبب الوحيد في عملية التعصب الموجود لدينا، لكن هناك جوانب كثيرة في المجتمع تثير العملية، وقد نرى التعصب الرياضي ظاهراً إعلامياً لكن هناك تعصبا في أمور كثيرة وليس ظاهراً إعلامياً، مضيفاً أنهم في مركز الحوار الوطني لديهم محاور رئيسة هي الأسرة من خلال المنزل، والطالب، والجامعة، والمسجد، مبيناً أنه فيما يتعلق بالأسرة من المفترض أن يكون هناك حوار ونقاش داخل المنزل وتقبل الرأي والرأي الآخر، ذاكراً أن المساجد لها دور في توعية الناس دينياً على كيفية الحوار وتقبل الرأي الآخر.

عدة أنماط

وطرح الزميل "د. أحمد الجميعة" سؤالاً: نحن نتوارث التعصب لأننا أصلاً مجتمع متعصب صحيح أم خطأ؟

وأجاب د. عبدالرحمن العسيري: لست مع هذا التعميم، لكننا نجده في جميع المجتمعات، مضيفاً أن كل المجتمعات تتوارث نمطاً معيناً قد يتغير مع الوقت، مبيناً أنه إذا رجعنا إلى حديث الرسول صلى الله عليه وسلم: "يولد المولود على الفطرة، فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه"، وهذا كلام قد ينطبق على التعصب، فالذي يعيش في مجتمع معين له توجه محدد هو الذي يقولبه في نمط معين من أنماط التعصب، ذاكراً أنه في مرحلة ما تعرف بالصحوة بدأ يظهر عندنا نوع ما يمكن أن نسميه بالتعصب الديني بدرجة كبيرة، والذي أدى إلى تقسيم المجتمع إلى قسمين ملتزم، وغير ملتزم، وكل منهما يتعصب لرأيه إلى درجة إقصاء الآخر، متأسفاً على أنه بعد ظهور القنوات الفضائية بدأت تنمو لدينا فكرة إحياء العصبية القبلية بشكل كبير جداً، والتي أصبحت تطغى على العصبية الدينية، كذلك بدأت لدينا ظاهرة المد القبلي من حيث القنوات والمنتديات القبلية، بل وبدأ المجتمع يقولب هذا التعصب في المدارس والأماكن العامة، إضافةً إلى ذلك نجد التعصب الرياضي موجوداً في كل الأوقات، لافتاً إلى أن البيئة المحيطة بالفرد هي التي تشكل نوع التعصب وهي التي تورثه خلال فترة معينة.

وتداخل "د. إبراهيم الزبن" قائلاً: هناك جدال في علم الجريمة والانحراف وباعتباري متخصصاً في هذا المجال فكثيراً ما نناقش هل هذا السلوك الإنساني هو مكتسب أم موروث؟ مضيفاً أنه لو أخذنا النص الشرعي "كل مولود يولد على الفطرة"، فهذا يعني أن الإنسان يكتسب السلوك قبل الوراثة، مبيناً أننا لا نغفل أهمية انتقال الإنسان من بيئة إلى أخرى ومن مرحلة زمنية إلى أخرى، إضافةً إلى الحاجات الإنسانية التي كثيراً ما نسخر منها وهي أحد المبررات الأساسية التي تؤدي إلى انحراف الشباب في المجتمع.

الفاخري: تفشي التعصب بسبب عدم اعتباره مشكلة جوهرية في المجتمع

غياب النظام
وعن وجود أزمة أخلاق لدينا، وكذلك غياب نظام يضبط الظاهرة، أوضح "د. عبدالعزيز الخالد" أن الأمر لا ينقصه الأخلاق، وإنما عدم وجود نظام يفرض عقاباً لكل من يتجاوز حدوده ويخطئ، مضيفاً أن الالتزام سيقضي على نسبة عالية من التعصب، خاصةً الرياضي، مبيناً أننا نلاحظ انفلاتاً تاماً في التصريحات الرياضية من قبل إداريي الأندية واللاعبين، وكذلك بعض الجماهير دون رقيب، وقد تصل الإساءات إلى مرحلة القذف والإساءة للقبيلة أو الأسرة، وكذلك اختلاق بعض القصص الوهمية عن بعض المسؤولين أو اللاعبين، كل ذلك بسبب عدم وجود نظام يجرِّم مثل هذه التصرفات، ذاكراً أنه قبل فترة استمع إلى رئيس نادي الهلال يتحدث عن وجود حوالي أربع قضايا خاصة به في وزارة الإعلام ولم تحسم منذ حوالي أربعة أعوام؛ بسبب قذف غير جيد في تويتر، وهذا سيعطي فرصة للآخرين للاستمرار في التطاول.
وتداخل "إبراهيم العسيري" قائلاً: أود أن أحيلكم إلى الدراسة الاستطلاعية عن التعصب الرياضي وأسبابه التي نشرت في هذه الصحيفة وشملت كافة مناطق المملكة، وخرجت بعدم وجود أنظمة رادعة تمنع تجاوز العصبية في مجال الرياضة إلى أمور أخرى تدخل في شكل اللاعب ولونه، مما قد يسبب العديد من المشاكل.
وعلّق "يحيى الراشد" قائلاً: ان الضابط لمثل هذه الأمور هو الضابط الديني، والقائم على الوعي الديني المتوازن، مؤكداً أنه إذا ضبط الجانب الديني لن تكون لدينا مشاكل يصعب حلها.
قنوات فضائية
وطرح الزميل "علي الموسى" سؤالاً قال فيه: ذكر بعض المتحدثين أن من أسباب التعصب ما تنقله بعض القنوات الفضائية، خاصةً التي تبث الأشعار الشعبية التي تثير النعرات القبلية، هل من الممكن وضع قوانين للسيطرة على القنوات الشعبية والبرامج الرياضية، خاصةً أن مالكي هذه القنوات سعوديون؟ وهل سن هذه القوانين سيؤدي إلى الحد من هذه القنوات؟
وأجاب "د. عبدالرحمن العسيري": لا أحد ينكر الدور الكبير للقنوات الشعبية في إذكاء العصبية القبلية تحديداً، وهي نشأت في فترة زمنية متعاقبة، حيث أصبحت الآن مملوكة للقبائل، بل وأصبحت بالتالي تتحدث باسم القبيلة، والهدف ربحي، وإبراز صورة القبيلة أمام الآخرين بالطريقة التي تريدها، مضيفاً أنهم أجروا ملتقى في كرسي الأمير نايف لدراسات الوحدة الوطنية حضره مسؤولون عن القنوات الشعبية وهي تزيد على عشر، وشارك كذلك عدد كبير من المشرفين على المنتديات القبلية، ووجدوا تجاوباً كبيراً في قضية الدور الذي يمكن أن تؤديه من ناحية عكسية، عبر تعزيز اللحمة الوطنية، ذاكراً أنه كان جميع المشاركين متجاوبين ومؤيدين لذلك التوجه، مشيراً إلى أنهم في البداية استطاعوا أن يطبقوا ما اتفقوا عليه وحاولوا التغيير، متأسفاً أن الأهداف الرئيسة للقناة لم تتغير، مما يدل على أن الوضع العام من الصعب تغييره.
وتداخل "د. عبدالعزيز الخالد" قائلاً: أعتقد أن الهدف من هذه القنوات هو الربح، بل حتى القنوات الخليجية تسوق عبر جماهيرية المملكة، حيث تحضر متعصبين لدينا، ثم تقيم برنامجاً حوارياً لتبيع كثرة المشاهدة من خلالها، مضيفاً أن هناك برنامجا خليجيا اكتسب الشهرة من خلال متعصبين سعوديين إعلاميين ونقاد، متأسفاً على أن هناك قنوات يملكها مواطنون ومع ذلك تهدف إلى الكسب والربح على حساب مشاعر المجتمع وقضايا البلد، كل ذلك في سبيل بيع المتابعة والمشاهدة، مؤكداً أنه إذا كان هناك نظام حقيقي صادر من وزارة الإعلام والرئاسة العامة لرعاية الشباب لتقنين مثل هذه القنوات بنظام قوي لضبط ما يصدر منها.
حاجة وإشباع
وتساءل الزميل "د. أحمد الجميعة": لماذا يريد المجتمع السعودي مثل هذه البرامج؟
وعلّق "د. إبراهيم الزبن" قائلاً: هناك حاجة لدى أفراد المجتمع تحتاج إلى الإشباع إذا لم يتم إشباعها بالطريقة السليمة فستتم بالطرق الأخرى، مضيفاً أنه لا يمكن أن يضع نظاماً دون العودة إلى الرؤية القضائية في المملكة، التي لا ننسى أنها تستمد مبادئها من الشريعة الإسلامية، وبالتالي فإن أي سلوك انحرافي في أي مجال يجب أن يضبط بالقضاء الشرعي الموجود في المملكة، ذاكراً أن المشكلة ليست في الأنظمة، وإنما في إجراءات تطبيق الأنظمة، إذ لدينا كذلك مشكلة كبيرة في الجانب الإجرائي أكثر من القضائي، مُشدداً على أهمية الأخذ في الحسبان أنه إذا أردنا أن نضع أنظمة يجب أن نُفرّق بين الأسباب والنتائج.
لغة الشباب

وطرح الزميل "نايف الوعيل" سؤالاً: المجتمع البسيط يريد من علماء الدين أن يتحدثوا بلغة الشارع، فماذا يمنعهم بالتحدث مثلاً عن مباراة الهلال والنصر، وعن القنوات الشعبية؟ كذلك أعضاء هيئة التدريس في الجامعات وفي المدارس، لماذا لا ينزلون إلى مستوى الطلاب، مضيفاً أنه إذا تناولنا موضوع القانون نجد أن الإجراءات القانونية لدينا

تأخذ إجراءات طويلة مما يجعلنا نزداد تعصباً وتفككاً، متسائلاً: ألا ترون أن بيئتنا لم تكن جاذبة للمتعصبين والآن أصبحت تكافئ التعصب؟

وأجاب "د. عبدالرحمن العسيري" قائلاً: عندما أجرينا دراسات على المتطرفين فكرياً اتضح أن أهم المشاكل التي نعاني منها هي قضية الفجوة بين العلماء والشباب، الأمر الذي يتطلب فتح العلماء أبوابهم لاستقبال هؤلاء الشباب بدلاً من أن استقطابهم شرائح أخرى، مضيفاً أن هذا الموضوع يجب أن نسعى إليه جميعاً وليس عيباً أن ينزل علماؤنا إلى مستوى الشباب، ويحرصوا على تبسيط الخطاب الديني، وأن يكون موجهاً من العلماء من أجل احتواء هؤلاء الجيل إلى أفكار وسطية تخدم الدين ومن ثم المجتمع، وحتى لا يقعوا فريسة لأشخاص متطرفين، مُشدداً على ضرورة أن تكون نوعية الخطاب الديني مفهومة، إضافةً إلى أهمية إخضاع المشايخ والعلماء والدعاة لدورات تدريبية في كيفية تناول الخطاب الديني، وكيفية التخاطب مع الأفراد.

محكمة رياضية

وتداخل "يحيى الراشد" وقال: القضايا التي تم مرافعتها في المحاكم الجزئية تتعلق بالقذف الناتج عن السلوك التعصبي، أو اعتداءات شخصية ناتجة عن شجار قبلي مرجعها في النهاية التعصب، إذاً نحن نمارس الآن في المحاكم عقوبات ضد نوع من أنواع التعصب، مضيفاً أن وجود قانون خاص لمكافحة التعصب مُحدد الدرجات ليس سهلاً؛ لأننا لا نستطيع أن نحصي أنواعه، إلاّ أنه يمكن وضع قوانين لمعالجة ما يترتب على التعصب من حقوق شخصية واعتداء على الآخرين، أو على الحق العام، وبالتالي تتولى دوائر الادعاء أو غيرها من الأجهزة القضائية عملية التحقق والعمل على إرجاع الحق لأصحابه.

وقال "د. عبدالعزيز الخالد": هناك أحد الزملاء يقول إنه في اللقاءات التلفزيونية يذكر الشيء الذي في خاطره لكنه لا يذكر الحقيقة، وأنه كلما زاد في التعصب تجاه فريقه أو ناديه تطلبه القنوات الفضائية، ويصبح بطلاً عند جماهير ناديه، وينتشر عبر وسائل الاتصال الاجتماعي! متسائلاً: هل يمكن تأسيس محكمة رياضية؟

وأوضح "يحيى الراشد": أنه ليس هناك مانع لإنشاء محكمة خاصة بقضايا الرياضة كما هو الآن في محكمة المشكلات المرورية، مضيفاً أن وزارة العدل تعمل على تحديد تخصصات المحاكم التي تتناول القضايا المرورية والجنائية والعقارية والأموال الشخصية، وبالتالي يصبح القاضي ممارساً لعمله بشكل يومي بدلاً من أن تأتيه قضايا مختلفة.

وأكد "خالد الفاخري" أن التعصب غير مُجرّم في مجتمعنا، لكن ما ينتج عنه هو المُجرّم.

أهداف متمددة

وتساءل الزميل "راشد السكران": هل التعصب ناتج عن قصور في التوعية والتثقيف خاصةً من مؤسساتنا التربوية والتعليمية؟ وهل مازلنا مجتمعاً منغلقاً لم يستطع الاندماج مع الآخر؟ وهل هناك أيادٍ خاصة تؤجج التعصب لدينا؟

وقال "خالد الفاخري": أصبح المجتمع منفتحاً على اعتبار أن العالم قرية صغيرة، كذلك وسائل التواصل الاجتماعي أوجدت التداخل مع جميع الفئات، لكن يبدو أن هناك من له أهداف لتأجيج التعصب في مجتمعنا، فقد تدرجنا حتى وصلنا إلى التعصب في مذهب واحد.

وأوضح "د. إبراهيم الزبن" أن البُعد الاقتصادي أهم أسباب تأجيج التعصب، مضيفاً أن البُعد الخارجي له خيوط وأهداف متمددة في كثير من قضايانا، خاصةً الجرائم عابرة الحدود، والتي لها عصابات متخصصة في هذا المجال، وتستخدم مواقع التواصل الاجتماعي للاتصال بأطراف داخل المملكة، مبيناً أنه ليس لدينا انغلاق في المجتمع بل المجتمع متواصل، مُستبعداً أن تكون مشكلة التعصب ناتجة عن الانغلاق.

وتداخل "د. عبدالعزيز الخالد" قائلاً: هناك أياد خارجية من خلال مواقع التواصل الاجتماعي عبر معرفات وهمية، ولا أستبعد أن يكون هناك أشخاص خارج الوطن يعملون من أجل تفريق أبناء المجتمع من خلال التعصب الرياضي وغيره.

تغيير التقليدية

وطرح الزميل "محمد المخلفي" سؤالاً: لو راجعنا الأحداث الوحشية والاجرامية التي وقعت حول العالم نجد أن مرتكبيها ليسوا مجانين أو مختلين عقلياً، بل هم أشخاص عاديون متأثرين بأفكار معينة، فهل نحتاج في المملكة إلى مصحّات لمعالجة حالات التعصب؟، مضيفاً: "ألاحظ أن أساليب الحوار الوطني لدينا تقليدية، لماذا لا نلجأ إلى الشبكات الاجتماعية والأجهزة الإلكترونية والوصول إلى جيل الشباب ونوعيتهم بخطورة هذه الظواهر؟".

وقال "د. إبراهيم الزبن": إن المتعصبين يمارسون السلوك الانحرافي، وهو غير مقبول اجتماعياً مادام أنه خرج عن المقبول ليحدث ضرراً في المجتمع، مضيفاً أننا نحتاج إلى معالجته نفسياً، مبيناً أنه قد يكون للتعصب جانب جنائي، وبالتالي تتحول القضية إلى الجهات القضائية والمحاكم، وقد يكون له جانب نفسي المتمثل في العنف، ذاكراً أن هناك

بعض القضاة يعرض الشخص إلى العيادات النفسية ضمن معالجاتهم لهذه المشكلة، مشيراً إلى أنه لسنا بحاجة إلى تخصيص عيادات أو مراكز متخصصة لمعالجة التعصب، فقط نحن بحاجة إلى عيادات تُعيد تأهيل المحترفين بشكل عام.
وأوضح "إبراهيم العسيري" أن مركز الحوار الوطني طرأ عليه كثير من التعديلات وقد أصبح يشتمل على كثير من النشاطات والأفكار، مضيفاً أنهم أنشؤوا وحدة متخصصة لإنتاج النشرات، وكذلك مخاطبة الشباب عبر "اليوتيوب" والمنتديات، مبيناً أن المركز له نشاط كبير في معالجة التطرف الذي يعد نوعاً من التعصب الفكري والديني، حيث أقاموا خلال هذا العام حوالي (22) لقاء، يمثل الحاضرون ثلثا من الشباب والشابات في كافة مناطق المملكة، يسبق اللقاءات ندوات، والهدف هو محاولة الوصول إلى الشباب، وتغيير النمط التقليدي الذي يسير عليه المركز، لافتاً إلى أنه تم عقد شراكة مؤخراً مع الرئاسة العامة للشباب من أجل تسيير حملة متكاملة بشعار "فرقنا لا تفرقنا"، حيث سيتم زيارة جميع الملاعب والوصول إلى الشباب في أماكنهم.
نصراوي أو هلالي؟
وتداخل "د. عبدالعزيز الخالد": أرى أن الميول الرياضية ظاهرة صحية، وفي مجال الرياضة ليس هناك توريث؛ لأن هناك كثيراً من الآباء يشجعون أندية بينما أبناؤهم يشجعون أخرى، أي نجد الأب هلالي والابن اتحادي، مبيناً أن الميول المصحوبة بشيء من التعصب ليست عيباً، وإنما التعصب المنبوذ هو الذي يؤدي إلى إقصاء الآخر، مؤكداً على أن كثرة المشجعين وانتماءهم للنادي يُعد شيئاً جيداً ومهماً بالنسبة للتطور الرياضي، وكذلك الانتماء للنادي يساعد في عملية التسويق، مما يؤدي إلى انتعاش الجوانب الاستثمارية في المجالات الرياضية، خاصةً ونحن الآن أمام أبواب "الخصخصة"، أيضاً أي شركة تسعى إلى رعاية ناد رياضي لا توقع أي اتفاق إلاّ بعد دراسة النادي جماهيرياً، لافتاً إلى أن النادي الذي ليس له جماهير لن يجد راعياً، وبالتالي يفقد عاملاً مهماً في مواصلة عمله الرياضي وهو الاستثمار.
وأضاف: أن تكون هلالياً أو نصراوياً لا ضير في ذلك، وإنما المهم أن يكون لديك روح رياضية بحيث تتقبل الهزيمة، متمنياً أن يبقى جمهور الفريق الخاسر في المدرجات لتهنئة الفريق والجمهور الفائز بالكأس؛ لأن الملاحظ مغادرة جمهور الفريق الخاسر قبل تتويج الفريق الكاسب!
وتداخل "خالد الفاخري" قائلاً: يا ليت جماهير الفريق الخاسر تخرج من الملعب فقط دون مشكلات، مضيفاً أن هناك جماهير عندما ترى شعار الفريق الفائز على سيارة من السيارات في المواقف فإنهم يعملون على تكسيرها وتحطيمها، مؤكداً أن هذه الجرائم دليل قاطع أن التعصب أمر خطير ونتائجه مزعجة.
ظاهرة لا يمكن عزلها عن المجتمع!
طالب "د.إبراهيم الزبن" بوجود رؤى تطرح في حدود معينة، بحيث تحاول قدر الإمكان أن توجد مفهوماً للتعصب، مضيفاً أن ذلك يساعدنا على فهم الظاهرة، ولماذا أصبحت مشكلة اجتماعية مؤرقة؟، مبيناً أنه على الرغم أن هذه القضية لها أبعاد سياسية واقتصادية وثقافية إلاّ أن البعد الاجتماعي قد يكون أحد المصادر المغذية لأبعادها المختلفة، ذاكراً أن التعصب ظاهرة لا يمكن عزلها عن المجتمع، ولا يمكن القول إن هناك مجتمعاً إنسانياً لا توجد به هذه الظاهرة، لكنها توجد بصورة نسبية، مشيراً إلى أنه لا يمكن صنع المجتمعات كلها بنفس المستوى من حيث التعصب.
وأضاف: عندما نتحدث عن التعصب كمفهوم يجب أن ندرك تماماً البنى الثقافية والاجتماعية التي نشأ فيها، ثم تداعيات ذلك ونموه بحسب طبيعة كل مجتمع، مُشدداً على ضرورة وجود نوع من الإدراك لهذه الظاهرة بسماته الخاصة التي تمثلت من مجتمع إلى آخر، مؤكداً على أن وجود التعصب أو الانتماء أو الهوية هي مسألة مطلوبة أحياناً، حيث يرى "ابن خلدون" أن التعصب من الظواهر الإيجابية عندما يتحدث عن الملكية وعن كيفية الوصول إلى البنى السياسية وبناء الدول، ذاكراً أن من ناحية نتائج التعصب فإنه إذا لم يضبط اجتماعياً وسياسياً وإدارياً فقد ينتج عنه تداعيات أو إشكالات اجتماعية، فمثلاً إذا بدأنا بمشكلة ضئيلة كما يحدث الآن في الرياضة وسط فئة من الشباب، يمكنها أن تتطور إلى مستويات أعلى ومن ثم الدخول في المنطقة المحظورة.
مخاطر أمنية واجتماعية..
أكّد د. إبراهيم الزبن على أنه إذا بدأ سلوك التعصب لدى فئة معينة من الشباب فإنه لن يتوقف عند الرياضة، وقد ينتقل بعد ذلك إلى تعصب في صور شتى فيها خطورة أمنية على المجتمع والوطن، مضيفاً أن أهم مشكلة هي الإرهاب؛ لأن التعصب للفكر يعني التطرف، وطالما هناك تطرف فكري فإن ذلك سينتج عنه سلوك لحماية هذا الفكر حتى لو أدى إلى قتل الآخر بمبررات شرعية أحياناً، مبيناً أن هناك أمرا آخر وهو العنف بكافة أشكاله كاللفظي والجسدي، وقد تسمع بعض المصطلحات التي يتداولها الناس في مواقع التواصل الاجتماعي والتي كنا في زمن معين نعتبرها سوء سلوك، ولكن للأسف الآن نرى قياديين في مجال الفكر في المجتمع يستخدمون مصطلحات تشجع على العنف والإيذاء للآخرين، ذاكراً أن التأثير المجتمعي يؤدي إلى خلق بيئة محفزة للتطرف والانحراف، وبالتأكيد عندما تضعف قيم مجتمعية يتم استبدالها بقيم أخرى، وعندما نتحدث عن المواطنة الداخلية، نجد أن كثيراً من أفراد المجتمع يتمنون هزيمة فريق وطني من قبل فريق أجنبي في سبيل حماية تطرفه وتصعبه، مشيراً إلى أننا عندما نتحدث عن التهميش ورفض الآخر واللامساواة

والحرمان الذاتي من الناحية النفسية فإننا نتحدث عن سلب حقوق الآخرين نتيجة للتعصب المناطقي والرياضي وللون وما يترتب عليه من تأثير نفسي.
وتداخل يحيى الراشد قائلاً: أعتقد أن الاختلاف يُعد ظاهرة صحية دون أن يقضي طرف على آخر، فكلٌ يدلي برأيه دون الخروج عن حدود النص، مضيفاً أنه فيما يتعلق بمسألة التوارث للتعصب فلم تخرج ظاهرة القبلية بشكل ملحوظ إلاّ في الأعوام الأخيرة، حيث كانت محصورة في الرياضة، لكن الآن وصلت إلى مهرجانات الإبل، وانتقلت إلى التفاخر بالمخيمات، مبيناً أنه أثارت هذه الظواهر كل الغيورين على الوطن باعتبارها ظاهرة سلبية، والتي ربما تخرج عن السيطرة.
وعلّق خالد الفاخري: اتفق مع د. إبراهيم الزبن أنه قد يسلب التعصب من بعض الأشخاص حقوقهم، وقد يعطى أفراد آخرين أشياء هم غير مستحقين لها، وهذا ما يدخلنا في جزيئات تتعلق بمخالفة الأنظمة، مضيفاً أن هناك اندفاع من بعض الشباب نحو الأمور الدينية، حيث استغلوا بعض الأشخاص لتأجيج مسألة التعصب الديني، وبالتالي أصبح أبناؤنا أدوات للإرهاب في الخارج، مؤكداً على أنه لا يجوز التركيز على قضية التعصب الرياضي وترك أموراً مهمة بل خطيرة، مُشدداً على عدم إغفال دور الأسرة ومتابعة أولادها، إضافةً إلى المدرسة التي لها دور في التربية، إلى جانب المجتمع الخارجي المتمثل في الأصدقاء، ناصحاً الأسرة بأن يكون لها دور مستمر في تقويم الأبناء في كل المراحل الدراسية التي مرون بها.
ما المطلوب للحد من التعصب؟
* د. عبدالرحمن العسيري
يجب أن نرشد الإعلام في هذه القضية، بحيث نحاول استخدامه بشكل ايجابي، عبر توعية الناس بضرر التعصب، الأمر الآخر لو تتبعنا المشكلات التي تنتج عن التعصب نجدها تتمثل في أربعة أنماط؛ إقصاء، قذف، انتقاص، اعتداء، ولو أخذنا الثلاث نقاط الأخيرة نجدها مجرّمة شرعاً ونظاماً، وهناك أحكام محددة ضد من ينتقص الآخر، أو يقذفه أو يعتدي عليه، والآن صدرت قوانين فيما يتعلق بحقوق الإعلام في هذه القضايا، أمّا الشيء الوحيد الذي لم يصدر فيه أنظمة وقوانين هو موضوع الاقصاء، حيث نحتاج إلى دراسة الاقصاء بشكل كبير لما يترتب عليها كثير من القضايا، ففي أوروبا أو أمريكا عندما يرفض قبول شخص ما في أي وظيفة من الوظائف واتضح أن سبب الرفض هو الإقصاء بسبب نظرة عرقية أو طائفية، فإن ذلك سيترتب عليه إقامة دعوة قضائية ضد الشخص الذي رفض، أما في عُرفنا فليست هناك أنظمة تحد من هذا النوع من السلوك بل نجده يمارس بشكل كبير.
* يحيى الراشد
- إعادة النظر في الإجراءات بحيث تكون حازمة ورادعة.
- الفهم الصحيح لضوابط الدين ودوره في توعية المجتمع .
- ضبط القنوات الفضائية الشعبية التي تؤجج النعرات القبلية والعصبية.
* د. إبراهيم الزبن
- مراعاة الحاجات الإنسانية التي تؤدي إلى انحراف الشباب في المجتمع.
- نحن بحاجة إلى عيادات متخصصة تعيد تأهيل المنحرفين.
- إجراء دراسات فاحصة لمثل هذه القضايا من قبل مركز الحوار الوطني.
* د. عبدالعزيز الخالد:
- في المجال الرياضي أرى ان يتم وضع نظام دقيق يحاسب كل من يخرج عن النص ويُقلل من الآخر ويستهزئ به ويمارس العنصرية أو الكراهية.
- لابد من إنشاء محكمة رياضية تؤدي دورها في منع أي ممارسات تخل بالروح الرياضية.
- على الكاتب الرياضي أن يتقي الله في كتاباته، وأن يحرص على تقديم رسالة اجتماعية مفيدة.
- يجب أن يتم توجيه المشجعين الرياضيين إلى الطريقة المثلى في تشجيع الرياضة بروح رياضية، وأن الرياضة هي عبارة عن تنافس شريف نترفع فيه عن صفات التعصب، وأن يشمل التوجيه الأب والأخوان الكبار في المنزل، وكذلك الأجهزة الاجتماعية لها دور.
* خالد الفاخري:
- نحتاج إلى موضوع التوعية وتحكيم العقل، وكذلك البُعد عن كل ما يتنافى مع الشريعة الإسلامية والآداب العامة.
* إبراهيم العسيري:
- لابد من سن قوانين صارمة تعالج مشاكل التعصب الرياضي.

- لابد من تكريس الجانب الثقافي وتفعيله، والبحث في أسباب تجاهل الجانب الثقافي والتثقيفي؛ لأنه كلما زادت ثقافة الشخص قلت عصبيته.

التعصب الرياضي أخطر من التمييز العنصري!

قال "خالد الفاخري": نحن في حقوق الإنسان ننظر للتعصب على أنه من الأمور التي تؤدي إلى التمييز، سواء إلى طائفة معينة، أو إلى أشياء ضد حقوق الإنسان، ومما لاشك فيه أن الله عز وجل كرّم بني آدم، وأن منبع هذا التكريم هو أن يكون جميع الناس سواسية، مضيفاً أننا نلاحظ في الفترة الأخيرة وجود اختلافات بين الناس، حتى بين الأخوان في المنزل؛ بسبب تعصب بعضهم إلى فريق كرة قدم، وكذلك نلاحظ تعصب البعض في مجتمع واحد إلى قبيلة (أ) وآخرون إلى قبيلة (ب)، وكل هذه التصرفات تتنافى مع تعاليم الدين الإسلامي، مبيناً أن هيئة حقوق الانسان تنظر للتعصب على أنه أداة تقود إلى التمييز، والذي هو مجرّم نظاماً وفق الاتفاقات الدولية، حيث لدينا اتفاقية تنص على القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري وكذلك على جميع أشكاله ضد المرأة، لافتاً إلى أن التمييز العنصري هو أساس انطلاق مبدأ التعصب، حيث نبذ جميع ما يُبنى على التفريق بين الأفراد بسبب لون أو جنس أو أي صفة اجتماعية، وكل هذه التصرفات مجرّمة، مؤكداً على وجود دعوات واجتهادات جادة في المملكة من أجل نبذ التصرفات المشينة، إلاّ أنه لا يُرافق ذلك إلزام للأفراد، وهذه هي الإشكالية الكبيرة.

وتداخل "د. عبدالعزيز الخالد" قائلاً: أصعب أنواع التعصب الموجود لدينا الآن هو الرياضي، مع احترامي لكل الجوانب الأخرى التي ذكرها المتحدثون خاصة فيما يتعلق بالتعصب القبلي الذي أرى انه أمر عادي جداً ولا يشكل قلقاً بالنسبة للمجتمع، بل إن القلق الآن يكمن في التعصب الرياضي، حيث بدأ ينخر في جسد المجتمع السعودي، وأصبح يؤثر في العلاقات الأسرية في الوضع بشكل عام، وقد ينذر بخطر كبير إذا لم نتدخل جميعاً لكبح جماحه، خاصةً رجال التربية والمسؤولين، مُشدداً على ضرورة تدخل الدولة بشكل مباشر؛ لأن الوضع أصبح خارج السيطرة، وبدأ يؤثر في الأسر والمجتمع والأسرة الواحدة، بل وفي الأشقاء داخل البيت الواحد، وبالتالي يجب أن نبحث عن حلول، مبيناً أنه قد تكون هذه الندوة بداية لايجاد حلول قوية، وربما سيكون هناك مردود ايجابي، لنخرج بتوصيات عملية مهمة وليست بتوصيات نظرية فقط، مشيراً إلى أن التعصب ليس كله ممقوتا، وإنما مطلوب في حدود من أجل رفع المستوى، حتى نصل إلى مرحلة تنافسية عالية، مؤكداً على أنه ليس من الممكن إيجاد تنافس بدون تعصب مرشد، وبدون حرص ومثابرة من الجميع وأداء عملي جيد حتى تصل بالمسابقة إلى أعلى مستوى، ذاكراً أنه إذا لم يكن هناك حماس وتحد بين الشباب على عشاء أو وجبة من الوجبات فإن اللعب سيكون بارداً.

تجريم التعصب..

تساءل الزميل "د.أحمد الجميعة" عن إقناع صاحب القرار بأهمية إيجاد نظام لمكافحة التعصب، وأجاب "خالد الفاخري"، مؤكّداً على أن القيادة السياسية لها القدرة على تحجيم التعصب من خلال مركز الحوار الوطني، مضيفاً أننا نحتاج إلى وضع قوانين لتجريم الأفعال الناتجة عن التعصب، وكذلك إيجاد الحلول المعلنة، بحيث ان أي شخص يخرج منه سلوك مشين يجعله مجرماً أمام القانون.

وتداخل "د. إبراهيم الزبن" قائلاً: في الواقع هناك رؤية عامة في الدولة أنه في حال وجود ضرر على المجتمع في أي ممارسة سلبية لأي سلوك، فإنه لابد من وضع ضوابط لذلك، مضيفاً أنه ليست هناك بوادر لمثل هذا النظام في ظل الظروف الحالية، مُعتقداً أن مثل هذه الندوة قد تثير نوعاً من الجدلية، وهل نحن بحاجة إلى نظام لضبط المخالفات الرياضية مثلاً؟، وهل نحن فعلاً بحاجة إلى المحكمة الرياضية؟، أم أن الأمر يمكن معالجته عبر القنوات المتاحة حالياً؟، ذاكراً أنه لدينا ما يكفي لضبط هذا التعصب بشرط معالجة الاجراءات وليست معالجة الأنظمة.

وعلّق "يحيى الراشد": لا شك أنّ التعصب له ضرر في مبدأين، أولاً الشرعي؛ أي أن الذي يتعصب يلقي بضرره على الشريعة الإسلامية بشكل عام، ثم يلقي بضرره على الأمن وهو المبدأ الثاني، مشيراً إلى أمر في غاية الأهمية وهو أنه ليس من التعصب اعتزاز الشخص المسلم بشخصيته الإسلامية، وأنه عندما يعتز الفرد بدينه لا يعني ذلك أنه متعصب.

«من أي قبيلة أنت؟»

حول السؤال الذي يُردده النشء: "من أي قبيلة أنت؟"، قال "د. عبدالرحمن العسيري": إن هذا الموضوع ليس افتراضاً، وإنما هي حقيقة، فأبناؤنا في المدارس الابتدائية أول ما يدخل الطالب في الفصل يواجه من قبل زملائه بسؤال: "من أي قبيلة أنت؟"، مضيفاً أنه في الماضي لم يكن يعرف هذا السلوك، وإلى فترة قريبة لم يكن أبناؤنا يعلمون من أي قبيلة هم، حتى وصلنا إلى مرحلة جيدة من الاندماج؛ مبيناً أن هناك دراسات كثيرة أجراها كرسي الأمير نايف داخل المدارس أثبتت أننا فعلاً وصلنا إلى مرحلة صعبة من التعصب القبلي داخل المدارس، وهذا ليس من مسؤولية الأب أو الأسرة وحدها، وإنما المدارس والمؤسسات التربوية كلها لها دور في محاربة هذه السلوكيات، ذاكراً أن الأسرة لها دور كبير، لكن يجب أن تتم توعيتها قبل التركيز على الأبناء، مشيراً إلى أنه إذا كان الأب يرى أن قضية التعصب القبلي تحقق له شيئاً من

الاحتياجات فإنه بدون شك سيورثه لأبنائه، مؤكداً على أن المسلمين لا فرق بينهم إلاّ بالتقوى، وذات الطريقة يجب أن تُتَّبع داخل المدارس وجميع المؤسسات التربوية.

بحثاً عن المال لا ابتغاء الأجر من الله

أسر حاضنة تتاجر بكفالة اليتيم

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 28 ربيع الاخر 1436هـ - 17 فبراير 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150217/Con20150217753638.htm

نصير المغامسي (جدة)

شرعت الدولة أبواب التبرع للعديد من الجمعيات الخيرية العاملة، ومنحت مكافآت مالية للأسر الحاضنة لليتيم.

ومن هنا يطرح السؤال نفسه: هل يطغى المال على الهدف الاسمى لكفالة الايتام، وهل تكفي اشتراطات وزارة الشؤون الاجتماعية لحمايتهم من أي تجاوزات؟

بداية يشير عضو مجلس الشورى وأستاذ علم الاجتماع الدكتور ابراهيم الجوير، الى أن الاسر الحاضنة لليتيم لا تتشابه في اوضاعها الاقتصادية، فهناك أسر حاضنة تتكفل باليتيم وتنفق عليه، وتدخر ما يصرف له من قبل الدولة في حساب خاص يستثمره اذا ما كبر، وهناك أسر أخرى تقوم بالصرف على اليتيم من معونة الدولة، في حين أن هناك أسرا فقيرة تتقاسم مع اليتيم هذه المعونة وفيما لو كانت جميع الاسر بمثل ما هي عليه في الحالة الاولى فهذا الافضل والاولى لليتيم ولمن يبتغي المثوبة من عند الخالق سبحانه وتعالى، علما بأن وزارة الشؤون الاجتماعية تجتهد في التحري عن أهلية الاسر الراغبة في احتضان اليتيم. وهنا يجب ان ننوه الى أن الحوادث قد تقع في كل مكان، والاطفال معرضون كغيرهم للحوادث حتى وهم بين أسرهم، والايتام ليسوا استثناء من ذلك، الا اذا ثبت العكس، وهنا تقع المسؤولية على المتسبب.

إهمال وتجاوز

وبدورها اكدت الدكتورة سهيلة زين العابدين عضو الجمعية الوطنية لحقوق الانسان، ان هناك قصورا واضحا يتخلل عملية الاستقصاء عن الاسر الحاضنة لليتيم، وهو ما كشفت عنه حادثة مصرع اليتيم «فيصل» التي تناولتها الصحف نهاية العام الماضي، مضيفة ان ما لمسته في هذا الجانب ان عملية التقصي والمتابعة تتم من خلال الهاتف وليس النزول الميداني، ومثال ذلك الطفل فيصل الذي لقي حتفه على يد رب الاسرة التي كان يعيش بينها، عندما وجدت عليه آثار تعذيب، ما يعني أن فيصل عذب مرارا قبل أن يلقى حتفه، دون معرفة أي من المعنيين عن الايتام في وزارة الشؤون الاجتماعية، متسائلة: لو كان هناك استقصاء حقيقي عن اهلية رب الاسرة (الجاني) في احتضان طفل يتيم، هل كان سيلقى فيصل كل هذه المعاناة التي لقيها وانتهت به قتيلا. لا شك في أن هناك قصورا واضحا في معرفة الاسر المؤهلة لاحتضان الايتام، كما هو حاصل ايضا في متابعة اوضاع الايتام بعد كفالتهم، فلماذا لا تكون هناك زيارات ميدانية مفاجئة لهذه الاسر بغية الاطمئنان على اوضاع الايتام الذين يعيشون بينهم.

واستطردت زين العابدين قائلة: هناك استغلال للمعونة الشهرية التي تقدمها الدولة للاسر التي تحتضن اليتيم، فاذا كان الهدف الحصول على المعونة، فان ذلك يعني الاهمال في حياة اليتيم، وقد يلقى معاملة لا انسانية بسبب ذلك، إذ ليس مستبعدا ان تحتضن بعض الاسر اليتيم بهدف الحصول على المعونة، فاذا كان الاب الحقيقي قد تخلى في بعض الحالات عن ابنائه، او قام بعضل بناته لأجل المال، فليس من المستبعد ان يحتضن اليتيم بسبب المعونة الشهرية التي تصرفها الدولة للأسر الحاضنه،علها توفر له مقومات الحياة الكريمة.

والحل لهذه الاشكالية يكمن في المتابعة الميدانية والزيارات المفاجئة للأسر التي تحتضن اليتيم والتقصي عن رغبتها في ذلك، والا فإن الزيارات مسبقة المواعيد، والسؤال عبر الهاتف، ستزيد من معاناة اليتيم اذا كان -لا قدر الله- قد ابتلي بالعيش بين أسرة لا تبتغي الا المال.

الحضانة الخاطئة

من جهتها، أشارت الدكتورة ريما سعد ابو حيمد وكيلة الكلية الجامعية بالجموم الى قوله تعالى (فأما اليتيم فلا تقهر) الضحى (9) وقالت: كيف لأحد بعد هذا التحذير الإلهي ان يتجرأ على اليتيم ويظلمه أو يسيء له
فالاساءه للاطفال لها آثارها النفسية السلبية وربما أن آثارها تتضاعف على الطفل اليتيم، وهو ما يولد فقده للثقة في النفس والشعور بالإحباط والعدوانية والقلق، وهي اشكالات نفسية وسلوكية قد تمتد به الى امد طويل وقد تلازمه مدى حياته.وأضافت: نتائج الدراسات التي أجريت على الأطفال ضحايا سوء المعاملة والإهمال اظهرت انهم يعانون من الاستثارة الزائدة وصعوبة التركيز وصعوبات النوم، اضافة الى ممارستهم لسلوكيات شاذة وغريبة، فضلا عن الاضطراب في النمو الذهني والعجز عن الاستجابة الى جانب الغضب والكبت والخوف ولوم الذات والشك والعجز والشعور بالذنب والبلادة.

الأثر النفسي لاحتضان اليتيم

في المقابل، أكدت خلود الناصر المحاضرة بقسم النفس في جامعة الملك عبدالعزيز بجدة، أن العديد من الدراسات النفسية اجمعت على التأثير النفسي الإيجابي الذي يلقاه اليتيم حال احتضانه واحتوائه من قبل الأسر الخيرة ذات البصيرة النيرة التي تسعى إلى إدخال كل معاني البهجة والسرور لنفوسهم البريئة، وإحاطتهم بكل مشاعر الحب والدفء والأمان. واضافت: ومن بين السلوكيات الإيجابية التي تدعم الأثر النفسي لاحتضان اليتيم، سلوك الملامسة حيث إن هناك نظرية نفسية تؤكد على أهمية اللمس في تربية الأطفال، وانه يشبع لديهم الإحساس بالامان والإنتماء والتقدير، بل إن الكثير من الدراسات أكدت أن الطفل الذي يتعرض للملامسة اللطيفة من قبل الوالدين أو من يقومون برعايتهم ينشأون بخصائص اجتماعية فعالة تتميز بالتعاون والمشاركة والانخراط مع أفراد المجتمع، بعكس الأطفال الذين حرموا من هذا السلوك، والذين يميلون للانسحاب والعزلة عن محيطهم . فإذا وجد اليتيم نفسه في أسره تعوضه عن مشاعر الأمومة والأبوة فإنه سيحظى بالاستقرار النفسي والاتزان العاطفي وسيتمتع بحياة طفولية طبيعية ضرورية لإنعاشه النفسي والانفعالي، ما يجعله سويا من الناحية النفسية والاجتماعية وبعيدا كل البعد عن الاضطرابات الشخصية والسلوكية المتمثلة في السلوك العدواني، ويدعم تلك الدراسات وصية سيد الخلق صلى الله عليه وسلم للرجل الذي شكا قسوة قلبه، بأن يمسح بيده على رأس اليتيم لما لذلك من أثر على اليتيم، وعلى قلب ومشاعر من قام بمسح رأس يتيم.

انحراف اليتيم

ومن جانبه، يرى الشيخ عبدالله ناصح علوان أن من العوامل الأساسية في انحراف الولد، مصيبة اليتم التي تعتري الصغار وهم في زهرة العمر، هذا اليتيم الذي مات أبوه وهو صغير إذا لم يجد اليد الحانية التي تحنو إليه، والقلب الرحيم الذي يعطف عليه، وإذا لم يجد من الأوصياء المعاملة الحسنة، والرعاية الكاملة فلا شك أن هذا اليتيم سيدرج نحو الانحراف، ويخطو شيئا فشيئا نحو الإجرام، ومن هنا كانت كفالة الأيتام مسيجة بعنصرين اثنين، يحفظان الرعاية المطلوبة لهم: تحصين المجتمع عن طريق محاربة الرذيلة، والتمكين للأخلاق الفاضلة، ومداومة الرعاية المادية والتربوية للأيتام إلى سن البلوغ على الأقل. يقول ابن القيم -رحمه الله-: أفضل الصدقة ما صادفت حاجة من المتصدق عليه، وكانت دائمة مستمرة، بل إن الشارع الحنيف دعا الى الانفاق على اليتيم، مقرونا بالعطف عليه وحبه، قال تعالى: (قل ما أنفقتم من خير فللوالدين والأقربين واليتامى) [البقرة: 215]، وقوله -تعالى-: (ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب والنبيين وآتى المال على حبه ذوي القربى واليتامى والمساكين) [البقرة: 177].

وفد برلماني أوروبي يشيد بجهود المملكة في مجال حقوق الإنسان

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 28 ربيع الاخر 1436هـ - 17 فبراير 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150217/Con20150217753603.htm

نواف عافت (الرياض)

عبر رئيس وفد البرلمان الأوروبي أفضل خان، عن تقديره لدور المملكة على المستوى الدولي، مؤكدا أهمية وجود تعاون مشترك بين الاتحاد الأوروبي ودول الخليج لكي تكون هناك نظرة حيادية وشاملة عن حقوق الإنسان، وخاصة في ظل المواقف الإيرانية، وأثنى الوفد الزائر على موقف المملكة الداعم للاجئين السوريين. وكان وفد البرلمان الأوربي قد قام يوم أمس الأول يرافقه سفير الاتحاد الأوروبي لدى المملكة آدم كولاخ ونائبه افتيميوس كوستوبولس، بزيارة الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، حيث استقبلهم رئيس الجمعية الدكتور مفلح القحطاني، وعدد من أعضاء وموظفي الجمعية.
في بداية اللقاء قدم د. القحطاني شرحا موجزا عن أنشطة الجمعية ومساهمتها في نشر الثقافة الحقوقية والتقدم الملحوظ في مجال حقوق الإنسان بالمملكة. كما تطرق الجانبان إلى اختصاصات الجمعية ودورها في المجتمع، والوضع في سوريا وموقف الاتحاد الأوروبي من انتهاكات حقوق الإنسان في هذا البلد، وما يحدث في اليمن وما تثيره التدخلات الخارجية من بعض الدول من آثار سلبية على حقوق الإنسان، ودور الاتحاد الأوروبي في وضع حلول لمثل هذه الإشكاليات التي سيترتب عليها انتهاكات لحقوق الإنسان.
واستفسر رئيس الجمعية من الضيوف عن معاداة الإسلام في أوروبا والأسباب التي أدت إلى تنامي هذه الظاهرة.
وأثار رئيس الجمعية مناقشة البرلمان الأوروبي مؤخرا لبعض التوصيات ضد المملكة بسبب حكم في قضية فردية، لافتا إلى أن ذلك مثير للاستغراب ولا يخدم العلاقات المشتركة. وعن عقوبة الجلد أوضح رئيس الجمعية أنها تستند في المملكة إلى نصوص شرعية.

نقد الآخرين يجب أن يكون هدفه التصحيح والبناء وليس التجريح والانتقام

«الدين النصيحة".. لكن من غير فضايح

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 29 ربيع الاخر 1436هـ - 18 فبراير 2015م
http://www.alriyadh.com/1022958

جدة، تحقيق - منى الحيدري
يُعدّ الاقناع ونصح الآخرين بالرفق واللين من المهارات الضرورية التي لابُدّ أن يمتلكها كل شخص يُقدم النصح والإرشاد لغيره، فكثير ممَّن ينصحون لديهم مخزون معرفي قوي في هذا المجال، إلاَّ أنَّهم قد لا يجيدون مهارات إسداء النصيحة بأساليب مقبولة، خصوصاً ونحن نعني هنا إسداء النصيحة للفرد المسلم وإقناعه بطريقة سلسة تضمن الوصول إلى عقله وقلبه سريعاً من دون حاجة للوقوف أمامه طويلاً والتحدث إليه بكلام كثير، فالناصح المبدع هو من يستطيع إقناع الآخرين بما يُريد في دقائق معدودة، على ألاَّ يحرجهم أو يضايقهم، خصوصاً في الأماكن العامة، سواء برفع الصوت أو بلفت أنظار غيرهم نحوهم.
وأكَّد مختصون أنَّ الأصل في النصيحة هو السرية التامة، مُضيفين أنَّ هذا هو المطلوب شرعاً وعقلاً وأخلاقاً؛ لأنَّ المطلوب من النصح هو ما يحققه من ثمرة الاستجابة، موضحين أنَّ الاستجابة لا تتحقق غالباً إلاَّ بنصيحة السر، التي هي من معالم الرفق الذي ندب إليه نبينا الكريم - صلى الله عليه وسلم - مشيرين إلى أنَّه لابُدَّ أن يكون القصد من وراء النصح ابتغاء وجه الله تعالى، لا الاستعلاء على المنصوح أو التعالم أو إدعاء الغيرة على الدين، إلى جانب أن يكون النصح بأسلوب حسن وحكمة بالغة.
قواعد الوعظ
وأوضح "د. حسن بن محمد سفر" - عضو مجمع الفقه الإسلامي الدولي بمنظمة التعاون الإسلامي - أنَّ الداعية يؤدي دوره الكبير في نصح الناس وتوجيههم، بيد أنَّه لابُدَّ أن يكون مستحضراً ظروف المكان والزمان والموقف والموضوع،

مُشيراً إلى أنَّ الهدى النبوي الشريف للنبي - عليه الصلاة والسلام - يُبيّن أنَّه كان يتمثل في صور متعددة للوعظ والإرشاد، حيث كان - صلى الله عليه وسلم - يختار الوقت المناسب للإرشاد والتوجيه.
وأشار إلى أنَّ منهج النبي الكريم - صلى الله عليه وسلم - كان يتمثل في صور متعددة، ومنها ارتفاع الصوت إذا كان الأمر يتعلق بخطب جلل، حيث كان يُحدق ويرفع صوته؛ نظراً لأنَّ الموضوع من الأمور الخطيرة، كما أنَّه كان في أحيان أخرى يطلب من الصحابه - رضي الله عنهم - أن ينصتوا إليه، وذلك في حال وجود أصوات عالية من أجل أن يقدم لهم توجيهاً أو نصيحة ما.
وبيّن أنَّ جميع الاستقراءات حول أسلوب سيد الأمة في التوجيه والنصح يتضح منها أنَّ هناك آداباً وقواعد للوعظ والإرشاد، كاختيار الموضوع، إلى جانب وجود صور لرفع الصوت وخفضه بحيث لا ينزعج المستمع، مُضيفاً أنَّ موضع النصح في الأسواق يجب أن يكون عندما ينتهي الناس من الصلاة، على ألاَّ يطيل الواعظ أو يرفع صوته بالمكبر "الميكرو فون". وأضاف أنَّ هناك آثار سلبية للنصح الذي يكون بأسلوب فظ غليظ، خصوصاً حينما يلفت الواعظ أنظار المحيطين به، أو أن يكون هناك تجريح للمشاعر، مُشدداً على أهمية تأدية الواعظ لدوره في النصح بأسلوب راقٍ؛ لكي تؤتي النصيحة ثمارها.

نصيحة السر

وأكَّد "د. محمد السعيدي" - أستاذ أصول الفقه المساعد بجامعة أم القرى - أنَّ الأصل في النصيحة هو السرية التامة، مُضيفاً أنَّ هذا هو المطلوب شرعاً وعقلاً وأخلاقاً؛ لأنَّ المطلوب من النصح هو ما يحققه من ثمرة الاستجابة، موضحاً أنَّ الاستجابة لا تتحقق غالباً إلاَّ بنصيحة السر، التي هي من معالم الرفق الذي ندب إليه نبينا الكريم - صلى الله عليه وسلم - مُبيّناً أنَّه قد توجد بعض الأحوال التي لا يقصد بها الداعية رفع الصوت، إلاَّ أنَّ الظروف قد تضطره لذلك.
وأضاف أنَّ ذلك قد يحدث حينما يكون المنكر بشكل علني في السوق أو المتنزه وكان الواعظ يريد تحذير الناس منه، حيث من الممكن هنا أن ينصح عموم الناس وليس أحداً بعينه نصحاً علنياً ثمَّ يرى استهانة بعضهم بهذا النصح فيضطر لرفع الصوت باتجاه أحد معين؛ وذلك لكي يحمل الناس على الامتثال والحياء، مشدداً على ضرورة إشاعة خلق حب الناصحين وتقبل النصيحة بين أفراد المجتمع.

أساليب لافتة

ولفت "د. أحمد الغامدي" - مستشار، وباحث بمركز علوم القرآن والسنة - إلى أنَّ النبي - عليه السلام - عندما جاء مصلحاً ومعلماً، فإنَّه كان يمارس الحكمة في كل شيء ويتبع ما أمر به "الله" - عزَّ وجلّ - مُضيفاً أنَّ "الله" - سبحانه وتعالى- قال: "ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن"، مُشيراً إلى أنَّ الدعوة للحق والأمر بالمعروف ينبغي أن تكون بطرائق ليس فيها أيّ موانع تمنع قبول الناس للحق.
وأضاف أنَّ من الموانع التي قد تمنع الناس من قبول الحق، هو أن تكون الدعوة بأساليب لافتة أو أنَّها تقتضي أن تكون بأساليب فيها من التشهير ولفت أنظار الآخرين، موضحاً أنَّ بعض المحتسبين قد يرون أنَّ غير ذلك فيه مخالفة لشرع "الله" - عزَّ وجل - وقد لا يكون الأمر كذلك، مُشيراً إلى أنَّ النبي - عليه الصلاة والسلام - حذَّر من اشتمال طرائق الدعوة وأساليب الأنكار على مثل هذه الصور، خصوصاً حينما يكون فيها ضرر على الناس.
وأشار إلى أنَّ النفس البشرية تنفر من الأساليب المستفزة، التى فيها تشهير ومصادرة لحقوق المسلمين، مُوضحاً أنَّ النصيحة يجب أن تكون خالية من التشهير والإثارة وألاَّ يكون فيها أوصاف تسيء للمسلم بأيّ حال من الأحوال، بل يجب أن تكون بأساليب محببة للنفس وليس فيها أوصاف تصيب المسلم، إلى جانب أن تكون مقبولة وأن يكون الداعي حكيماً ليس به عجلة أو تصرفات تدفع المنصوح لرفض النصيحة ونشوء شيء من النفرة منه.
وقال: "إنَّ إيصال الحق من النصيحة، كما أنَّ البشر عرضة لكيد الشيطان عندما يأتي في هذا الوضع بنوع من الاستهزاء، وبالتالي فإنَّ الناصح يرفض النصيحة، وقد يحدث ما هو أكثر من ذلك، كحدوث التنازع بين الناس أو الفرقة والشحناء وخدش صورته في مجتمعه، أو كراهية الدين"، مُضيفاً أنَّه ينبغي على المسلم أن يراعي حقوق أخيه المسلم بكل الصور؛ لكي تكون النصيحة فاعلة ومؤثرة.
وبيَّن أنَّه لابُدَّ من تحقق عدد من الشروط لتكون النصيحة فاعلة ومؤثرة، ومنها مراعاة أن تكون ابتغاء وجه "الله" - سبحانه وتعالى - إلى جانب التحقق من وجود الخطأ والانحراف، قال تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ" مشدداً على أهمية إبراز محاسن المنصوح قبل إظهار عيوبه، إلى جانب اختيار الظروف والأحوال المناسبة لنصيحته.

التزام الرفق

وشدَّد "د. الغامدي" أيضاً على ضرورة اختيار حسن الألفاظ والابتعاد عن القول الجارح والتزام الرفق وتجنب العنف في القول والعمل، مُوضحاً أنَّ النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: "إنَّ الله رفيق يحب الرفق، ويعطي على الرفق ما لا يعطي

على العنف"، داعياً لمراعاة السرية في النصيحة؛ حتى لا تكون فضيحة، إلى جانب مراعاة التناسب بين الناصح والمنصوح سناً ومقاماً؛ ابتغاء الخير للمنصوح وتحمل أذى المنصوح.

تنبيه الغافل

وأكَّدت "د. سهيله زين العابدين" - حقوقية، وعضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان - أنَّ النصح يتطابق في دلالته ومغزاه مع الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، كما أنَّه يُعدّ أيضاً المقابل لكلمة النقد في المصطلح المعاصر، مُضيفةً أنَّ من عظمة الإسلام أن جعل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر سمة للأمة المسلمة، قال تعالى: "كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله".

ولفتت إلى أنَّ "الله" - عزَّ وجل - جعل النصح دليلاً على المحبة والولاء، قال تعالى: "والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر"، كما أنَّ النبي - صلى الله عليه وسلم - أطلقها دعوة شاملة ليسعد بالنصح وليفيد من النقد كل أحد حاكماً أو محكوماً، عالماً أو متعلماً، فعن "تميم الداري" - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم: "الدين النصيحة، قلنا: لمن؟، قال: لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم".

وأضافت أنَّ هذا هو تأكيد أهمية النصح، مُوضحةً أنَّه يُعدّ أماناً لكل مجتمع يوقف المعتدي ويردع الظالم وينبه الغافل ويوصل سفينة المجتمع إلى شاطئ الأمان، وإلاَّ كثرت فيها الثقوب وأدركها الغرق، مُشيرةً إلى أنَّ النصح أو النقد مطلب شرعي وهدي نبوي ينبغي ألاَّ تضيق به الصدور، لافتةً إلى أنَّه لابُدَّ له من آداب وضوابط، ومنها: أن يكون المقصود به وجه الله تعالى، لا الاستعلاء على المنصوح أو التعالم أو إدعاء الغيرة على الدين.

شعور نبيل

وأوضحت "د. سهيله زين العابدين" أنَّه لابُدَّ أيضاً أن يصدر عن محبة للمنصوح وشفقة عليه ورأفة به، لأنَّه نابع من شعور نبيل لا يهدف إلى انتقاص القدر أو إرادة التجريم، أو القصد إلى التجريح، إلى جانب أن يكون بأسلوب حسن وحكمة بالغة، قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم: "إنَّ الرفق لا يكون في شيء إلاَّ زانه، ولا نزع من شيء إلاَّ شانه"، وكذلك أن يؤسس على علم شرعي ومعرفة بالواقع ومراعاة للظروف والأحوال، فلا مجال للنقد بالهوى أو الذوق أو بمقتضى العرف والعادة المخالفة للشرع.

وشددت على أهمية أن يضبط النصح بالتثبت والتحري فلا تسرع، وأن يسبق بحسن الظن فلا اتهام، وأن يرافقه التماس العذر والإعانة على التغيير من دون التشنيع أو التغيير، وأن يكون خاصاً بالمنصوح مقتصراً عليه في حال وقوع الخطأ مخصوصاً ومستوراً، فإن فشا الخطأ ودعت الحاجة إلى إعلان النقد والجهر بالنصح، فليكن على منهاج النبوة "ما بال أقوام"، وقليلة هي الحالات التي يتعين فيها التحديد والتفصيل.

وتحفظت على مصطلح "دعاة" أو "داعيات"، مُضيفةً أنَّنا نعيش في بلد إسلامي، وبالتالي فإنَّ الدعوة تكون عادةً لغير المسلمين، مُشيرةً إلى أنَّه من الأجدى لفظ عبارة "واعظين"، مستشهدةً بقوله تعالى في محكم التنزيل: "أدع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة"، لافتةً الى أنَّ ما يراه الواعظ خطأً قد لا يكون خطأ، مُبينةً أنَّ اللبس الساتر الذي لا يكشف عن عورة وإطالة الشعر - على سبيل المثال - من الحريات الشخصية.

Almowaten.net
المواطن
صحيفة الكترونية سعودية

تدخل ديوان المظالم وحقوق الإنسان

÷بدون شك× يفتح ملف مخالفات في تثمين مشروع جبل عمر في #مكة

المصدر: جريدة المواطن الخميس 30 ربيع الأخر 1436هـ - 19 فبراير 2015م

اضغط هنا

المواطن- الرياض

25

حقوق الإنسان في الصحافة

يفتح برنامج "بدون شك"- في حلقته الخميس القادم- ملف تثمين المنازل المنزعة في مشروع جبل عمر بجانب الحرم المكي، واستغلال الشركة لنظام نزع الملكية العقارات للمنفعة العامة في مشروع استثماري خاص؛ مما استدعى تدخل حقوق الإنسان وديوان المظالم.
ويناقش المذيع محمد فهد الحارثي تعرُّض مواطن يملك منزلًا بصك شرعي منذ 40 سنة على جبل عمر بجانب الحرم المكي لنزع عقاره من قِبَل هيئة تطوير مكة المكرمة لصالح مشروع جبل عمر. وهو يحتجّ على أن التثمين لم يكن عادلًا؛ مما أجبره على التظلُّم أمام ديوان المظالم جراء تلك التجاوزات.
واستعان البرنامج بخبراء عقاريين لتثمين عقار المواطن، والذين أجمعوا بأن التثمين الصادر غير عادل، مطالبين بإعادة التثمين من جديد، ولا يزال المواطن يعاني من سنتين من عدم تنفيذ الجهات المعنية قرار إعادة التثمين.
وتقوم الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمتابعة موضوع المواطن مع إمارة منطقة مكة المكرمة والجهات ذات العلاقة، وستشهد الحلقة معلومات من الجانبين عن حقيقة المخالفات النظامية في ملف مشروع جبل عمر.
ويناقش محمد الحارثي- في الجزء الثاني من الحلقة- معاناة سكان جزيرة فرسان مع "العبارات البحرية"، والتي تتمثل في تنقلهم من الجزيرة إلى المناطق المجاورة، من حيث تتكرر عملية تعطل العبارات وعدم توفر تذاكر الحجوزات لمدة طويلة وعدم توفر وسائل السلامة، وستضم الحلقة مطالبات المواطنين بزيادة عدد الرحلات والصيانة الدورية للعبارات الناقلة، إضافةً لتوفير كادر الطبي على ظهر العبارات.
ووقف فريق برنامج "بدون شك" على معاناة سكان جزيرة فرسان والتي استمرت منذ ست سنوات، وعاشت يومًا كاملًا لنقل كامل المعاناة بتفاصيلها.
يُعتبر "بدون شك" على قناة " **MBC**" برنامجًا تثقيفيًّا قانونيًّا لدعم أي قضية قانونية وبحثها بالطرق القانونية؛ حيث يهدف البرنامج إلى إعطاء أصحاب الحقوق حقوقهم، لكن مع عدم إغفال جانب الصلح الذي يعتمد عليه القانونيون المتواجدون في كل حلقة. ويبث البرنامج كل خميس في الثامنة مساء، ويعاد ظهر الجمعة.

÷تهريب الأطفال× .. سوق رائجة تستهدف السعودية

المصدر: جريدة سبق الخميس 30 ربيع الأخر 1436هـ - 19 فبراير 2015م
اضغط هنا

قد تتفاجأ خلال زيارتك لأول مرة بعدد الأطفال الذين تلتقيهم في شوارعها وميادينها وإشارات المرور، واللافت أن هؤلاء الأطفال تتنوع أزياؤهم كتنوع البلاد الذين قدموا منها، في استهدف مباشر للعديد من المدن السعودية خاصة مكة المكرمة والمدينة المنورة وجدة، أما الرياض والمنطقة الشرقية فهما مستهدفتان من إحدى الجنسيات العربية.
فمن هؤلاء الأطفال؟ ولماذا جاؤوا للسعودية؟ وكيف دخلوها؟
يؤكد الدكتور مفلح القحطاني رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أن أغلب حالات أطفال الشوارع "من غير السعوديين"، مشيرا إلى أنه تم تهريبهم من بلاد مجاورة، وهناك جهات تستغلهم في التسول وتزرعهم في أماكن عدة مثل الإشارات، لافتا إلى أن "مكافحة التسول" تجد صعوبة في القضاء على الظاهرة، موضحا أنه بمجرد القبض عليهم وترحيلهم إلى المواقع التي جاؤوا منها يعودون إلى البلاد بنفس الطريقة الأولى.
وذكر أن التسول يصنف من الناحية القانونية وفقاً للمادة الثانية من نظام مكافحة الاتجار بالأشخاص بأنه "مظهر من مظاهر الاتجار البشر"، أكد أن أغلب.
عصابات تهريب الأطفال
قال الدكتور مفلح القحطاني: "هناك من يعمل على تهريب الأطفال من الخارج عبر الأماكن الحدودية الجبلية للسعودية، الأمر الذي يحتاج إلى تعاون دولي في هذا الجانب خاصة من البلاد التي يصلون منها إذ لا بد من الالتزام من المجتمع الدولي لتنمية تلك البلاد ومساعدة أطفالها على الاستقرار فيها.
وحول تصنيف استغلال الأطفال في التسول ضمن "الاتجار بالبشر"، قال رئيس جمعية حقوق الإنسان: "التسول بالأطفال يعتبر أحد أشكال الاتجار بالأشخاص كما يصنفه كذلك عدد من المواثيق والاتفاقيات الدولية والتي انضمت إليها

المملكة وتعنى بمثل هذه الإشكالية منها اتفاقية حقوق الطفل الموقعة في 20 نوفمبر 1989م والتي انضمت إليها المملكة في فبراير 1996م.
وأكد أن التسول يضر بصورة المملكة وسمعتها الدولية والإقليمية في هذا الشأن، مشيرا إلى وجود "اتكالية" في محاربة الظاهرة على الرغم من الجهود التي تبذلها الجهات المعنية للحد من هذه الظاهرة؛ لذا لابد من تحديد جهة بعينها لحصر مسؤولية مكافحة التسول عليه على خلاف ما هو قائم الآن، فهناك عدة جهات موكل لها محاربة هذه الظاهرة، مما تسبب في تواكلها على بعضها البعض، حتى عجزت في التصدي لهذه الظاهرة الاجتماعية الخطيرة.
وأضاف أن النظام السعودي غلظ العقوبات على الأشخاص الذين يقومون بمثل هذه الأعمال ومن ذلك: السجن لمدة لا تتجاوز 15 سنة أو بغرامة لا تزيد على مليون ريال أو بالعقوبتين معاً، وقد صدر مؤخراً نظام حماية الطفل في المملكة وهو يحظر استغلال الأطفال في التسول أو النزاعات العسكرية أو أي من الأعمال التي تضر بصحته.

البدون أوّلاً ..

المصدر: جريدة اخبار عرعر الاحد 26 ربيع الاخر 1436هـ - 15 فبراير 2015م
http://www.ararnews.net/2622127.html

جزاع بن عقيل المجلاد

يشعر الشخص بمرارة الأسى والمعاناة لأشخاص لا يملكون إثبات يشعرهم بانتمائهم لهذا الوطن وهذا التراب هؤلاء الأشخاص قلّ عددهم أو كثر لا ذنب لهم في حقيقة الأمر ولا يتحمّلون مسؤوليّته . الذّنب الأول والأخير يتحمّله النظام ومن قام بتطبيقه – وإدخالهم إلى البلاد بطريقة غير نظامية – منذ أكثر من أربعين عاماً . هذا الرقّم يمثل أجيال . والسلالة تكثر وتزيد " أطلقوا عليهم " مسمى نازحون من الدول المجاورة " ألا يوجد لديهم إثبات وهوّية عند قدومهم للبلاد أيّاً كانت رعوّية هذه القبائل ...
استمر الحال دون علاج ولا مبالاة . الموظف لا يحرّك ساكناً والمسؤول لا يتخذ قراراً والمشّرع .....
حتى تنامى وازداد الوضع سوءاً مادياً واقتصادياً واجتماعياً وإنسانياً حتى أننا نقرأ ونسمع المآسي التي يمرون بها .
لا وظيفة ولا علاج ولا زواج بشكل رسّمي حتى موتاهم لا يحصلون على ورقة دفن ليدفن في مقابر المسلمين السبب ! لا يوجد لديه هويّة.
قرأت أخيراً علاوة على المخاطر السابقة أن عدم إيجاد سجلات مدنية وإبرام عقود زواج بشكل رسمي يؤدي إلى مخاطر أخرى " وهي إثبات النسّب " مما يزيد الأمر سوءاً وتعقيداً .
في رأيي المتواضع لا بد من إيجاد حل سريع وفعّال وفي أقرب وقت ممكن .
هؤلاء البدون ليسوا نبتة غريبة في بلادنا . بل هم نبتة كاملة النمو عندما أتت لهذه البلاد على مرأى ومسمع الجميع الأجيال المولودة في هذه البلاد من (فئة البدون) كما أسموها لابد أن يجد المشرّع الحل . من كان ينتسب إلى قبيلة فعليه إثبات نسبه من شيخ القبيلة وشهود وإكمال اللازم نحو حل وضعه .
الكثير منهم له صلة قرابة من أخ أو عم سعودي الجنسية لماذا لا يلحق به وإنهاء معاناته ؟ .
البعض منهم خدم في العسكرية سنوات حتى أحيل للتقاعد وقُبل بشهادة ميلاد ثم أُخلي وضعه (وسُرّح) ...
جمعية حقوق الإنسان تقف عاجزة عن إيجاد الحل المناسب لهم .
ولكن القرار بيد صاحب القرار ولي ولي العهد وزير الداخلية الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز ...
وليكن تشكيل لجنة عليا برئاسته وإعطاءها الحلول بشكل جذري . وليس ذلك ببعيد .
أعانهم الله في ذنب لم يقترفوه . والله المستعان
وقفة :

إعتدنا عند الإمساك بالقلم البعد عن التملّق والخوض في غمار الحقيقة والمصلحة العامة لأن هذا ما نسعى إليه حتى يجف القلم.

الأمير فيصل بن بندر استقبل الأمراء والمسؤولين والمواطنين المهنئين بتعيينه أميرا لمنطقة الرياض

المصدر: جريدة الجزيرة الجمعة 24 ربيع الاخر 1436هـ - 13 فبراير 2015م
http://www.al-jazirah.com/2015/20150213/ln82.htm

الجزيرة - واس:
استقبل صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن بندر بن عبد العزيز أمير منطقة الرياض في مكتب سموه بقصر الحكم أمس عدداً من أصحاب السمو الأمراء وأصحاب الفضيلة والمعالي وكبار المسؤولين المدنيين والعسكريين وجمعًا من المواطنين الذين قدموا للسلام على سموه وتهنئته بالثقة الملكية بتعيينه أميراً للمنطقة.
وأعرب سمو الأمير فيصل بن بندر عن شكره للجميع على ما أبدوه من مشاعر طيبة, سائلاً المولى عز وجل أن يوفق الجميع لخدمة الدين ثم المليك والوطن.
وقد استقبل سمو أمير منطقة الرياض في مكتب سموه بقصر الحكم أمس معالي وزير المياه والكهرباء المهندس عبد الله بن عبد الرحمن الحصين يرافقه الرئيس التنفيذي للشركة السعودية للكهرباء المهندس زياد الشيحة وعدد من وكلاء وزارة المياه والكهرباء الذين قدموا للسلام على سموه وتهنئته بالثقة الملكية بتعيينه أميراً للمنطقة، وقد أعرب سموه عن شكره وتقديره لهم على مشاعرهم الطيبة، سائلا المولى عز وجل التوفيق والسداد للجميع.
كما استقبل سموه في مكتبه بقصر الحكم أمس معالي وزير الشؤون البلدية والقروية المهندس عبد اللطيف بن عبد الملك آل الشيخ الذي هنأ سموه بالثقة الملكية بتعيينه أميراً للمنطقة، وقد عبر سموه عن شكره وتقديره له على مشاعره الطيبة، سائلا المولى عز وجل التوفيق والسداد للجميع.
واستقبل سموه معالي وزير الإسكان الدكتور شويش بن سعود الضويحي الذي هنأ سموه بالثقة الملكية بتعيينه أميراً للمنطقة، وقد عبر سموه عن شكره وتقديره له على مشاعر طيبة، سائلا المولى عز وجل التوفيق والسداد للجميع.
كما استقبل سموه معالي وزير الزراعة المهندس عبد الرحمن بن عبد المحسن الفضلي الذي قدم التهنئة لسموه بالثقة الملكية بتعيينه أميراً للمنطقة، وقد عبر سمو أمير منطقة الرياض عن شكره وتقديره له على مشاعره الطيبة، سائلاً المولى عز وجل التوفيق والسداد للجميع.
واستقبل سموه أمس معالي أمين عام مجلس الوزراء عبد الرحمن بن محمد السدحان الذي قدم للسلام على سموه وتهنئته بمناسبة تعيينه أميراً للمنطقة، وقد أعرب سموه عن شكره وتقديره له لما أبداه من مشاعر طيبة سائلا المولى عز وجل التوفيق والسداد للجميع.
كما استقبل سموه أمس معالي محافظ المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة الدكتور عبدالرحمن بن محمد آل إبراهيم الذي هنأ سموه بمناسبة تعيينه أميراً للمنطقة، وقد أعرب سموه عن شكره وتقديره له على مشاعره الطيبة، سائلاً المولى عز وجل التوفيق والسداد للجميع.
واستقبل سموه بقصر الحكم أمس معالي رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان يرافقه عدد من أعضاء مجلس الهيئة الذين قدموا التهنئة لسموه بمناسبة تعيينه أميراً للمنطقة، وقد عبر سموه عن شكره وتقديره لهم على ما أبدوه من مشاعر طيبة، داعياً المولى عز وجل التوفيق والسداد للجميع.
كما استقبل سموه في مكتبه بقصر الحكم أمس رئيس مجلس الغرف السعودية ورئيس مجلس إدارة غرفة الرياض الدكتور عبد الرحمن بن عبد الله الزامل يرافقه عدد من أعضاء مجلس الغرفة الذين قدموا لتهنئة سموه بمناسبة تعيينه أميراً للمنطقة، وقد عبر سموه عن شكره وتقديره لهم على أبدوه من مشاعر طيبة، سائلا المولى عز وجل التوفيق والسداد للجميع.
واستقبل سموه رئيس مجلس إدارة الشركة السعودية للنقل الجماعي المهندس هذلول بن حسين الهذلول يرافقه العضو المنتدب والرئيس التنفيذي للشركة المهندس خالد بن عبدالله الحقيل.

وقدم المهندس الهذلول التهنئة لصاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن بندر نيابة عن مجلس إدارة الشركة وكافة منسوبيها بمناسبة صدور الأمر الملكي الكريم بتعيين سموه أميراً لمنطقة الرياض.
فيما استعرض المهندس الحقيل أمام سمو أمير منطقة الرياض نشاطات والأعمال والخدمات التي تقدمها (سابتكو) وتناول مشاركة في تنفيذ مشروع الملك عبدالعزيز للنقل العام في مدينة الرياض إضافة إلى خطط الشركة التي تعمل على تنفيذها خلال السنوات القادمة.
وفي ختام اللقاء شكر سمو أمير منطقة الرياض مسئولي الشركة على زيارتهم وحثهم على بذل الجهود اللازمة لتنفيذ مشروع النقل بالحافلات ضمن مشروع الملك عبدالعزيز للنقل العام بأعلى المعايير والذي ينتظره سكان مدينة الرياض.
كما استقبل صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن بندر بن عبد العزيز أمير منطقة الرياض في مكتب سموه بقصر الحكم أمس القاضي بالمحكمة العليا الشيخ الدكتور عبد الإله الفريان الذي قدم التهنئة لسموه بمناسبة تعيينه أميراً للمنطقة، وقد عبر سموه عن شكره وتقديره له على مشاعره الطيبة، سائلا المولى عز وجل التوفيق والسداد للجميع.
واستقبل سموه رئيس مجلس إدارة الجمعية الخيرية لمكافحة التدخين (نقاء) الدكتور محمد بن جابر اليماني يرافقه عدد من أعضاء مجلس إدارة الجمعية.
وقدم الجميع في بداية الاستقبال تهنئتهم للأمير فيصل بن بندر بمناسبة تعيينه أميراً للمنطقة, معرباً سموه عن شكره وتقديره لهم على مشاعرهم الطيبة.
بعد ذلك قدم الدكتور اليماني إيجازاً عن الجمعية وأهدافها في مكافحة التدخين بالإضافة إلى نبذة عن الأدوار التي قدمتها الجمعية خلال مسيرتها.
وثمن الأمير فيصل بن بندر من جانبه دور الجمعية وأنشطتها ومساعيها الرائدة في مكافحة التدخين, متمنياً للقائمين عليها التوفيق والنجاح.

اختتام المرحلة الثانية من «احموا براءتي»

المصدر: جريدة الشرق الاثنين 27 ربيع الاخر 1436هـ - 16 فبراير 2015م
http://www.alsharq.net.sa/2015/02/16/1297328

الأحساء ـ مصطفى الشريدة
اختتمت مساء أمس الأول فعاليات حملة «احموا براءتي» المرحلة الثانية التي استمرت لمدة 3 أيام بتنظيم من مركز جلوي بن عبدالعزيز بن مساعد لتنمية الطفل بالمنطقة الشرقية ودعم من مؤسسة الملك خالد الخيرية وذلك في مجمع الأحساء مول.
وتناولت الحملة ظاهرة العنف ضد الأطفال بكافة أنواعها وتثقيف الأطفال وتعليمهم بعض الوسائل التي تساعدهم على حماية أنفسهم وتوعية المجتمع بهذا الخطر الداهم ونشر وسائل التنشئة الصحيحة.
وشهد معرض الحملة زيارة ما يقارب 1100 طفل وطفلة من مختلف الأعمار استفادوا مما احتوى عليه المعرض من أركان تفاعلية متنوعة منها ركن هيئة حقوق الإنسان، وركن القصة والمرسم الحر والتلوين، واحضر، وركن ما خاب من استشار، لمساعدة أولياء الأمور في حل مشكلات الأطفال.

حقوق الإنسان تنظر 88 قضية غالبيتها للنساء بالشرقية

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 28 ربيع الاخر 1436هـ - 17 فبراير 2015م
http://www.alyaum.com/article/4047753

أحمد العدواني – الدمام

ينظر فرع هيئة حقوق الانسان بالمنطقة الشرقية حاليا 88 قضية في حين بلغت القضايا التي نظرها الفرع خلال العام المنصرم 330 قضية وأنهت منها 104 قضايا.

وأكد عضو مجلس الهيئة والمشرف العام على فرعها في المنطقة الشرقية اللواء متقاعد عبدالله السهيل، لـ «اليوم» ان الاحصاءات الاخيرة أظهرت أن عدد شكاوى النساء أكثر من الرجال.

لافتا الى ان الفرع يعمل وفق آلية ونظام الهيئة ويتعامل مع كل قضية على حدة، مؤكدا ان الهيئة يعمل بها فريق عمل من الباحثين القانونيين وكذلك اخصائيون اجتماعيون واخصائيو طفولة وباحثة شرعية ومجموعة من الاداريين والاداريات ووحدة مستقلة للاحتياجات الخاصة.

وأضاف السهيل ان التصنيف حسب الجنس في القضايا التي نظرها الفرع بلغ للإناث 176حالة بواقع 53% ، وأشار السهيل الى ان طريقة تلقي الشكوى كانت غالبيتها عبر زيارة الفرع بواقع 219 زيارة، كما تلقت الهيئة 69 اتصالا هاتفيا وعبر البريد والفاكس ورصد الصحف بلغ 42 حالة.

وكشف السهيل عن تصنيف القضايا التي وردت الفرع الى 10 قضايا وكانت القضايا التي ترد من المحاكم أبرزها بواقع 48 قضية في حين بلغ عدد قضايا العنف الأسري 30 والأحوال الشخصية 35 .

كما أوضح السهيل ان القضايا الادارية والعمالية بلغت 49 قضية، بينما بلغت قضايا السجون 42 قضية، وإصلاح ذات البين 29 في حين عالج الفرع قضيتين لخطئين طبيين، ولفت السهيل الى دراسة 70 قضية صنفها الفرع الى أخرى.

وبين السهيل ان إجمالي التصنيف لا يتساوى مع إجمالي الشكاوى الواردة وذلك يعود لبعض الشكوى، حيث إنها تتكون من أكثر من تصنيف، فالشكاوى الواردة تعبر عن عدد الأشخاص، بينما التصنيف يعبر عن أنواع القضايا، إذ يحمل الشخص أكثر من قضية واحدة.

وبين السهيل ان الفرع صنف متابعة الشكاوى بالاجراء المتخذ ومع الجهات ذات العلاقة حيث بلغت الاستشارات 105 استشارات، بينما صدّر الفرع للجهات المختصة 18 ملفا، وتم الرد عليها، بينما لم يتم الرد على 15 ملفا آخر ، في حين أنهى الفرع 104 قضايا حقوقية مع تلك الجهات.

حقوق الإنسان" و"جمعية الدم" يبحثان حقوق المرضى

المصدر: جريدة اليوم الاربعاء 29 ربيع الاخر 1436هـ - 18 فبراير 2015م
http://www.alyaum.com/article/4048119

اليوم – الدمام

استقبلت إدارة فرع هيئة حقوق الانسان بالمنطقة الشرقية اعضاء جمعية أمراض الدم الوراثية يتقدمهم الدكتور سعدون السعدون، حيث جرى عقد اجتماع موسع مع أعضاء اللجنة ووفد فرع هيئة حقوق الإنسان وبعض المصابين بالمرض تم خلاله التباحث في الجانب العملي وكيفية نشر التوعية والحقوق والواجبات اللازمة لمساعدة المرضى. وفي نهاية اللقاء تم تقديم اصدارات الهيئة لرئيس مجلس إدارة جمعية أمراض الدم الوراثية وأعضاء الجمعية.

كشفت أن 65٪ من مجمل القضايا في المحاكم هي قضايا أسرية.. سارة بنت مساعد:

حالات الطلاق تعادل ربع حالات الزواج في المملكة

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 29 ربيع الاخر 1436هـ - 18 فبراير 2015م
http://www.alriyadh.com/1022876

الرياض - أسمهان الغامدي، محمد الحيدر

قالت الأميرة سارة بنت مساعد رئيس مجلس ادارة جمعية مودة الخيرية ان حالات الطلاق في المملكة حسب الإحصائيات الصادرة مؤخراً من وزارة العدل تبلغ ربع حالات الزواج, إلى جانب تزايد حالات العنف الأسري خاصة تلك التي ضد المرأة والطفل, حتى وصلت نسبة القضايا الأسرية في المحاكم إلى 65% من مجموع القضايا.

جاء ذلك خلال حديثها في حفل اختتام أعمال الدورة الأولى لمجلس إدارة "جمعية مودة الخيرية للحد من الطلاق وآثاره"، برعاية صاحب السمو الأمير سعود بن عبدالله بن ثنيان رئيس الهيئة الملكية للجبيل وينبع أمس وذلك في قاعة رأس الخير بمقر الهيئة الرئيس في الرياض.

وقالت: ان محاكم الأحوال الشخصية والمحاكم المختصة في المملكة استعانت بحقوقيات سعوديات يعملن لصالح جمعية مودة الخيرية للحد من الطلاق وآثاره, حيث ساهمن في إصدار أكثر من 24 إفادة توصية بعدد من القضايا الشرعية, وذلك عن طريق احالة القضاة مجموعة من القضايا لبحثها وتقديم تقارير وإفادات مفصلة عن حالة الوالدين والأسرة بما يعين القاضي على بناء الحكم القضائي، كما أوكل عدد من القضاة تنفيذ أحكام الزيارة والرؤية لأطفال النزاع الأسري, وقد تم تنفيذ حتى الآن 44 حكما ما بين زيارة ورؤية وتنفيذ أحكام حضانة.

وأضافت سمو الأميرة سارة بنت مساعد أنه تأتي مشاكل المرأة المطلقة من في حكمها من المعلقات والمهجورات في مقدمة هذه القضايا, والتي ينتج معظمها عن خلل البناء القيمي وانخفاض الوعي الحقوقي والأسري, بالإضافة إلى قصور الأنظمة والقوانين في التعاطي مع هذه القضايا والمشكلات.

وزادت أن جمعية مودة ركزت في عملها على الأنظمة والقوانين التي تمس كافة أفراد الأسرة والمجتمع ككل, منتهجة في ذلك سياسة تكاملية تعاونية مع مختلف الجهات المعنية سواء حكومية أو أهلية أو خيرية لتحقيق رسالتها وأهدافها, كما حرصت على إطلاق المشاريع والمبادرات المرتبطة بالمجال الحقوقي والأسري, إلى جانب اهتمامها باعداد الدراسات والأبحاث الهادفة إلى معالجة استكمال منظومة التشريعات واللوائح والإجراءات ذات الصلة بقضايا الأسرة والطلاق على وجه الخصوص.

سعود بن ثنيان: «سابك» تدعم «مودة» بنصف مليون ريال.. والهيئة تدرجها ضمن برنامج الأوقاف

وقالت: كان من ثمرات هذا النهج تبني الجهات المعنية العديد من مبادراتها كمبادرة بيت مودة للزيارة الأسرية وصندوق النفقة وتنظيم مكاتب الخدمة الاجتماعية في المحاكم ومشروع بينة للاستعلام عن المقبلين والمقبلات على الزواج بالتعاون مع وزارة العدل.

كما أشارت إلى أنهم حققوا إنجازا تاريخيا بافتتاح مكتبها مكتب مودة للمساندة الحقوقية في محكمة الأحوال الشخصية بمدينة الرياض كأول عمل حقوقي منظم للمرأة داخل المحاكم السعودية, والنية تتجه بإذن الله بافتتاح مكاتب مماثلة في عدد من المحاكم في مدن أخرى.

من جهته، أعلن سمو الأمير سعود بن عبدالله بن ثنيان رئيس الهيئة الملكية للجبيل وينبع عن دعم شركة سابك لجمعية مودة بنصف مليون ريال, وتبني الهيئة الملكية الجمعية وإدراجها ضمن الجمعيات المدعومة ببرنامج الأوقاف.

وقال: عني الدين الإسلامي بالأسرة وحرص على كل ما يحافظ على كيانها, وقد رعت الدولة الأسرة السعودية واحاطتها بالرعاية والاهتمام, وأكد النظام الأساسي في الحكم بالمملكة على أن الأسرة هي نواة المجتمع السعودي وأن الدولة تحرص على توثيق أواصر الأسرة والحفاظ على قيمها العربية والإسلامية ورعاية جميع أفرادها.
وأضاف سموه إلى أن الجميع مطالبون بتكثيف الجهود للتصدي بهذه الظاهرة وأقدر الجهود المباركة التي تبذلها جهات الاختصاص وفي مقدمتها وزارة العدل والشؤون الاجتماعية من خلال دعمها المادي والإرشادي للفئات المحتاجة, وكذلك مؤسسات المجتمع المدني كل بحسب إمكانياتها وطاقته.
من جهته، قال رئيس محكمة الأحوال الشخصية بالرياض الشيخ القاضي حمد الزيد: منذ تأسيس هذه الجمعية حتى يومنا هذا تم التعاون مع مودة ومحكمة الأحوال الشخصية بالرياض وتم افتتاح مكاتب نسائية داخل أروقة المحكمة لها خصوصية تامة تستقبل النساء في مكاتب مستقلة تماما بشكل يومي, تقدم لهم الاستشارات القضائية والقانونية وتقوم هذه المكاتب بدراسة أوضاع المتقدمين لدعاوى الأحوال الشخصية المتنوعة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والنفسية.
مشيراً إلى دور تلك المكاتب في إعداد ملخص لدراسة القضية والتوصيات حيالها, كما تقوم هذه المكاتب بإعداد صحائف للدعوى لا سيما للمحتاجات وكبيرات السن وذوي الاحتياجات الخاصة, كما تقوم هذه المواقع بمساعدة المتقدمات للدعاوى بإعداد اللوائح الاعتراضية والخطابات الموجهة للدوائر الحكومية كما تقوم هذه المكاتب بدور الصلح والمناصحة للزوجين قبل السير في فتح الدعوى.
وأبان أن جمعية مودة قد خدمت المحكمة في تولي تنفيذ أحكام الزيارة وتسليم المحضون لوالديه بصورة نموذجية بعيدة عن مراكز الشرطة وتحت إشراف متخصصين في المجال الاجتماعي والنفسي وتنفيذ أحكام رؤية المحضون بأحد والديه في بيئة تتحقق من خلالها أهداف التواصل العائلي والجوانب الكثيرة قامت بها هذه المكاتب.
بينما أضافت المدير التنفيذي للجمعية الدكتورة آمال الفريح أن الجمعية نجحت من خلال برنامجها الوطني الشامل لتأهيل المقبلين والمقبلات على الزواج بالشراكة مع 12 جهة حكومية وبالتعاون مع مراكز خبرة عالمية ومحلية, وتقوم فلسفة البرنامج على تربية النشء على القيم الأخلاقية والأسرية عبر برنامج التربية الأخلاقية والذي تسعى الجمعية إلى تقديمه في مدارس التعليم العام, من مرحلة الروضة إلى المرحلة الثانوية, بالإضافة إلى عدد من الدورات التدريبية والتأهيلية للشباب والفتيات في عمر الزواج.
وتابعت: لقد نجحت مودة في برنامجها الريادي المتميز برنامج مشورة في تأهيل نخبة من المستشارات والقانونيات الشرعيات عبر برنامج الحاضنة القانونية للأحوال الشخصية والذي تم من خلاله تأهيل 120 مستشارة حتى الآن لتقديم خدمات استشارية وقانونية وشرعية مجانية للمستفيدين من خدماتها، كما حاز البرنامج على ثقة المحاكم المختصة فأحالت المحاكم للجمعية عددا من القضايا لبحثها وتقديم تقارير وإفادات مفصلة عن حالة الوالدين والأسرة بما يعين القاضي على بناء الحكم القضائي وقد بلغت الحالات القضائية 24 إفادة من الجمعية
وقد أوكل عدد من القضاة تنفيذ أحكام الزيارة والرؤية لأطفال النزاع الأسري, وقد تم تنفيذ حتى الآن 44 حكما ما بين زيارة ورؤية وتنفيذ أحكام حضانة.
وكشفت د. الفريح عن مؤشرات الثقة في مودة من خلال استعراض خطاب وزير العدل السابق الدكتور محمد العيسى, وحصول الجمعية على جائزتين من جوائز الأميرة صيتة بنت عبدالعزيز, وإلى مشاركة مودة في اعداد التقرير الوطني الخاص باتفاقية التمييز ضد المرأة, وتضمين جهود مودة ضمن صفحة من التقرير الوطني الذي قدمته السعودية أمام مجلس حقوق الإنسان الدولي بجنيف والذي يشير إلى جهود جمعية مودة بتوعية المرأة السعودية بحقوقها، كما استعراض خطاب وزير الشؤون الاجتماعية السابق الدكتور يوسف العثيمين بتأيد مقترح مودة بإصدار معايير عامة بكفاءة جودة الأعمال الخيرية, وخطاب من المحكمة العامة بالرياض متضمن طلب المحكمة تولي مودة إعداد دراسة بشأن القضية المحالة بموجب الخطاب ورفع توصيات للقاضي بإنشاء الحكم القضائي العادل.
وقد شهد الحفل حضور صاحب السمو الملكي الأمير بندر بن مساعد بن عبدالعزيز، وصاحب السمو الملكي الأمير حسام بن سعود بن عبدالعزيز، وصاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن مساعد بن عبدالعزيز الرئيس العام لرعاية الشباب، والدكتور ماجد بن عبدالله القصبي وزير الشؤون الاجتماعية، والدكتور بندر بن محمد العيبان رئيس هيئة حقوق الإنسان.
وقد تم في ختام الحفل تكريم عدد من الشخصيات والجهات الداعمة للجمعية. بعد ذلك عقدت جمعية مودة الخيرية للحد من الطلاق وآثاره الاجتماع الرابع لجمعيتها العمومية للاطلاع على ما تم تحقيقه في الدورة الأولى للمجلس، وانتخاب مجلس الإدارة للدورة الثانية.

• الاجتماعي النسائي" يحتفي بيوم اليتيم العربي اليوم

المصدر: جريدة اليوم الاربعاء 29 ربيع الاخر 1436هـ - 18 فبراير 2015م
http://www.alyaum.com/article/4048158

اليوم- الدمام
يحتفي مكتب الإشراف الاجتماعي النسائي بالمنطقة الشرقية ممثلا بقسم رعاية الأيتام بيوم اليتيم العربي مساء اليوم بحضور 450 أسرة حاضنة في ندوة بعنوان "نحو غدٍ مشرق".
الندوة التي تقام في القاعة الكبرى بالإدارة العامة للشؤون الاجتماعية في الدمام من الساعة الرابعة حتى التاسعة مساء تتضمن جلستين، الأولى تربوية اجتماعية، ويشارك فيها كل من: الدكتورة شيخه العودة المستشارة والمدربة المعتمدة والمشرفة التربوية المتقاعدة بورقة عمل بعنوان (الاستقرار الأسري وأثره على الأبناء)، فيما تشارك المدربة هدى الحزيم مديرة إدارة الابتعاث بإدارة التعليم في المنطقة الشرقية بورقة عمل تتحدث عن (أبناؤنا ووسائل التواصل الاجتماعي).
فيما تشتمل الجلسة الثانية على ورقة عمل لرئيسة قسم التثقيف الصحي بمستشفى الأمل للصحة النفسية ابتسام الدوسري، حول (الصحة النفسية)، وتتناول مديرة التدريب والتطوير بإدارة مكافحة المخدرات بالرياض نوال الزامل (عوامل الخطورة والحماية في الأسرة فيما يتعلق بمخاطر المخدرات)، فيما تتحدث رئيسة وحدة الأسر بفرع هيئة حقوق الإنسان في المنطقة الشرقية أمل الدار عن "حقوق الطفل في الإسلام" واتفاقية حقوق الطفل، ومبادرات المملكة العربية السعودية لتفعيل هذه الاتفاقية.
يذكر أن اللقاء يبدأ من الساعة الرابعة حتى التاسعة مساء، ويوفر استشارات نفسية وأسرية واجتماعية وصحية للأسر الحاضنة والأيتام على هامش الندوة بمشاركة الأخصائيات والمستشارات المتخصصات.

مودة تكرّم • موبايلي" لتبنيها تدريب١٧ محامية سعودية عبر برنامج الحاضنة القانونية

المصدر: جريدة الرياض الخميس 30 ربيع الأخر 1436هـ - 19 فبراير 2015م
http://www.alriyadh.com/1023207

كرّم صاحب السمو الأمير سعود بن ثنيان آل سعود رئيس الهيئة الملكية للجبيل وينبع شركة "موبايلي" نظير الدعم المتواصل الذي تقدمه لأنشطة وبرامج الجمعية بعد أن تبنّت تدريبها ل ١٧ محامية ضمن مبادرة (الحاضنة القانونية) التي تشرف عليها جمعية مودة الخيرية كأول حاضنة من نوعها في المملكة، وذلك خلال الحفل الذي أقيم مساء أمس بمناسبة اختتام أعمال الدورة الأولى لمجلس الإدارة بمقر الهيئة الملكية للجبيل وينبع بالرياض بحضور كل من صاحب السمو الملكي الأمير بندر بن مساعد بن عبدالعزيز وصاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن مساعد بن عبدالعزيز آل سعود الرئيس العام لرعاية الشباب ومعالي الدكتور ماجد بن عبدالله القصبي وزير الشؤون الاجتماعية ومعالي رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر العيبان.

واستلم درع التكريم نيابة عن موبايلي المدير العام التنفيذي للاتصال المؤسسي والعلاقات العامة المكلف مشعل بن عبدالرحمن الربيعان، كما تقدّم الربيعان بخالص شكره لصاحبة السمو الملكي الأميرة سارة بنت مساعد بن عبدالعزيز رئيس مجلس إدارة جمعية مودة الخيرية على التكريم متطلعًا إلى أن يستمر التعاون مستبقلاً بين مودة وموبايلي، وأضاف الربيعان "إنَّ المسؤولية الاجتماعية هي مفهوم واسع من المفاهيم التي تحملُ في جوانب صفحاتها بعدًا إنسانيًّا يستشعره كل فردٍ في المجتمع تجاه وطنه، وإنَّ تبنّي هذا المفهوم سيعزز من الترابط والتلاحم وهذا ما تؤمن به "موبايلي" وتسعى للقيام به، كما أن موبايلي تضع ضمن أولوياتها دعم البرامج التي تنفذها الجمعيات الخيرية في المملكة والتي تمس بشكل مباشر شرائح معينة تستحق الاهتمام بها أكثر لكي تكون قادرة على تحقيق دورها في تنمية المجتمع"، كما أشاد الربيعان بالدور الذي تقوم به جمعية مودة الخيرية من خلال تبنيها للعديد من البرامج المميزة مثل مبادرة (الحاضنة القانونية) التي ستسهم بشكل كبير في دعم المجتمع بالمستشارات المؤهلات في مجال قضايا الأحوال الشخصية من جهة وتوفير الملجأ الآمن والمؤهل للمطلقات ومن في حكمهن بشكل خاص والنساء بشكل عام للحصول على الاستشارات القانونية والشرعية من جهة أخرى.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

"الشؤون الاجتماعية" تستحدث "الوحدة النسوية" في "إدارتها العامة"

المصدر: جريدة الحياة الاحد 26 ربيع الاخر 1436هـ - 15 فبراير 2015م
اضغط هنا

جدة – عبدالله الجريدان
استحدثت أن وزارة الشؤون الاجتماعية أخيراً، الوحدة الإدارية النسوية في الإدارة العامة للشؤون الإدارية والمالية، وذلك لوجود عدد من الفروع النسائية التابعة للوزارة.
وأكد مصدر موثوق به في وزارة الشؤون الاجتماعية لـ «الحياة» أن الوزارة استحدثت الوحدة الإدارية النسوية التابعة للإدارة العامة للشؤون الإدارية والمالية، للعمل على تطوير آليات العمل، ومواكبة التطور المطرد في الخدمات المقدمة للمستفيدين من الوزارة، إضافة إلى وجود عدد من الفروع النسائية.
وقال المصدر إن الوزارة طالبت جميع فروعها النسائية، بالرفع إلى الوحدة الإدارية مستندات السلف المستديمة لجميع مكاتب الضمان النسوية، ومستندات السلف المستديمة والموقتة للفروع النسائية بمدينة الرياض كافة، وطالبت بتغيير المخولين بالتوقيع على الشيكات للسحب من الحسابات البنكية الخاصة بجميع الفروع النسائية.
وأفاد المصدر بأن الوزارة ألزمت الفروع النسائية التابعة لها، بالرفع إلى الوحدة الإدارية طلبات إجازات الأمومة، والإجازات الاستثنائية لجميع الموظفات، وطلبات تحويل وتثبيت الراتب لجميع الموظفات، بجميع الفروع.
وبيّن المصدر أن الوزارة شددت على فروعها النسائية، بالرفع إلى الوحدة الإدارية، تعريف معلومات موظف أو تعريفاً بالراتب للموظفات بديوان الوزارة، وللموظفة التي تراجع ديوان الوزارة، منوهة بضرورة أن يتم طلبها من الفرع، لافتاً إلى أهمية رفع نسخة وثائق حضور الدورات التدريبية، لجميع موظفات الوزارة وفروعها، وذلك لتسجيلها في نظام شؤون الموظفين بعد إتمام حضور الدورة التدريبية، إلى الوحدة الإدارية بوزارة الشؤون الاجتماعية.

آل الشيخ لـ "الحياة": 65 سجيناً سعودياً يحاكمون في البحرين

المصدر: جريدة الحياة السبت 25 ربيع الاخر 1436هـ - 14 فبراير 2015م
اضغط هنا

المنامة – ناصر بن حسين
أكد السفير السعودي لدى البحرين عبدالله آل الشيخ لـ«الحياة»، أن مجموع السعوديين الذين يقبعون في السجون البحرينية في قضايا مختلفة يبلغون نحو 65 سجيناً. موضحاً أن نحو 38 تم الحكم عليهم في وقت سابق، فيما ينتظر 27 مواطناً محاكمتهم، ويستعد آخرون استئناف أحكامهم. (للمزيد).
وأوضح السفير السعودي لدى البحرين، أن هذه القضايا حديثة، وليست خلال عام كامل، عازياً السبب إلى أن السفارة تسعى إلى عدم إكمال السجين مدة عام من دون التدخل لإنهاء قضيته، كذلك محاولة عدم وصول مساجين قضايا الحق العام إلى سجن الحوض الجاف، من دون السعي للحصول على التنازل «ومن لديه حق خاص نحاول الوصول إلى صاحبه، والسعي للحصول على تنازله». وأشار آل الشيخ إلى أن بعض القضايا تتعلق بأمور مالية تخص المصارف أو بطاقات الصرافة، إذ تقوم السفارة بمتابعة مجريات القضايا، وتحاول من جهتها حلها قبل وصولها إلى المحاكم، وذلك

بدفع الغرامات المالية. وقامت السفارة بتكليف 10 أشخاص لمتابعة قضايا السعوديين، كذلك تكليف مكتب المحاماة التابع للسفارة، للترافع في القضايا.
وفي قضية إصدار المحكمة الكبرى الجنائية في مملكة البحرين حكماً بسجن مواطن سعودي، ثلاثة أعوام وتغريمه ألف ريال، بعد أن دانته بتهمة ترويج عملة «مُزورة» من فئة 500 ريال سعودي، قدمها لأحد الفنادق البحرينية. علمت «الحياة» أن المبلغ الذي عثر عليه بحوزته 5 آلاف ريال من فئة 500 ريال وجميعها مزورة، وأمرت المحكمة البحرينية بمصادرة المبالغ المضبوطة مع المتهم وإبعاده عن البلاد نهائياً بعد تنفيذ العقوبة. وستحال القضية للاستئناف بعد نحو شهر.

الشورى يصوت على توصيات سرعة إنهاء نظام مكافحة إساءة استخدام السلطة

المصدر: جريدة الرياض السبت 25 ربيع الاخر 1436هـ - 14 فبراير 2015م
http://www.alriyadh.com/1021649

الرياض – عبدالسلام محمد البلوي
يستهل مجلس الشورى جلسته العادية الخامسة عشرة الثلاثاء المقبل بالاستماع إلى وجهة نظر لجنة حقوق الإنسان والهيئات الرقابية بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لهيئة الرقابة والتحقيق للعام المالي 341435، الذي ناقشه قبل 20 يوماً، ليصوت بعد ذلك على توصيات اللجنة الأربع التي تأكد ل" الرياض" تمسكها بها وفق ما انفردت به في وقت سابق، وأتت في مقدمتها مطالبة الوزارات والمؤسسات والهيئات المشمولة برقابة الهيئة بالرد على ملحوظاتها واستفساراتها في مدة زمنية لاتتجاوز شهر من تاريخ تلقي الجهة طلب الهيئة، وأيضاً سرعة الانتهاء من دراسة مشروع نظام مكافحة إساءة استخدام السلطة.
وفيما يتعلق بالتوصيات الإضافية على تقرير هيئة الرقابة تأجلت توصية العضو منى آل مشيط إلى تقرير الهيئة المقبل حيث طالبت بالتنسيق مع الجهات الحكومية المختلفة لتطبيق البصمة الالكترونية تدريجياً، وربطها الكترونياً بالهيئة لتسهيل وتوفير الوقت والمجهود.
من ناحية أخرى أكد رئيس لجنة الثقافة والإعلام الدكتور أحمد عمر زيلعي ل" الرياض" إبقاء اللجنة على جوهر مشروع الإعلام المرئي والمسموع وتمسكها بإضافة ما ينص على تحديد ضوابط للباس المذيعات والمظهر والزينة والتقيد بالزي الوطني والالتزام بالظهور الإعلامي المنضبط في المظهر من قبل العاملين بما يعبر عن مكانة المملكة وريادتها في العالم الإسلامي وفق ما اقترحته الدكتورة نوره العدوان.
يذكر ان نظام الإعلام المرئي والمسموع يهدف إلى تنظيم وتطوير نشاط الإعلام المرئي والمسموع داخل المملكة والعمل على توفير البيئة الاستثمارية الملائمة له والعمل على أن يكون محتواه متسقاً مع السياسة الإعلامية للمملكة، وقد تعرض النظام المقترح إبان مناقشته تحت قبة الشورى قبل 5 أشهر لانتقادات حيث أكد أعضاء على أن مشروع النظام بمجمله لا يتيح حرية إعلامية مسؤولة وبأن مواده تضع المزيد من القيود على العمل الإعلامي ويجب إعادة النظر فيها لتواكب العصر الحالي ومتطلباته كما أنه يصادر أبسط حقوق الإنسان في حرية التعبير وإبداء الرأي وكأنه وضع لعصر غير هذا العصر.
وفي شأن مختلف طالبت لجنة المياه بمجلس الشورى وزارة المياه والكهرباء بالتوقف على توصيل مياه البحر المحلاة للمناطق التي تتوافر فيها مصادر المياه الجوفية، بسبب تكلفتها العالية ووجود الفارق الكبير بين تكاليف انتاج ونقل مياه البحر المحلاة ومشروعات انتاج ونقل من المياه الجوفية إلى المناطق المستفيدة.
وأوصت اللجنة أيضا ، بإعادة تنظيم جهاز وزارة المياه في ضوء التوسع في إسناد خدمات المياه لشركة المياه الوطنية، واستخدام الطاقة الشمسية في إنتاج نسبة محددة من النمو السنوي في الطلب على الطاقة الكهربائية.

٨٠٪ من الأخطاء الطبية بسبب خلل في الأنظمة

المصدر: جريدة الرياض الاحد 26 ربيع الاخر 1436هـ - 15 فبراير 2015م
http://www.alriyadh.com/1021867

الرياض - محمد الحيدر:
أكدت مديرة تطوير الجودة وسلامة المرضى في إدارة الخدمات الطبية للقوات المسلحة، الدكتورة نورة النويصر، أن الإدارة سعت إلى "الاعتماد الدولي" لكونه وسيلة منّظمة لبناء المهارات والمتطلبات للرعاية الصحية التي تضمن جودة الخدمات للمرضى، ولذلك التزمت "الخدمات الطبية" بالمضي بإصرار وعزيمة إلى هذا الهدف، وذلك من خلال خلق بنية تحتية لتطوير الجودة وسلامة المرضى تؤدي إلى حصول منشآتها الطبية والصحية على شهادة اعتماد اللجنة الدولية المشتركة لمعايير الجودة وسلامة المرضى (**JCI**).

وقالت النويصر إن الإدارة تزرع منذ ست سنوات توجهها القائم على الرعاية المرتكزة على المريض وسلامته، ونشر هذه المفهوم في المنشآت، وقد وبدأت برامج تعليمية وتدريبية لإيجاد طواقم مؤهلة في مستشفيات القوات المسلحة، وأشارت إلى وجود برنامج دبلوم تدريبي بالتعاون بين اللجنة المشتركة الدولية مع كلية الأمير سلطان الصحية العسكرية، وقد تم تخريج دفعتين والثالثة في الطريق.
ولفتت إلى أن نهج الإدارة العامة للخدمات الطبية هو تعميق ثقافة الجودة وسلامة المرضى وترسيخها بين المنسوبين والكوادر العاملة، وأوضحت أن الخطط تمضي في الاتجاه الصحيح، "فقد حددنا عام 2015 بداية القطاف، والآن فعلاً بدأ القطاف حيث حصلت 4 منشآت على الاعتماد في برامج مختلفة، وهناك 3 منشآت أخرى لهذا العام نأمل أن تحصل على شهادة (**JCI**) الدولية".
وأكدت أن الهدف ليس فقط مجرد الحصول على الاعتماد، ولكن استمرار العمل للمحافظة على مستوى معايير الاعتماد والتطور المستمر، مشيرة إلى ما أكده المدير العام لإدارة الخدمات الطبية في القوات المسلحة، اللواء الدكتور سليمان المالك: "الهدف هو استمرار مستوى الجودة وتطورها إلى الحصول على الاعتماد".
وفي إجابتها لسؤال "الرياض" عن مدى تأثير الاعتماد الدولي في الأخطاء الطبية، قالت النويصر: لقد ثبت من خلال الدراسات، حتى في المنشآت الصحية الدولية، أن ٨٠ % من الأخطاء الطبية بسبب خلل في الأنظمة"، واستطردت موضحة أن الجودة معنية بتصحيح الأنظمة، بوضع خطوات تمنع حدوث الخطأ، مؤكدة أن دراسة إجراءات العمل ومعرفة الخلل يمنع حدوث الخطأ، وبأن الخطوات التي تتخذها الإدارة العام للخدمات الطبية في هذا المجال من شأنها أن تجعل الخطأ الطبي نادر الحدوث.. بإذن الله.

"الرياض" انفردت بتفاصيلها في أعداد سابقة والمجلس يناقشها غداً وبعد غد ..

مشاريع مقترحة في الشورى للتقاعد المدني والإفلاس التجاري وهيئة للمسؤولية الاجتماعية

المصدر: جريدة الرياض الاحد 26 ربيع الاخر 1436هـ - 15 فبراير 2015م
http://www.alriyadh.com/1021935

الرياض - عبدالسلام محمد البلوي

أدرجت الأمانة العامة بمجلس الشورى تقرير لجنة الإدارة والموارد البشرية بشأن المقترحين المقدمين من عدد من أعضاء المجلس لتعديل عدد من مواد النظام التقاعد المدني كما انفردت بها الرياض ويهدف المقترحان إلى إعادة النظر في المعاشات لتتناسب مع تكاليف المعيشة واحتياجات أسر المتقاعدين ورفع الحد الأدنى من المعاش التقاعد ولتحسين ظروف المستفيدين منه بما يضمن تحقيق مبادئ التكافل الاجتماعي والعدالة الاجتماعية ويعنى المقترحان بزيادة الدعم الحكومي لمؤسسة التقاعد ومعالجة المشكلات التي تعانيها الأرامل والمطلقات من النظام وإلى استمرارية المستوى المعيشي للمستحقين للمعاش بعد وفاة عائلهم المتقاعد .

ويناقش المجلس الشورى خلال جلسته العادية الرابعة عشرة التي يعقدها غد الاثنين مدى ملاءمة دراسة المقترحين لتعود في حال فوزها بالأغلبية إلى لجنة الإدارة والموارد البشرية لتتوسع في دراستها وتستضيف أصحاب الاختصاص وتقدم تقرير نهائي للمجلس بشأنها يخضع للمناقشة والتصويت.

ومن الموضوعات المدرجة على جدول أعمال المجلس للمناقشة تقرير لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية بشأن طلب تعديل نص الفقرة (4) من المادة الثامنة من نظام المرافعات أمام ديوان المظالم حيث تنص على رفع المتظلم دعوى إلى المحكمة الإدارية خلال ستين يوماً من تاريخ العلم بالقرار الصادر بالرفض أو مضي ستين يوما دون البت في التظلم ويجب أن يكون قرار الجهة برفض التظلم مسبباً، كما يجب قبل رفع الدعوى المتعلقة بشؤون الخدمة المدنية التظلم إلى وزرة الخدمة وحدها دون الجهة الإدارية وعلى الوزارة البت في التظلم خلال 60 يوماً من تاريخ تقديمه، وإذا صدر قرار الخدمة لصالح المتظلم ولم تقم الجهة الإدارية بتنفيذه خلال ستين يوماً من إبلاغه جاز رفع الدعوى إلى المحكمة الإدارية خلال الستين يوماً التالية لهذه المدة.

وفي جلسة الثلاثاء يناقش الشورى تقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب بشأن مقترح مشروع نظام الهيئة الوطنية للمسؤولية الاجتماعية المقدم من عضو المجلس زينب أبو طالب، وتقرير لجنة الاقتصاد والطاقة بشأن مقترح مشروع نظام الإفلاس التجاري المقدم من عضو المجلس أحمد الحكمي.

"الأمان الأسري الوطني" يدرب الأخصائيات العاملات في مراكز بلاغات إيذاء الطفل

المصدر: جريدة الرياض الاحد 26 ربيع الاخر 1436هـ - 15 فبراير 2015م
http://www.alriyadh.com/1022011

الرياض - محمد الحيدر
اختتمت إدارة التدريب والتطوير في برنامج الأمان الأسري الوطني أعمال الدورة التدريبية الأولى للأخصائيات العاملات في مراكز بلاغات إيذاء الطفل، التي نظمها البرنامج الوطني بالتعاون مع مركز جاندرسن الوطني لحماية الطفل في الولايات المتحدة، وذلك في مقر البرنامج بمدينة الرياض خلال الفترة 25-27 يناير 2015 م.
استهدفت الدورة الاخصائيات العاملات في مراكز تلقي بلاغات العنف الأسري والإيذاء في وزارة الشؤون الاجتماعية 1919، وخط مساندة الطفل في برنامج الأمان الأسري الوطني 116111. ورمت الدورة إلى تنمية قدرات المهنيين العاملين في مراكز الاتصال على آليات الرد والإرشاد الهاتفي الأمر الذي يضمن تطوير وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمتصلين. كما ناقشت الدورة طرق التعامل مع قضايا إيذاء الطفل، ومفهوم العنف الأسري وعلاقته بإيذاء الطفل، وتقييم الصدمات والتدخل في الأزمات، ومهارات التدخل في الأزمات، ومناصرة الضحية، ونصائح للعمل في خط مساندة الطفل، والصدمة غير المباشرة والرعاية الذاتية الخصوصية والسرية وأخلاقيات العمل. وقدمت فقرات الدورة التدريبية كل من الخبيرة الدولية إيمي راسل المدير التنفيذي لمركز جاندرسن الوطني لحماية الطفل والدكتورة سوزان والترز الخبيرة الدولية وأخصائية مساعدة الضحايا في المركز.
وأشارت المدير التنفيذي لبرنامج الأمان الاسري الوطني، الدكتورة مها بنت عبدالله المنيف، إلى أن خطوط مساندة الطفل تعد منصة لتقديم خدمات الحماية من العنف والإيذاء ورعاية الأطفال في جميع المجالات الصحية والتعليمية والاجتماعية والنفسية وضمان لمشاركة الأطفال للتعبير عن ما يزعجهم وما يجول بخاطرهم.
جدير بالذكر أن خط مساندة الطفل 116111 تلقى العام الماضي (2014م) أكثر من 200الف اتصال ورد الى خط مساندة الطفل116111 معظمها من الاطفال واليافعين دون سن الثامنة عشر.

إصابة معلمة ونجاة زميلاتها في تصادم على طريق الجنوب

المصدر: جريدة المدينة الجمعة 24 ربيع الاخر 1436هـ - 13 فبراير 2015م
اضغط هنا

علي عائض - الطائف
أصيبت معلمة ونجت زميلاتها صباح يوم أمس جراء اصطدام حافلتهن بمؤخرة شاحنة على طريق الجنوب، حيث أصيبت إحدى المعلمات بكسر في ساعدها، أيضا نجاة قائد الحافلة.
وأدى الحادث لانقلاب الحافلة على الطريق المقابل لقرية مظللة قبل شقصان جنوب الطائف، وقد تعرضت الحافلة لتلفيات كبيرة .

فيما أشارت المعلومات إلى أن السائق كان مُحتجزاً وتم الاستعانة بفرقة من الدفاع المدني بشقصان لإخراجه، حيث تم فكّ الحديد وإخراج السائق وهو بصحة جيدة .
وأكد الناطق الإعلامي بصحة الطائف سراج الحميدان أنه تم نقل معلمة عن طريق الهلال الاحمر الى مستشفى قيا العام بعد إصابتها بكسر في ساعدها لتتلقى العلاج، وباشر الحادث الهلال الأحمر والدفاع المدني والمرور وأمن الطرق.

سلمان بن عبدالعزيز.. والد المعاقين

علاقة إنسانية تمثل أنموذجا لتقدير الدولة لـ "فئة غالية" على الجميع

المصدر: جريدة المدينة الجمعة 24 ربيع الاخر 1436هـ - 13 فبراير 2015م
اضغط هنا

المدينة - جدة
اذا كان الشعب السعودي «فرح» بتولّي الملك سلمان مقاليد الحكم بعد وفاة المغفور له بإذن الله فقيد الأمة الملك عبدالله بن عبدالعزيز، فإن فرحة الاطفال المعوقين لها مذاق آخر، لأن «سلمان» كان دائما سندًا لهم وداعمًا لهم . ولم يكن مجرد داعم فحسب بل كان أبًا لهؤلاء الذين يحتاجون الى عناية من طراز خاص .
ومن اجل هذه الفئة الغالية قال الملك سلمان حينما تم إنشاء مركز الامير سلمان لأبحاث الاعاقة عام 1990: إن قضية الإعاقة وتداعياتها الاجتماعية والاقتصادية لا تزال تشكل أحد أهم التحديات التي تواجهها المجتمعات المعاصرة. وتتمثل أكثر الوسائل فاعلية للتصدي لهذه القضية في البحث لمعرفة مسببات حالات الإعاقة أملاً في تجنب وقوعها، وإيجاد حلول لمعالجتها إضافة إلى تذليل العقبات التي تواجه المعوقين وتحدّ من قدراتهم في أن يكونوا شريحة منتجة وفاعلة في المجتمع. ويمثل هذا المركز لبنة إضافية للجهود التي يتبناها المجتمع السعودي الخيّر لمواجهة الإعاقة، ومساعدة المعوقين والإسهام في رفع المعاناة عنهم باعتبارهم فئة عزيزة من فئات مجتمعنا المتكامل المتراحم. وكان مركز الأمير سلمان لأبحاث الإعاقة أول مركز أبحاث خيري متخصص في الإعاقة على مستوى المملكة والوطن العربي، ويضطلع بدور بارز في تنشيط ودعم البحث العلمي المتخصص للحد من مشكلات الإعاقة، حيث قدم دعمًا تأسيسيًا بمبلغ 10 ملايين ريال عام 1411هـ وذلك لإيمانه بأهمية البحث العلمي المتخصص في علوم وأبحاث الإعاقة.
ورغم انشغال سلمان بن عبدالعزيز بخدمة الوطن والمواطن، إلا أنه قدم كل أنواع الدعم للمركز لإعداد نظام رعاية المعاقين في المملكة الذي تم إقراره من المقام السامي عام 1421هـ، وقام بتوجيه الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض بتخصيص قطعة أرض في الحي الدبلوماسي بمساحة 7 آلاف و 233 مترا مربعا لإقامة وقف خيري لدعم أبحاثه.
علاقة سلمان بالمعوقين
وتمثل علاقة الملك سلمان مع جمعية الأطفال المعوقين، الذي تأسست عام 1403 هـ، أنموذجاً لما توليه الدولة من اهتمام وتقدير لدور مؤسسات العمل الخيري في المملكة فعلى مدى نحو اكثر من 3 عقود حظيت الجمعية ومنذ أن كانت فكرة إلى أن أصبحت واقعاً مشرفاً بدعم ومساندة سموه .
ومسيرة الملك سلمان مع الجمعية مسيرة حافلة بالمواقف التي لا تنسى، بل من الصعوبة الوقوف على كل جوانب رعايته الكريمة لبرامج وأنشطة الجمعية.
وكانت البداية مع توجيه ببدء أنشطة الجمعية من أروقة جمعية البر بالرياض،هذا الى جانب تقديم الدعم المالي، وذلك في إطار العناية الكريمة من سموه عندما كان أميراً للرياض، الذي استشرف بحسهِ الإنساني أهمية أهداف الجمعية تجاه هذه

الفئة الغالية من الأطفال، وضرورة برامجها العلاجية والتعليمية والتأهيلية لمساعدة هؤلاء الأطفال على تجاوز حالة العزلة عن المجتمع .
وكانت الخطوة التالية في مسيرة الجمعية هي إنشاء مركز متخصص لتقديم الخدمات المجانية للأطفال المعوقين وبدعم من سمو أمير الرياض حصلت الجمعية على الأرض التي أُقيم عليها مشروع مركز الرياض، وذلك تبرعاً من جمعية الملك فيصل الخيرية، ومع بدء أعمال الإنشاءات والتجهيزات في أول مراكز الجمعية كان أيضاً سموه الكريم لا يألو جهداً في العناية بهذا المركز الوليد، إلى أن قام أمير الرياض ونيابة عن خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز - يرحمه الله - بافتتاح مركز الرياض في عام 1407 هـ ومنذ ذلك التاريخ تواصلت الرعاية الكريمة من قبل سلمان بن عبدالعزيز للجمعية بدون انقطاع .
كما تبرع نيابة عن الجمعية الخيرية الإسلامية بعدد من قطع الأراضي التي كانت تملكها لجمعية الأطفال المعوقين وذلك امتداداً لدعم سموه لأهداف إنسانية للجمعية.
مستقبل الجمعية
وفي هذا الإطار وانطلاقاً من رؤية سموه الثاقبة لمستقبل الجمعية وضرورة الخدمات التي تقدمها للأطفال المعوقين تبنى سلمان بن عبدالعزيز فكرة إقامة مركز الأمير سلمان لأبحاث الإعاقة ليعنى بثراء البحث العلمي في مجال الإعاقة وتطبيق نتائجها في حقول الوقاية من الإعاقات من جهة وتطبيق نتائجها في رعاية المصابين من جهة أخرى.
وقدم سموه وقتها منحة مالية لتأسيس مركز الأمير سلمان لأبحاث الإعاقة وقدرها عشرة ملايين ريال كما قبل سموه مشكوراً الرئاسة لهذا المركز حيث يمثل مركز الأمير سلمان لأبحاث الإعاقة نقلة حضارية نوعية للرعاية الصحية في المملكة من خلال إنجازاته المتميزة في مجال البحوث الطبية والعلمية التي تلقي الضوء على حجم وأهمية الإعاقة الجسدية والعقلية لدى الأطفال، الذين يمثلون المستقبل المشرق للوطن.
وقد تابع عن قرب خطط عمل المركز بنشاطاته المختلفة ولهذا لم يكن من المستغرب أن يبادر سموه بتخصيص مقر لمركز الأمير سلمان لأبحاث الإعاقة في الحي الدبلوماسي بالرياض، كما تفضل برعاية افتتاح مقر المركز في عام 1996، وتكريم الجهات العلمية والأكاديمية والأشخاص الذين ساهموا في خدمة المركز وخدمة رسالته السامية التي يضطلع بها هذا المركز الخيري الذي يعد أول مركز من نوعه، على نطاق المملكة والوطن العربي، يهدف إلى تنشيط البحث العملي الذي يسهم في الحد من مشكلات الإعاقة من خلال وضع الأسس والمعايير الصحية الوقائية اللازمة للحد - من تفاقم هذه المشكلة، ولمعالجة أسبابها في المراحل المبكرة توطئة لتأهيل هذه الفئة من المعوقين للقيام بدور فعال في المجتمع ما يقلل من الهدر الاقتصادي الكبير الذي يجب توظيفه في مجالات أخرى تخدم مسيرة التنمية التي تحرص عليها حكومتنا الرشيدة.
أوقاف خاصة للمعوقين
واستمرارا لاستقلالية المركز المالية فقد تقرر من قبل مجلس ادارة المركز انشاء أوقاف خاصة يعود ريعها للصرف على الأبحاث التي يتبناها المركز، وقد وضع حجر الأساس لمشروع وقف مركز الأمير سلمان لأبحاث الإعاقة في الثاني عشر من شهر رمضان عام 1435 هـ الموافق التاسع من شهر يوليو من عام 2014، يقع الوقف في حي السفارات بمدينة الرياض وتبلغ مساحته الكلية 733 مترا مربعا، وهو عبارة عن مشروع شقق فندقية مكونة من 115 جناحا فندقيا، وهو يعدّ الأول من نوعه على مستوى المنطقة العربية والذي يهدف إلى إيجاد دعم مستمر لإنجاح رسالة المركز واستمرار مشروعاته البحثية والتي تصب في خدمة قضايا الإعاقة وقد حصل المركز على جائزة حمدان لأفضل المركز الطبية في العالم العربي في دورتها السابعة.
وتواصلت إنسانية سلمان في كل معانيها بانشاء جائزة الأمير سلمان لأبحاث الإعاقة . و كانت الجائزة في أصلها من أفكار الأمير سلطان بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود رئيس مجلس أمناء مركز الأمير سلمان لأبحاث الإعاقة، وكانت تهدف لتنشيط حركة البحث العلمي في مجال الإعاقة والأشخاص ذوي الإعاقة محليا وإقليميا وعالميا، باعتباره أهم الوسائل التي يمكن استخدامها في التصدي للإعاقة سواء بالوقاية منها أو الحد من آثارها عند وقوعها.
و كانت هذه الجائزة تمنح ضمن فروع جائزة جمعية الأطفال المعوقين، وبعد إشهار مركز الأمير سلمان لأبحاث الإعاقة تقرر أن تمنح هذه الجائزة من خلال هذا المركز، تم تطوير الجائزة وتم وضع الضوابط والشروط التي تحكم طريقة تقديمها في إطارها الجديد، وتهدف الجائزة لتشجيع الجهود المحلية والإقليمية والعالمية إلى إثراء العلم والمعرفة في مجلات الإعاقة المختلفة، وتأصيل مفهوم البحث العلمي في مجال الإعاقة ونشر ثقافته في المجتمع محليا وإقليميا وعالميا، والإفادة من نتائج البحث العلمي في إيجاد بيئات اجتماعية منتجة، للجائزة ثلاثة فروع رئيسة في الإعاقة وهي فرع العلوم الصحية والطبية، وفرع العلوم التربوية والتعليمية، وفرع العلوم التأهيلية والاجتماعية.
مشروع خير مكة
ويعتبر مشروع مكة خير ضمن منظومة المشروعات الاستثمارية والوقفية التي أطلقتها الجمعية ويعتبر الأكبر من بينها، كما أنه الأول في كيفية تمويله حيث اعتمدت الجمعية آلية طرحه للاكتتاب العام للداعمين من فاعلي الخير، كما يندرج في

استراتيجية الجمعية الهادفة إلي توفير الروافد المالية لميزانيات تشغيل مراكزها في مختلف مناطق المملكة العربية السعودية لضمان استمراريتها في تقديم خدماتها المتخصصة والمجانية للفئات التي ترعاها من الأطفال المعوقين، وتبلغ التكلفة التقديرية للمرحلة الأولى 35 مليون ريال، ويتكون المشروع من النموذج أ ويتكون من أربعة مبانٍ تتكون من 17 وحدة سكنية لكل مبنى مع إجمالي مسطحات لكل مبنى 2025 مترا مربعا، النموذج ب ويتكون من مبنيين وعدد الوحدات السكنية تبلغ 13 وحدة لكل مبنى مع إجمالي مسطحات لكل مبنى 2289 مترا مربعا .
وتواصلت اللفتات الانسانية من نصير المعوقين ليتم اطلاق مسابقة حفظ القرآن الكريم للأطفال المعوقين، حيث يتبنى فعاليات المسابقة وتكفل بكافة تكاليفها لتشجيع فئة لمعاقين لحفظ وتلاوة القرآن الكريم أسوة بإخوانهم من الأطفال الأسوياء، وقد مرت المسابقة بعدة مراحل حتى جاءت انطلاقة دورتها الأولى عام 1417هـ .

القراش يقترح إنشاء وقف وطني للمطلقات والأرامل والأيتام

المصدر: جريدة المدينة السبت 25 ربيع الاخر 1436هـ - 14 فبراير 2015م
اضغط هنا

محمد البيضاني - الباحة
قدم عضو برنامج الأمان الأسري الوطني عبدالرحمن القراش اقتراحا بإنشاء صندوق وقف وطني للمطلقات والأرامل والأيتام يستقطع من ميزانية الشؤون الاجتماعية السنوية ويفتح الباب أمام القطاع الخاص لدعم هذا الصندوق مع الاستفادة من أموال الصدقات والزكاة واموال إبراء الذمة.
قال: لو فرضنا أن هذا المشروع استمر خمس سنوات متتالية بموازاة ثابتة سيكون رأس ماله في حدود 25 مليارًا من غير الأرباح عندها سيصبح هناك اكتفاء ذاتي واستغناء عن الدعم الحكومي ويصبح هناك استقلالية في الصرف والاستثمار تحت مظلة الدولة ويمكن تطبيق الفكرة على باقي المستفيدين من أعمال الوزارة..على أن توضع هذه الأموال في صندوق استثماري سيادي سواء في العقار التجاري أو نحوه من حقائب الاستثمار ذات المردود الجيد باسم «الوقف الوطني للمطلقات والأرامل والأيتام». أضاف: يقوم على المشروع اقتصاديين ترشحهم الوزارة لإدارته بإشرافها ويرفع بذلك تقرير سنوي للمقام السامي عن النجاحات التي تم تحقيقها والعقبات التي تطلب تذليلها ويتم صرف أرباح الصندوق بشكل شهري على هيئة رواتب شهرية لكل يتيم ومطلقة وأرملة لا تقل عن 3000 ريال بشرط ألا يكون على رأس عمل.. وفتح مشروعات استثمارية على شكل قرض حسن لمدة طويلة لمن لديه قدرة على ممارسة العمل الميداني التجاري والتأمين الطبي الشامل لكل يتيم ومطلقة وأرملة وتسديد إيجار وفواتير الكهرباء والهاتف المنزلي والماء والتكفّل برسوم الدراسة في المعاهد والجامعات سواء داخليا أو خارجيا.

35 دعوى لإفساد بين زوجين تنظرها محاكم المملكة

المصدر: جريدة المدينة الاحد 26 ربيع الاخر 1436هـ - 15 فبراير 2015م
اضغط هنا

هتان أبو عظمة - جدة

سجلت محاكم المملكة 35 دعوى للتفريق بين الزوجين سواء كانت من قريب للزوجين أو من بعيد لهما، وذلك خلال 90 يوما من بداية العام وحتى نهاية شهر ربيع الأول، وجاءت منطقة الرياض في المركز الأول من حيث عدد القضايا من هذا النوع بعدما سجلت محاكمها 7 قضايا تليها المنطقة الشرقية بـ5 قضايا ثم منطقة مكة وعسير ونجران بـ 4 قضايا لكل منهما تليها في الترتيب منطقتي المدينة والقصيم وجازان بـ3 قضايا لكل منطقة، وأخيرا منطقة تبوك التي سجلت محاكمها قضيتين فقط، في حين أن مناطق المملكة المتبقية لم تشهد محاكمها رفع دعاوى من هذا النوع.

وقال المحامي والمستشار القانوني عمر إسحاق: إن الإفساد بين الزوجين له صور كثيرة كالمشي بين الزوجين بالنميمة، وكلام السوء في سائر الأحوال، وتخبيب المرأة على زوجها بذكر مساوئ زوجها، أو تحريضها على الخلع والطلاق أو المطالبة بما لا يحق لها، أو نشوزها والخروج عن طاعته، إفساد الرجل على زوجته: بذكر مساوئها وسوء أخلاقها، أو ذم أهلها وكذلك أمر الوالد ولده بطلاق زوجته من غير داع شرعي واشتراط الزوجة طلاق ضرتها، سواء من ذلك عند إبرام العقد أم بعد زواجها، وأيضا تخبيب رجلٌ أجنبي امرأة متزوجة وإقناعها بطلب الطلاق من زوجها الأول، فإذا حصل الطلاق تزوجها، فيحُرم ذلك وأيضا تدخل أجنبي بين الزوجين وقت النزاع بينهما، والسعي في حصول الطلاق، سواء كان من قبل أهل الزوج أو الزوجة أو غيرهما.

الرفع بـ17 مطلباً لتحسين أحوال المتقاعدين

أبرزها العلاوة السنوية ورفع الحد الأدنى للمعاش.. الحارثي لـ :

المصدر: جريدة المدينة الاحد 26 ربيع الاخر 1436هـ - 15 فبراير 2015م
اضغط هنا

أحمد الشهري - الدمام

كشف رئيس مجلس إدارة الجمعية الوطنية للمتقاعدين العميد متقاعد فاروق العرابي الحارثي، عن أن الجمعية رفعت للمقام السامي بسبعة عشر مطلبا ستساهم في تحسين أحوال المتقاعدين، تشمل الجوانب المادية والصحية والترفيهية والسكنية وكل ما يخدم المتقاعد، وأضاف في حوار مع «المدينة»: الحمد لله تم تشكيل لجنة من قبل وزارة الداخلية والوزارات المعنية مثل الصحة، العمل ووزارة المالية، مؤسسة التقاعد، مؤسسة التأمينات الاجتماعية، الشؤون الاجتماعية، وجميع الوزارات المعنية لدراسة هذه المطالب، وفيما يل ينص الحوار:

** ما الخدمات التي تقدمها الجمعية للمتقاعدين في مجالات التعليم والصحة والنقل والتمويل وغيرها؟

منذ تأسيس الجمعية وهي تسعى لخدمة المتقاعدين وطرقت عدة أبواب سواء في القطاع الحكومي أو القطاع الخاص، وقابلنا العديد من القيادات والمسؤولين بالدولة، وتم عقد الشراكات مع القطاع الخاص، حيث تم الحصول على تخفيضات وخصومات في جميع المجالات الصحية والترفيهية والفنادق والمكتبات وتأجير السيارات والشقق المفروشة والمراكز التجارية وغيرها، ويوجد كتيب يحتوي على قائمة هذه التخفيضات تم توزيعه على فروع الجمعية بجميع مناطق المملكة ومحافظاتها. وكذلك تم الاتفاق مع عدة بنوك لتمويل المتقاعدين بفوائد متدنية، وعقد اتفاقية مع الخطوط الجوية العربية السعودية لمنح المتقاعدين تذاكر سفر مخفضة وغيرها من الامتيازات.

** سبق الإعلان عن خدمات مختلفة بأسعار خاصة للمتقاعدين، ما تفاصيل تلك الخدمات؟

هناك اتفاقيات مع عدة جهات في القطاعين الخاص والحكومي تتضمن تخفيضات للمتقاعدين في خدمات عديدة، منها ما قامت به هيئة الكهرباء والإنتاج المزدوج حيث رفعت للمقام السامي بأن يسدد عن المتقاعدين الذين تقل معاشاتهم التقاعدية عن (5000) ريال أسوة بمن يتقاضى معاش الضمان الاجتماعي، وهذه الشريحة التقاعدية كبيرة تبلغ حوالي (300,000) متقاعد، وتشمل من تقاعد من القطاعين الحكومي والخاص والنساء والرجال المدنيين والعسكريين، وإن شاء الله تتم الموافقة قريبا.

كما تم عقد عدة اجتماعات لبحث هذه المطالب الـ17 ومناقشتها لمدة تجاوزت سبعة أشهر، وتم الاتفاق على أعداد محاضر بها وكانت حسب الأولوية كالتالي: العلاوة السنوية، رفع الحد الأدنى لراتب المتقاعد ليكون أربعة آلاف ريال، التأمين

الصحي وتخفيض الخدمات، الأولوية في الإسكان، إنشاء مراكز ترفيه في كل منطقة ومحافظة تسمى مراكز الأمير نايف الترفيهية للمتقاعدين، تحديد ميزانية سنوية للجمعية، وغيرها من المطالب الضرورية، وتم كتابة محضر بها لرفعه للمقام السامي من قبل الرئيس الفخري للجمعية صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز ولي ولي العهد وزير الداخلية، ونأمل أن تتم الموافقة على هذه المطالب.

** ما المشروعات والخدمات المستقبلية التي تعتزم الجمعية تقديمها؟

الجمعية مستمرة في التواصل والاتصال مع قطاعات الدولة والقطاع الخاص بهذا الشأن، وهناك توجه لدى الجمعية بأن تستثمر في العقارات التي حصلت عليها كمنح من وزارة الشئون البلدية والقروية أو من المتبرعين والمانحين، وهناك عقارات تملكها فروع الجمعية بمناطق المملكة تتراوح مساحتها من (1500) م2 إلى (3000) م2 ، وأيضا هناك منح من وزارة الداخلية ومن رجال الأعمال مثل تبرع الشيخ يوسف الأحمدي والذي تبرع مشكورا بعدة أراض في كل من المدينة المنورة ومكة المكرمة والطائف، وسوف تقوم الجمعية باستثمار هذه الأراضي مع القطاع الخاص من أجل أن تكتفي الجمعية بريع هذه المشروعات في حال قيامها وتشغيلها، وإن شاء الله تتم هذه الاتفاقيات قريبا.

وأيضا هناك توجه لدى الجمعية الوطنية للمتقاعدين لإنشاء مركز تدريب ودراسات واستشارات يخدم القطاعين الخاص والعام ويكون من يقوم عليه من المتقاعدين رجالا ونساء، لاستثمار الطاقات والخبرات العالية المتراكمة لدى المتقاعدين في تخصصات علمية نادرة يحتاجها سوق العمل، سوف تدر على الجمعية والمتقاعدين مردودا ماديا جيدا.

** متى تأسست الجمعية وما هي آلية عملها؟

الجمعية تأسست في السابع عشر من شوال 1426 هـ طبقا لأحكام لائحة الجمعيات والمؤسسات التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية كهيئة ذات شخصية اعتبارية وذمة مالية مستقلة ولا تهدف إلى الربح المادي، وتم تشكيلها لخدمة المتقاعدين عامة المنتسبين لعضويتها ومقرها الرئيسي في مدينة الرياض، ولها (19) فرعا في المناطق والمحافظات، ولها مجلس إدارة ينتخب كل أربع سنوات مكون من أحد عشر عضوا يتم انتخابهم من قبل الجمعية العمومية وهو من يدير خطط وأهداف الجمعية، وأعضاء مجلس الإدارة متطوعين لا يتقاضون مبالغ مالية مقابل عملهم بالجمعية.

يناقشه الشورى الأسبوع المقبل .. مختصون لـ «عكاظ»

تخفيض سن تقاعد الموظفة إلى 55 عاماً إهدار للخبرات

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 24 ربيع الاخر 1436هـ - 13 فبراير 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150213/Con20150213752791.htm

وفاء باداود (جدة)

فيما يناقش مجلس الشورى الأسبوع المقبل مقترحا بتخفيض سن التقاعد للموظفة إلى 55 عاما مع وضع حد أدنى للمعاش (ثلاثة آلاف ريال)، وذلك من مبدأ توفير فرص للشابات، أكد عدد من المختصين أن هذا المقترح إهدار للخبرات.

وأكدت الدكتورة سهير فرحات أستاذ الإدارة والتخطيط التربوي بجامعة الملك عبدالعزيز بجدة، أنها ضد توجه تقليص سن عمل المرأة، وقالت: «هناك دراسات تشير إلى ارتفاع متوسط عمر الإنسان إلى 85 عاما في الدول المتقدمة و75 عاما في الدول النامية، وهذا القرار في حال تمت الموافقة عليه لا يتفق مع هذه الدراسات، حيث إن تقليص سنوات العمل يسير عكس الاتجاة العلمي للدول، إذ أن العمر المقترح 55 عاما هو سن العطاء والخبرة وهذا سيحد من العطاء والخبرة بشكل كبير، وأرى أن هذه التوصية وضعت من نظرة اقتصادية بحتة لتوفير فرص للشابات وتقليص البطالة، ولكن يجب على من يتخذ القرار ألا ينظر للوضع من ناحية اقتصادية صرفة ويلغي النظرة الإنسانية، فإذا نظرنا للموضوع نظرة إنسانية نجد أنه يحد من قدرة الكثيرات على العطاء ويهدر الخبرات، لذا لا بد أن يظل سن التقاعد 60 عاما، علما بأن بعض القطاعات التي تطبق السن الرسمي للتقاعد 60 عاما تعمل على تمديد سنوات العمل خمس سنوات إضافية في حال لا يزال العطاء موجودا والخبرة مميزة».

وعن الحد الأدنى للمعاش أوضحت أن الثلاثة آلاف ريال لا تتماشى مع متطلبات العصر في ظل الغلاء المتزايد، ما يحتم على مناقشي هذا المقترح النظر في الموضوع بمنظور آخر.
أما غادة تركستاني مستشار تنمية وتطوير بشري ونائب رئيس مجلس إدارة ومدير إدارة العلاقات العامة ومركز العمليات في سفراء العطاء فقالت: «يجب أن يكون سن تقاعد المرأة 60 عاما مثل الرجل، ويجب الأخذ في الاعتبار أن هناك كثيرا من النساء يملكن عطاء وقدرة على العمل في سن أكثر من 60 سنة، وتقليل هذا المعدل العمري يؤدي لتعطيل قدرتهن على العمل، ولكن يمكن أن يترك هذا العمر اختياريا لمن ترغب في تقاعد مبكر، ويجب النظر للأمر من ناحية الخبرات، مضيفة أن تقديم سن التقاعد يهدر كثيرا من الخبرات التي يمكن أن تثري العمل بشكل مفيد».
وأشارت إلى أن الحد الأدنى للمعاش (ثلاثة آلاف) غير كاف مطلقا، لافتة إلى أهمية وضع نسبة وتناسب عن طريق إحصائيات لمتوسط المعيشة في الدولة وتماشي ذلك مع الأعوام المقبلة في ظل وجود توقعات بتغير أنماط الحياة.
من جانبه أكد الدكتور خالد ميمني رئيس قسم إدارة الموارد البشرية والمشرف على الدبلوم العالي في كلية الاقتصاد والإدارة بجامعة الملك عبدالعزيز بجدة، أنه ضد هذا الاقتراح المعطل - على حد قوله - لطاقات كثيرة ومهدر للخبرات، وقال: «يمكن أن يكون هذا الأمر اختياريا بحيث يتيح فرصة للشابات، ولكنه في كل الأحوال يعد خسارة كبيرة لخبرات متميزة، صحيح أنه يؤدي لتوفير فرص جديدة للشابات للعمل، ولكن له سلبيات من ناحية الخبرة وتعطيل بعض الطاقات المثمرة». وعن راتب المعاش أكد أن ثلاثة آلاف غير كافية مطلقا ويجب أن يناقش راتب المعاش بوضع أفضل.

الشؤون الاجتماعية" تطالب بالتبليغ الفوري عن25 حالة إيـذاء

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 24 ربيع الاخر 1436هـ - 13 فبراير 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150213/Con20150213752939.htm

أحمد السلمي (جدة)
طالبت وزارة الشؤون الاجتماعية الجهات الأمنية والتعليم بالتبليغ العاجل والفوري عن حالات وقضايا العنف مع الأطفال والطلاب سواء في المنازل أو المدارس. وحددت الوزارة أكثر من 25 حالة لإيذاء الأطفال والطلاب والطالبات تشمل: الضرب المبرح، الحرق أو الكي بالنار، الخنق، العض، الرفس بالأرجل، القرص، اللطم، الكدم، العقاب بواسطة الصعق الكهربائي، حلق الرأس، الحبس، الطرد من المنزل، حرمان الأب لابنته من رؤية والدتها بالمدرسة نتيجة الطلاق أو الانفصال أو الخلافات الأسرية، الحرمان من الدراسة وسحب الملف الدراسي واحتجازه، حجز الأوراق الثبوتية للتسجيل في المدرسة، الشتم أو السخرية أو الإهانة أو الإذلال، التخويف بالسلاح الناري أو الأبيض أو بالأدوات الحادة، ممارسة العنف النفسي على الحالة المعنفة بعد أخذ التعهد على الشخص المعنف من قبل لجنة الحماية والتحرش الجنسي والاعتداء الجنسي، إجبار القاصرات على الزواج، عدم الاهتمام بالنظافة والصحة العامة والغذاء الكافي والمناسب والتكليف بأعباء منزلية لا تتناسب مع العمر والنمو الجسمي، الإهمال الشديد، تهديد مديري المدارس أو منسوبيها من قبل الشخص المعنف بسبب التبليغ عن حالة العنف. وقالت الوزارة إن المدارس ستتحمل مسؤولية عدم التبليغ وتسهيل فرق الحماية الاجتماعية عند زيارتها للمدارس والجهات المعنية..

مطالبة بإستثناء القطاع الطبي الخاص من التعرفة الجديدة للكهرباء

14 ملفاً و32 مقترحاً لتعديل لائحة المنشآت الصحية

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 26 ربيع الاخر 1436هـ - 15 فبراير 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150215/Con20150215753214.htm

متعب العواد (حائل)

أنهت اللجنة الوطنية الصحية بمجلس الغرف السعودية التي تضم في عضويتها ملاك المجمعات والمراكز الطبية، 32 مقترحا بشأن تعديل لائحة المنشآت الصحية الخاصة لتقديمها لوزير الصحة أحمد الخطيب.

وعلمت «عكاظ» أن اللجنة الوطنية الصحية بمجلس الغرف السعودية تعقد الثلاثاء المقبل اجتماعا مع ملاك المجمعات والمراكز الطبية من أجل التحضير الفعلي لعقد لقاء موسع مع الوزير لمعالجة 14 ملفا هاما، تشكل أولوية في أجندة عمل المجمعات والمراكز الطبية في القطاع الخاص، تتصدرها قضايا ارتفاع تكاليف التشغيل وأسعار الخدمات، نسب السعودة، قرار نقل كفالة العمالة دون موافقة الكفيل وإمكانية استثناء القطاع الطبي، التعرفة الجديدة للكهرباء، الربط مع وزارة الصحة عبر مشروع «رابط» وهو مشروع للتعاملات الصحية الإلكترونية، موضوع الترميز الطبي، معايير المجلس المركزي لاعتماد المنشآت الصحية وغير ذلك من معايير الجودة وقلة توفر الكوادر الطبية وارتفاع رواتبها، بجانب قضايا أخرى تهم القطاع سيتولى فريق العمل المكلف من قبل اللجنة دراستها وطرحها ومناقشتها.

وكشف الدكتور سامي العبدالكريم رئيس اللجنة، أن الاجتماع يصيغ مسودة نهائية لتحديد الأولويات للقطاع الصحي الخاص لتقديمها للوزير أحمد الخطيب من أجل إيجاد الحلول الممكنة لخدمة القطاع الصحي بشكل عام.

تأكيداً لما انفردت بنشره "سبق" قبل يومَيْن ماضيَيْن

مصادر: صرف إعانات المعاقين خلال 48 ساعة

المصدر: جريدة سبق الاحد 26 ربيع الاخر 1436هـ - 15 فبراير 2015م
http://sabq.org/Q8ygde

عبدالله البرقاوي- سبق- الرياض:

أكدت لـ"سبق" مصادر في وزارة الشؤون الاجتماعية أن الوزارة تستعد لصرف مكافأة إعانة شهرين للمعاقين، التي أمر بصرفها خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز -حفظه الله-.

وأوضحت المصادر أن الوزارة أنهت إجراءاتها والتنسيق مع وزارة المالية للصرف؛ إذ تسلمت الوزارة المبالغ، وتعمل على إجراءات إيداعها، متوقعة أن يبدأ الإيداع في الحسابات خلال الـ٤٨ ساعة المقبلة.

وبيّنت المصادر أن قوائم الانتظار للمعاقين، التي شملها الأمر الملكي الكريم بالإعانة، سجلت أرقاماً كبيرة، وتعمل الوزارة على استكمال إجراءات شمولها بالمكافأة.

وكانت "سبق" قد أكدت قبل يومين أن الوزارة تستعد لإيداع الإعانات خلال الأسبوع الذي يبدأ غداً.

الالكترونية الاقتصادية www.aleqt.com

46.8 ساعة متوسط عدد ساعات العمل الأسبوعية للمشتغلين

27 ٪ من العاملين في السعودية أعمارهم أكبر من55 عاما

المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد 26 ربيع الاخر 1436هـ - 15 فبراير 2015م
http://www.aleqt.com/2015/02/15/article_931279.html

* إكرامي عبدالله من الرياض

أظهر تحليل لوحدة التقارير الاقتصادية في صحيفة "الاقتصادية"، أن 27 في المائة من العاملين في السعودية، أعمارهم 55 عاما أو أكثر، بإجمالي 2.99 مليون مشتغل، فيما عدد المشتغلين إجمالا في المملكة نحو 11.07 مليون مشتغل.

ووفقا للتحليل، يستحوذ كبار السن على نصيب الأسد من الوظائف في السعودية، حيث شكل من أعمارهم 45 عاما أو أكبر، نحو 55 في المائة من العاملين إجمالا في السعودية، ومن أعمارهم 40 أو أكبر نحو 77 في المائة، فيما شكل من أعمارهم أقل من 30 عاما، أقل من 2 في المائة من الإجمالي، ومن هم أقل من 40 عاما عادلوا فقط 6.6 في المائة من إجمالي العاملين الذكور البالغ عددهم 9.62 مليون مشتغل.

وكشف التحليل، أن من الذكور الذين أعمارهم أقل من 35 عاما، يشكلون فقط 5.5 في المائة فقط من إجمالي العاملين في السعودية، فيما من هم أكبر من 40 عاما، يستحوذون على 79 في المائة من الوظائف. وأوضحت نتائج مسح الدورة الثانية (النصف الثاني 2014) للقوى العاملة في السعودية، أن متوسط عدد ساعات العمل الأسبوعية للمشتغلين بلغ 46.8 ساعة، بمعدل 9.4 ساعة يوميا على اعتبار أن عدد أيام العمل الأسبوعية، خمسة أيام.

ويقصد بمتوسط ساعات العمل في التقرير، مجموع عدد الساعات الأساسية، وكذلك الإضافية، التي يؤديها الأفراد، أما المشتغلون فهم الأفراد الذين يعلمون وسنهم 15 سنة أو أكبر، سواء عملوا بأجر أو متطوعين خلال فترة المسح.

ويختلف متوسط ساعات العمل باختلاف المجموعات الرئيسة أو الأنشطة الاقتصادية، ففي حين بلغ أعلى مستوى له نحو 60.7 ساعة في أنشطة الإقامة والخدمات الغذائية، بينما أدنى مستوى عند 35.2 ساعة في نشاط التعليم.

وبحسب المهنة، بلغ أعلى مستوى له بنحو 57.1 ساعة في مهن العمليات الصناعات والكيميائية والصناعات الغذائية، فيما أدنى مستوى عند 38.7 ساعة في مهن الفنيين في المجالات العلمية والفنية والإنسانية.أما متوسط عدد ساعات العمل الأسبوعية للمشتغلين الذكور فقد بلغ 46 ساعة عمل، حيث بلغ أعلى مستوى له 57.6 ساعة في مهن العمليات الصناعية والكيميائية، والصناعات الغذائية، وأدنى مستوى له 39.5 ساعة في المهن الكتابية. في حين بلغ أعلى مستوى له نحو 61 ساعة في أنشطة الإقامة والخيمات الغذائية، وأدنى مستوى عند 35.4 ساعة في نشاط التعليم.

وجاءت أنشطة "المعلومات والاتصالات"، و"الأنشطة المالية وأنشطة التأمين" من بين أقل الأنشطة في متوسط ساعات العمل العمل، حيث بلغت في الأولى 44 ساعة أسبوعيا (8.8 ساعة يوميا)، فيما بلغت في الثانية 41.9 ساعة أسبوعيا (8.4 ساعة يوميا).

وقلت ساعات العمل اليومية عن ثماني ساعات يوميا، في ثلاثة أنشطة فقط، وهي، "الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الإجباري"، و" أنشطة المنظمات والهيئات الدولية"، و"التعليم"، بمعدل 7.8 ساعات يوميا، و 7.8 ساعات يوميا، و 7.1 ساعات يوميا على التوالي.على الجانب الآخر، فاقت ساعات العمل اليومية، 10 ساعات في ستة أنشطة، وهي "الإقامة والخدمات الغذائية" بمعدل 12.2 ساعة يوميا، تلاها "الأسر المعيشية التي تستخدم أفرادا للعمل المنزلي أو الأسر المعيشية التي تنتج سلعا وخدمات غير مميزة لاستعمالها الخاص"، و"تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية" بمعدل 11.3 ساعة يوميا لكل منهما. ثم جاء "أنشطة الخدمات الأخرى" بعدد 10.8 ساعة يوميا، ثم "التشييد" بمعدل 10.4 ساعة عمل يوميا، و"الصناعات التحويلية" بـ 10.3 ساعة عمل يوميا.

"الداخلية" تحيل ملفي حرية المعلومات وحماية البيانات الشخصية إلى "الشورى"

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 27 ربيع الاخر 1436هـ - 16 فبراير 2015م
اضغط هنا

الرياض – حياة الغامدي

علمت «الحياة» أن وزارة الداخلية السعودية أحالت ملفين جديدين يختصان بحرية المعلومات وحماية البيانات الشخصية إلى مجلس الشورى لدرسه وإقراره، فيما يبحث «الشورى» فكرة دمج الملفين في المشروع المنظور أمام أعضائه لحرية المعلومات.

وأكد عضو مجلس الشورى الدكتور فايز الشهري في حديثه لـ«الحياة»، إحالة وزارة الداخلية مشروعين رياديين في نظام حماية وحرية المعلومات إلى المجلس، موضحاً أن المشروع الأول يعنى بحرية المعلومات، والثاني بحماية البيانات الشخصية.

ولفت الشهري، وهو مُقدِم مشروع نظام حرية المعلومات، إلى أن المجلس يدرس ضم المشروعين إلى نظام حرية المعلومات المقدم للتصويت، مبيناً أن النظامين المقدمين يصبان في خدمة المصلحة العامة للأفراد في السعودية من خلال منحهم حق الاطلاع على المعلومات، والوقاية من إساءة استخدام البيانات، ويراعي خصوصية المجتمع السعودي.

وأشار إلى تأكيد النظام المقترح على أحقية إطلاع المواطنين والباحثين والإعلاميين على السجلات العامة، مفيداً بأن النظام سيتضمن وضع قيود عالمية متعارف عليها تحدّ من التعدي على حرية الآخرين وخصوصياتهم وما يضر بسمعتهم.

وأفاد بأن النظام يضيف للمظلة التشريعية في السعودية بعداً أكبر في مجال الحماية وإتاحة البيانات، معتبراً أن نظام حماية وحرية المعلومات طريقة حضارية لحصول الفرد على حقه من المعلومات، وحماية الفرد والمجتمع من الانتهاكات والتعدي على الخصوصية، لاسيما وأنه يضيف لاقتصاد المعرفة وأمنها ويدعم النزاهة والشفافية.

وحول أبرز ما جاء في النظامين من بنود، ذكر عضو مجلس الشورى الدكتور فايز الشهري أن نظام حرية المعلومات وحماية البيانات يكفل لكل فرد حقه في الحصول على المعلومات وحقه في حماية بياناته - وفق نظام ستصدر له لوائح لتنظيم آليات العمل.

وبيّن أن لوائح النظام ستلزم جميع المؤسسات العامة والخاصة بأن تكون سجلاتها كافة متاحة وفق اللوائح والأنظمة التي يفرضها القانون ما يجعلها ترفع من مستوى الشفافية، وتوفر المعلومات للباحثين والإعلاميين حتى يكون المجتمع شريكاً في القرار والمعلومة.

يذكر أن مجلس الشورى وافق في 15 نيسان (أبريل) الماضي، على ملاءمة مقترح مشروع نظام حرية المعلومات للدراسة، والمكون من 23 مادة، وتنظم الحق في الاطلاع والحصول على المعلومات، وأحكام المعلومات المحظورة، ويمنح الأفراد الحق في الحصول على المعلومات المحفوظة لدى المؤسسات العامة والخاصة.

وينتظر عند إقراره أن يرفع درجات التصنيف العالمية للسعودية لمستويات أفضل في ما يتعلق بحق الاتصال ومفاهيم التعبير والشفافية ودعم الإعلام والبحث العلمي.

"التأمينات الاجتماعية" تمنح المشترك الاختياري حق استئناف الاشتراك بعد التوقف

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 27 ربيع الاخر 1436هـ - 16 فبراير 2015م
اضغط هنا

الرياض – «الحياة»
أوضحت "المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية" أنه يحق للمشترك الاختياري الذي توقف اشتراكه، أن يستأنف الاشتراك من جديد لاستكمال المدة المؤهلة للمعاش، أو لزيادة هذه المدة، وعليه أن يسدّد الاشتراكات عن فترة التوقف مع غرامات التأخير المستحقة، شرط أن لا تتجاوز تلك الفترة ستة أشهر أو يسقطها من الاشتراك.
وشرح المتحدث الرسمي للمؤسسة عبدالله العبدالجبار أن استئناف الاشتراك وحساب الاشتراكات عن فترة التوقف يأتي على أساس آخر شريحة دخل سُدّد عنها الاشتراك، مشيراً إلى أن التغيير الذي طرأ على اللائحة في القرار يتضمّن الإشتراك الاختياري فقط، ولا يسري على الاشتراك الإلزامي.

الشورى يدرس مشروع اتفاق العمالة المنزلية بين المملكة وإندونيسيا

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 27 ربيع الاخر 1436هـ - 16 فبراير 2015م
http://www.alriyadh.com/1022168

:الرياض - محمد الشيباني
أحالت الهيئة العامة لمجلس الشورى على جدول أعمال المجلس عدداً من التقارير التي رفعتها اللجان المتخصصة بشأن مقترحات لمشاريع أنظمة جديدة وتعديل أنظمة نافذة، وتقارير الأداء السنوي لعدد من الأجهزة الحكومية.
جاء ذلك خلال الاجتماع الثاني للهيئة العامة من أعمال السنة الثالثة للدورة السادسة لمجلس الشورى الذي عقدته اليوم الاحد برئاسة نائب رئيس المجلس الدكتور محمد بن أمين الجفري بحضور مساعد رئيس المجلس الدكتور يحيى بن عبدالله الصمعان والأمين العام للمجلس الدكتور محمد بن عبدالله آل عمرو ورؤساء اللجان المتخصصة بالمجلس.
فقد قررت الهيئة العامة خلال الاجتماع إحالة تقرير لجنة الإدارة والموارد البشرية بشأن مشروع اتفاق بين حكومة المملكة وحكومة جمهورية إندونيسيا في مجال توظيف العمالة المنزلية الأندونيسية، وتقريرها بشأن مشروعي اللائحة الموحدة للاتصالات الرسمية ولائحة المحافظة على الوثائق ومعلوماتها داخل الأجهزة الحكومية وخارجها، وتقرير لجنة الاقتصاد والطاقة بشأن تقرير الأداء السنوي لوزارة التجارة والصناعة للعام 1435/1434هـ، وتقارير للجنة الحج والإسكان والخدمات أحدها بشأن التقرير السنوي لوزارة الشؤون البلدية والقروية للعام المالي 1435/1434هـ وآخر بشأن تقرير الأداء السنوي لوزارة الإسكان للعام المالي 1435/1434هـ، وثالثها بشأن تعديل المواد النظامية المتعلقة بالعقوبات في نظام خدمة حجاج الداخل وتنظيم خدمات المعتمرين وقواعد تأديب أفراد طوائف المطوفين والوكلاء والأدلاء والزمازمة ونظام نقل الحجاج إلى المملكة وإعادتهم إلى بلادهم، واللائحة التنظيمية لمنع غير السعوديين من التعامل في مجال إسكان الحجاج والمعتمرين والزوار.

كما قررت الهيئة العامة إحالة تقرير اللجنة الصحية بشأن مقترح مشروع نظام البحث العلمي الصحي الوطني المقدم من عضو المجلس الدكتورة لبنى الأنصاري استناداً إلى المادة 23 من نظام مجلس الشورى، وتقرير لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية بشأن التقرير السنوي للرئاسة العامة لشؤون المسجد الحرام والمسجد النبوي للعام المالي 1435/1434هـ.
كما أحالت الهيئة العامة تقرير لجنة المياه والزراعة والبيئة بشأن التقرير السنوي للرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة للعام المالي 1435/1434هـ، وتقرير لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بشأن تعديل المادة (الرابعة) من نظام تعرفة الطيران المدني، وتقريرها بشأن إضافة عقوبة التشهير للجرائم الواردة في المادة (السادسة) من نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية.

اجتماعية الشورى تطالب بدراسة نظام هيئة ل"الأمومة والطفولة" لسد الفراغ التشريعي

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 27 ربيع الاخر 1436هـ - 16 فبراير 2015م
http://www.alriyadh.com/1022138

الرياض عبدالسلام محمد البلوي
أيَّدت لجنة الأسرة والشباب بمجلس الشورى دراسة مقترح مشروع نظام هيئة الأمومة والطفولة، المقدم من عدد من الأعضاء وأوصت في تقريرها المحال من هيئة المجلس للأمانة العامة تمهيدي لجدولته على جلسات أعماله، بملاءمة دراسته مؤكدةً وجود فراغ نظامي بحاجة إلى سده بتشريع يضع استراتيجية وطنية للطفولة والأمومة ويساهم في وضع السياسات والتشريعات والخطط اللازمة لتنمية الطفل بما يتفق مع المنظمات الدولية والمؤسسات الإقليمية من أجل تطبيق ميثاق حقوق الطفل العربي وميثاق الأمم المتحدة.
وترى اللجنة الحاجة إلى توعية الرأي العام بقضايا الطفولة والأمومة ببرامج هادفة من خلال وسائل الإعلام وتزويد المجتمع المدني خصوصاً العائلة بالمعلومات والمهارات والدعم لتنشئة الأطفال في جو أسري ومجتمع يحرص على تطور الطفل البدني والنفسي وحمايته من الأذى والاستغلال ووجوده بصورة متساوية في المجتمع ونيل حقه في الاستماع إليه.
وتؤكد لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب بأن إصدار نظام راع للطفولة والأمومة سيسهم في إنشاء مركز وطني معلوماتي للأمومة والطفولة ويقدم البحوث والدراسات ودراسة أوضاعها وتحديد احتياجاتها وتبادل هذه المعلومات مع الجهات ذات العلاقة، ورأت اللجنة بعد اطلاعها على قرار الشورى الخاص بإنشاء مجلس اعلى لشؤون الأسرة ومضى نحو 10 اعوام دون صدور أي قرار بشأنه من مجلس الوزراء بأن النظام المقترح لا يتعارض معه.
ونبهت "الأسرة والشباب" على أن هناك رأياً آخر في لجنتها يرى أن معظم التجارب الدولية يوجد بها مجلس أعلى ينضوي تحته مؤسسات "هيئات" كأن يكون المجلس الأعلى للأسرة أو للمرأة ويرون أن المقترح ركز بشكل أكثر على المرأة ويكاد يغفل الأسرة والطفولة، مؤكدين ان الأنسب وجود مجلس للأسرة بجهاز تنفيذي توضح فيه نقاط تهتم بالمرأة والطفولة وعدم إغفال الأسرة المكون الأساس للمجتمع التي هي أشمل من الأمومة والطفولة، ويرى أصحاب هذا الرأي تطوير نظام المجلس الأعلى للأسرة الذي خرج من الشورى عام 1426 لأنه من الصعب قيام هيئة الأمومة والطفولة بمهمة التنسيق بين الجهات المتعلقة بها لتعدد تلك الجهات لتحقيق الهدف الأساس في خدمة المرأة والطفل والأسرة وبأي طريقة كانت وبشكل متوازن.

"الإحصاءات" و "العمل": 651 ألف عاطل منهم258 ألف رجل و 392 ألف امرأة

نفتا في بيان مشترك عدم دقة معلومات "التواصل الاجتماعي"

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 27 ربيع الاخر 1436هـ - 16 فبراير 2015م
اضغط هنا

المدينة-جدة
نفت كل من «مصلحة الإحصاءات العامة» و»وزارة العمل»، ما تناقلته بعض الصحف، ووسائل التواصل الاجتماعي من نقل غير دقيق منسوب لمصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات عن عدم دقة الأرقام والإحصاءات الصادرة عن وزارة العمل حول البطالة .. وكشفت المصلحة والوزارة عدة أمور تتعلق بهذه المعلومات في بيان مشترك بينهما، مؤكدتان أن ما تم ذكره ونقله غير دقيق، ذكرت مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات في المؤتمر الصحفي الذي عُقد في الرياض يوم الخميس الماضي اعتماد وزارة العمل على الأرقام التي تصدرها مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات ، ونؤكد بأنَّه لم يسبق لوزارة العمل التصريح أو الاعتماد على أرقام للبطالة غير الأرقام والإحصاءات التي تصدرها المصلحة في كافة تقاريرها وبياناتها .
وأوضح البيان المشترك أن كافة الأرقام والإحصاءات التي يتم إعلانها من صندوق تنمية الموارد البشرية والتي تتعلق بـبرنامج «حافز» هي أرقام وإحصاءات تتعلق بالمسجلين في البرنامج والمستفيدين من برامج التأهيل والتدريب والمخصص المالي، ولا تعكس بأي حال من الأحوال أرقام وإحصاءات للعاطلين عن العمل أو أنها مؤشرات للبطالة ، ولم يسبق لوزارة العمل أو صندوق تنمية الموارد البشرية أو مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات نشر هذه الأرقام كمؤشرات للبطالة . وأكدت الوزارة والمصلحة أنَّ مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات هي الجهة الوحيدة التي تصدر الإحصاءات المعتمدة، ويمكنها الإفصاح بالأرقام الدقيقة عن معدل البطالة، واعداد المتعطلين عن العمل.
كما أكدت «الإحصاءات» أنّه وبناءً على نتائج مسوحات النصف الثاني من 2014م فإنَّ مؤشر البطالة سجل انخفاضًا ملحوظًا مقارنة بآخر المسوحات المعتمدة ،حيث استقر مؤشر عدد السعوديين العاطلين والعاطلات عن العمل في المملكة عند قرابة الـ 651 ألف عاطل، منهم 258 ألف رجل و 392 ألف امرأة، وبلغ إجمالي معدل البطالة 11.7% ، حيث بلغت بين الرجال 5.9% ، فيما بلغت بين النساء 32.8% .

إصابة معلمتين وسائقهما في 3 حوادث على طرق المدينة

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 27 ربيع الاخر 1436هـ - 16 فبراير 2015م
اضغط هنا

موسى الجهني- المدينة
أصيبت معلمتان وسائقهما في حادث على طريق المدينة- تبوك في قرية البوير، في الوقت الذي وقع فيه حادثان آخران أيضا في الطرق المتجهة للمدينة المنورة .

وخلفت تلك الحوادث ثماني إصابات ما بين متوسطة وخطيرة وشارك في إسعاف المصابين تسعة فرق إسعافية تنوعت مابين فرق أرضية وفرق الاستجابة المتقدمة والإسعاف الجوي السعودي .
وتعود تفاصيل تلك الحوادث، حسب ما أفاد المتحدث الرسمي لهيئة الهلال الأحمر السعودي بمنطقة المدينة المنورة خالد بن مساعد السهلي، أن عمليات الهيئة تلقت أمس عدة بلاغات عن حوادث في الطرق المحيطة بالمدينة.
وأصيبت معلمتان وسائقهما بإصابات مختلفة في حادث بمنطقة البوير قبل شجوى طريق المدينة العلا، وتم نقل الحالات لمستشفى الملك فهد بالمدينة.

"العمل" و "الداخلية" و "التجارة" ترصد مخالفات في اشتراطات عمل المرأة

ضبط 77 مخالفاً في حملات تفتيشية مشتركة

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 27 ربيع الاخر 1436هـ - 16 فبراير 2015م
اضغط هنا

المدينة-جدة
قادت حملات تفتيشية مشتركة بين وزارات «الداخلية» و«العمل» و«التجارة» على أسواق ومحال متفرقة جنوبي الرياض، إلى ضبط 77 مخالفاً، بينهم 48 مخالفاً لنظام الإقامة سلمهم الرافد الأمني المصاحب للحملة للجهات المختصة لاستكمال إجراءات ترحيلهم من البلاد.
ووقفت فرق التفتيش على 133 محلاً خلال الجولة التفتيشية التي استمرت قرابة الثلاث ساعات وشارك بها 20 مفتشاً من مكتب عمل الرياض و 15 رجل أمن يمثلون الرافد الأمني المرافق للحملة، إضافة إلى عدد من مفتشي وزارة التجارة والصناعة، حيث سجلت 66 مخالفة على محال مستلزمات نسائية خالفت اشتراطات بيئة عمل المرأة، بينما رصدت الزيارة التفتيشية 5 مخالفات للمادة (39) من نظام العمل والتي تنص على منع صاحب العمل من ترك عامله يعمل لدى الغير.
ورصدت الزيارة التفتيشية 4 مخالفات للمادة (33) من نظام العمل (الخاصة بعدم الجواز لغير السعودي أن يمارس عملاً، ولا يجوز أن يسمح له بمزاولته إلا بعد الحصول على رخصة عمل من الوزارة)، بينما سجلت مخالفتين للمادة (38) من نظام العمل المتعلقة بتشغيل العامل في غير المهنة المدونة برخصة عمله. في حين تحظى عمليات التفتيش بمتابعة مستمرة من وزارة العمل التي كونت مركز عمليات لمتابعة حملات التفتيش ونتائجها، وما يرد من تقارير وبلاغات، وتوجه الفرق العاملة في الميدان بالتفتيش على جميع المخالفات بواسطة قائمة التدقيق الكاملة مع التركيز على حالات العمل لدى الغير أو عمل الوافد لحسابه الشخصي طبقًا للمادة 39 من نظام العمل، والتوطين الوهمي، ومخالفات تأنيث محلات المستلزمات النسائية.
إلى ذلك دعت وزارة العمل المواطنين والمقيمين على حد سواء إلى ضرورة الإبلاغ عن أي مخالفات من خلال التواصل مع مركز الاتصال بالوزارة على الرقم المجاني (19911).

إستراتيجية قضائية لخدمة المطلقات والأرامل والأطفال والمعوقين

"العدل": إنشاء إدارة خدمات اجتماعية وربطها مباشرة بالوزير

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 27 ربيع الاخر 1436هـ - 16 فبراير 2015م
اضغط هنا

جابر المالكي- الرياض
كشفت وزارة العدل عن عزمها إنشاء استراتيجية طويلة تشمل برامج اجتماعية للمستفيدين من خدماتها، ولاسيما المطلقات والأرامل وذوو الاحتياجات الخاصة وكبار السن والأطفال وضحايا النزاع الأسري.
وأكدت الوزارة وفقا لتقريرها، والذي حصلت «المدينة» على نسخة منه أنه تم في هذا الشأن استحداث إدارة للخدمات الاجتماعية في هيكل الوزارة وربطها مباشرة بالوزير لتسهيل عملية اتخاذ القرارات، ويعمل في هذه الإدارة عدد كبير من الأكاديميين المختصين وينتظر منها الكثير بإذن الله.
وأضافت أنه سيتم اعتماد وظائف لمساعدة المرأة في حل مشكلاتها من خلال قسم نسوي مستقل تم استحداثه في الوزارة.
وأوضحت الوزارة أنها اتجهت لدراسة إنشاء وكالة لشؤون الأسرة، وتم الرفع بهذا المقترح للمقام السامي لإقراره، وقد تلقت الوزارة ردا من اللجنة الوزارية في مجلس الوزراء، حيث تم توجيه الوزارة بدراسة إمكانية تضمينه في هيكل الوزارة النهائي والوزارة تعمل بجدية في هذا الشأن، وسيكون هناك نتائج قريبة.
وفي موضوع آخر قالت الوزارة إن إنجاز المحاكم العامة والجزائية والضمان والأنكحة، والتي وردت من أعمال بلغ 883,690 المنجز منها 739,098 وقد صادقت المحاكم على عقود الزواج وعددها 160,271 عقدا.. كما بلغت إجمالي صكوك الطلاق والخلع وفسخ النكاح الصادرة من المحاكم (34,490) صكا، أما إنجازات كتابات العدل فبلغت (2,162,735) صكا متنوعا بين صكوك تملك ووكالات وكفالات ورهونات وإقرارات ونحوها.

الفريق المحرج: الزي والشكل الجديد للدوريات الأمنية خلال شهر

إطلاق المرحلة الثانية للحملة الأمنية التصحيحية للمخالفين الشهر المقبل

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 27 ربيع الاخر 1436هـ - 16 فبراير 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150216/Con20150216753386.htm

منصور الشهري (الرياض)

أصدر صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف ولي ولي العهد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية أوامره بالبدء في المرحلة الثانية من الحملة الأمنية التصحيحية لمخالفي أنظمة الإقامة والعمل والتي ستنطلق الشهر المقبل.

وأوضح مدير الأمن العام الفريق عثمان المحرج بعيد رعايته أمس في مقر مدينة التدريب الأمن العام بالرياض، حفل تخريج 275 ضابطا من عدد من الدورات التأهيلية للضباط الجامعيين في عدد من القطاعات الأمنية، أن سمو ولي ولي العهد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية وجه بانطلاق المرحلة الثانية من الحملة الأمنية التصحيحية لمخالفي أنظمة الإقامة والعمل مع بداية الشهر المقبل، مشددا على أن الحملة مستمرة يوميا وتطبق الأنظمة والتعليمات بحق المخالفين بالتعاون مع القطاعات الأخرى من المديرية العامة للجوازات والسجون وتسير وفق توجيهات القيادة الرشيدة ووفق استراتيجية مرسومة لها.

وأكد المحرج أن الحملة الأمنية التصحيحية أتت بنتائج إيجابية وذلك بتسجيل انخفاض في معدل الجريمة، مبينا أن المواطنين بدأوا يلمسون نتائج الحملة ولله الحمد.

وحول تطبيق الزي الجديد لرجال الدوريات الأمنية ومركباتهم قال مدير الأمن العام الفريق عثمان المحرج (نحن في المرحلة الأخيرة لإطلاق الشكل والزي الجديد للدوريات الأمنية وستكون المرحلة الأولى في منطقة الرياض خلال الشهر القادم، تليها منطقة مكة المكرمة ثم المنطقة الشرقية، تليها مناطق المملكة كافة).

وعن المباني المستأجرة لمراكز وإدارة الشرط أوضح الفريق المحرج قائلا «إن مراكز وإدارات الشرط للأمن العام مدرجة ضمن مشروع خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز -رحمه الله- لتطوير المقرات الأمنية، وهناك أكثر من 600 موقع للأمن العام ينتظر استلامها خلاف المباني التي سبق أن تم استلامها، وتوجه وزارة الداخلية خلال الفترة القادمة التحول لمبان حكومية نموذجية ذات بنية تحتية تتناسب مع مهام العمل الأمنية، مؤكدا أنه خلال السنتين القادمتين ستكون جميع مباني الأمن العام حكومية حديثة بإذن الله».

من جهة أخرى ألقى مدير الأمن العام الفريق عثمان المحرج كلمة موجهة لـ 275 ضابطا من الخرجين أكد فيها للخرجين أن عملية التعيين لهم ستكون وفق الأنظمة وحسب الأقدمية ولن تكون هناك مجاملات في التعيينات، حيث سيمنحون إجازة لمدة أسبوع ثم العودة لمقر مدينة تدريب الأمن العام لاستلام توزيعهم وقرارات تعييناتهم وبشكل واضح للجميع.

الحياة AL HAYAT

17 شرطاً للسداد عن المطالبين بحقوق خاصة... واستثناء النساء من "السجن"

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 28 ربيع الاخر 1436هـ - 17 فبراير 2015م

اضغط هنا

الدمام – فاطمة آل دبيس

وضع ولي ولي العهد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الأمير محمد بن نايف، 17 شرطاً للسداد عن السجناء ضمن الحقوق الخاصة، الذين صدر لهم عفو ملكي أخيراً. إلا أن توجيه ولي ولي العهد (اطلعت «الحياة» على بنوده) استثنى النساء من بعض بنوده وضوابطه.

وأوضحت مصادر لـ «الحياة» أن الشروط أوجبت أن تكون «الديون ثابتة على المدين بحكم قضائي مكتسب القطعية، وأن تكون الديون ترتبت على المدين بسبب عمل مشروع، وأن يكون المدين سجيناً أو سبق سجنه بسبب الديون المطالب بها قبل 9-4-1436هـ (تاريخ إصدار الأمر الملكي)، وأن يكون السجن بعد صدور الحكم. فيما يُستثنى من شرط السجن النساء المطالبات بعوض الخلع أو الطلاق أو فسخ النكاح، أو بدفع أجرة سكن ونحو ذلك».

كما شملت الضوابط «ألا يكون الدين موثقاً برهن أو ضمان مالي، وألا يكون المدين مماطلاً، أو متلاعباً بأموال الناس، أو متهرباً قبل الحكم أو بعده، وأن يثبت إعسار المدين في مواجهة جميع أصحاب الديون، وإذا كان إعساره تم في مواجهة

بعضهم، فقضى الأمر بإلحاق قناعة الباقين بإعساره في صك الإعسار، وألا تكون الديون بسب جريمة، ولا تكون الديون بسب كفالة حضورية وغرمية».
وتضمنت الشروط كذلك «أن يكون طرفا المديونية أو أحدهما سعودياً، وأن يكون الدين ترتب داخل المملكة، إذا كان المدين أجنبياً، وإذا ترتب الدين على المواطن السعودي الموجود في الخارج، فيشترط أن يكون سجيناً أو مفرجاً عنه بكفالة، وممنوعاً من مغادرة البلد التي هو فيها قبل السداد، وأن يرافق إقرار المدين والدائن بالمتبقي من الدين، وألا يكون للمدين معاملة في الانتظار للسداد عنه بناء على الأوامر الملكية، وألا يكون تم السداد عن المدين سابقاً بموجب تلك الأوامر وعاد في ديون جديدة». وأوضح توجيه وولي ولي العهد شروط السداد عن السجناء المطالبين بالديات المترتبة على حوادث السير «بأن تكون الحادثة وقعت قبل القرار الملكي، وأن تثبت الدية بصك شرعي، ويثبت إعسار المدين عن دفع الدية، وألا يكون طرفا المديونية أو أحدهما سعودياً، وألا يكون السائق ارتكب الحادثة وهو في حالة سكر، أو تحت تأثير مخدر أو هرب، أو تجاوز إشارة مرورية، أو لم يسعف المصاب، أو لم يخبر الشرطة بالحادثة. فيما يعفي المدين المتوفى من شرط التوقيف والربط بالكفالة في حال حياته، ومن شرط ثبوت الإعسار شرعاً. على أن تتوافر بقية الشروط. وأن يكون الحكم صدر قبل تاريخ صدور الأمر الملكي سواء في حياة المدين أم بعد وفاته، ما دام أن الحكم أثبت الديون في ذمة المتوفى، على أن يثبت شرعاً أن المدين لم يخلف تركة يمكن سداد الدين أو بعضه منها».
ووضع التوجيه الحد الأعلى لما يتم سداده من المكرمة الملكية بمبلغ مليوني ريال شريطة التنازل، عما زاد عن ذلك، وأن يتم التهميش على صكوك المديونية بهذا التنازل، وأن يكون تنازل الدائن عما يزيد عن مليونين مبدئياً بإقرار من الدائن المحكوم له، وأن يوقع التنازل أمام موظفين اثنين، ويختم الإقرار رسمياً». كما أوضح توجيه ولي ولي العهد الشروط العامة للتنفيذ، وتشمل «تكليف لجنة برئاسة مختص من الإمارة، يختاره أمير المنطقة، وعضو من الحقوق المدنية، وآخر من سجون المنطقة، لدرس المعاملات والتثبت من الشروط. وترفع جميع المطالبات المترتبة على كل مدين تتوافر فيه الشروط في معاملة واحدة، وتحرر الشيكات باسم المدين مناولة لرئيس المحكمة التي صدر الحكم في دائرتها. وتتولى المحكمة صرف المبلغ للدائنين المشمولين بالسداد بحسب استحقاق كل منهم».

"الشورى".. غموض "التقاعد" يعطل تعديل نظامه طوال 10 أعوام

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 28 ربيع الاخر 1436هـ - 17 فبراير 2015م
اضغط هنا

الرياض – خالد العمري
ظل الغموض السمة البارزة في انتقادات أعضاء مجلس الشورى لأداء المؤسسة العامة للتقاعد، مشددين على ضرورة تعديل نظام التقاعد المدني الذي مضى عليه 43 عاماً بشكل كامل، مشيرين إلى أن معظم المتقاعدين محرومون، ويعانون بسبب هذا النظام الذي لا يحقق لهم العدالة الاجتماعية.
وقبل أن يتهم العضو الدكتور خضر القرشي المؤسسة بـ«الكذب» في ما قالته عن نسبة الراضين عن أدائها، قال إن المجلس كلما حاول تغيير النظام قدّموا «فزاعة» الدراسات الإكتوارية، متسائلاً بصوت عالٍ: «لماذا لم نرَ في المجلس نظام المؤسسة الجديد، وما ذُكِر عن وجود 13 دراسة إكتوارية قامت بها المؤسسة على مدى 10 أعوام.. أرونا ما لديكم لتطمئن قلوبنا».
وشكك القرشي في نسبة الرضا الواردة في تقرير المؤسسة السنوي، والبالغة 87 في المئة، بسبب أن أفراد عينة البحث لا يتجاوز عددهم 5 آلاف مواطن فقط، مضيفاً: «وهذه نسبة يمكن اختيارها والتلاعب بنتيجتها».
ولم يكن القرشي الوحيد - في جلسة الشورى أمس - الذي طالب بإعادة النظر في نظام مؤسسة التقاعد، وتخفيف معاناة المواطنين من شح المعاشات، أو حرمان الأبناء منها في حالة وفاة الوالدين، إلا أنه كان الأبلغ طرحاً، إذ استخدم في

مداخلته مفردات بسيطة بعيدة عن الكلام المنمّق، في معرض تأييده لمقترحين تقدم بهما أعضاء في المجلس لتعديل نظام التقاعد الحالي.
وأعاد القرشي للأذهان تجربة مماثلة لتعديلات في نظام التقاعد تقدّمت بها مجموعة سابقة من أعضاء الشورى في عام 1426هـ، اختفت التعديلات بعد ذلك بشكل مريب، خصوصاً وأن المجلس وافق حينها على ملاءمتها للدراسة. لافتاً إلى أن مؤسسة التقاعد منذ ذلك الحين وهي تذكّر في كل تقاريرها السنوية بوجود نظام جديد قيد الدرس، إضافة إلى أنهم يرددون في التقارير قيامهم بـ13 دراسة اكتوارية تدفع للتنبؤ بإفلاس صناديق التقاعد مستقبلاً.
واستطرد القرشي ساخراً، بالقول: «يخوفوننا بفزاعة الدراسات الإكتوارية، ولم نرَ منها شيئاً، يجب أن يعملوا على زيادة استثماراتهم عوضاً عن ذلك»، واصفاً تعثر صدور هذا النظام بـ«الولادة المتعسرة».
وعند سؤال «الحياة» للقرشي عن المسؤول عن هذا التعثر، أجاب: «لا أعرف من المسؤول، نحن نقوم بعملنا، صناديق التقاعد يستفيد منها الناس، ودورنا يكمن في المحافظة عليها، وللمحافظة عليها لابد من معرفة ما فيها، نريد أن نرى دراساتهم واستثماراتهم»، مستدلاً بقصة إبراهيم عليه السلام مع ربه حين طلب أن يريه كيف يُحيّ الموتى كي يطمئن قلبه.
وعن السيناريوهات المحتملة لمصير التغييرات المقترحة على نظام التقاعد، ومنها رفع الحد الأدنى للمعاشات التقاعدية، أوضح القرشي أن النظام يجبر مؤسسة التقاعد على تقديم تفسير مقنع للجنة الشورية المكلفة بدرس مقترحات التعديل، فإما أن يطلعوهم على النظام الجديد الذين يزعمون، وإما أن تمضي اللجنة في تقديم التعديلات اللازمة لإقرارها في الشورى.
وتمنى ألا تكون التعديلات المقترحة مثل سابقتها قبل 10 أعوام، مطالباً بالنظر في النظام كتلة واحدة عوضاً عن تعديله، وكأنه «لعبة ضومنة» – على حد وصفه، قبل أن يختم مداخلته بذكر حالات لمواطنين يعانون سلب حقوقهم من المعاشات التقاعدية، وأنه أمر لا يجب السكوت عليه – بحسب تعبيره.
وفي السياق ذاته، أبدت العضوتان حياة سندي وسلوى الهزاع اعتراضهما على أحد المقترحات المطالب بخفض سن التقاعد إلى 55 عاماً، لأنه يحرم المرأة من فرصة تقلد مناصب قيادية.
واعتبرت العضوتان هذا المقترح إجحافاً في حق الطبيبات على وجه الخصوص، ما دعا العضوين أحمد الزيلعي وخضر القرشي إلى تأييدهن، وأنهما لا يرون فرقاً بين النساء والرجال.
وأضاف الزيلعي :لا أرى أن يكون التشريع للرجال مختلفاً عن التشريع للنساء».
اللغة العربية «تسقط».. لضعف نظامها!
< لم ينجح العروبيون من أعضاء مجلس الشورى السعودي في الدفاع عن نظام لحماية اللغة العربية، بعد أن سقط مدوياً جراء تهلهل مواده وضعفها قانونياً، ما يصعب تطبيقها على أرض الواقع - بحسب الدكتور عبدالله الجغيمان، والذي سخر من العقوبات الواردة في النظام لمن يخالف بنوده، والبالغة 1000 ريال.
وتعددت مبررات أعضاء الشورى عن أهمية وجود نظام يحمي اللغة العربية، ومنها ما قاله الدكتور عبدالله الفيفي عن طلاب جامعته: «بعضهم لا يكادون يكتبون أو ينطقون بها (يعني اللغة العربية) من دون لحن»، فيما استعرض الدكتور سلطان السلطان رحلاته من الأندلس إلى المشرق لضرورة نشر اللغة. ومع كل المحاولات اليائسة لتأييد اللغة، إلا أنه سقط النظام، ولم ينجح العضوان الدكتور راشد الكثيري والدكتور سالم القحطاني في أن يقنعا رئيس الجلسة الدكتور محمد الجفري بأن يعدُل المجلس عن رأيه، وأن يعيد النظام للمزيد من الدراسة، لكي لا يقال عن الشوريين في الإعلام بأنهم لا يريدون حماية اللغة – على حد قولهما.
وبلغة هادئة، ردّ الجفري على العضوين بأن نظام عمل المجلس يكفل حق الاعتراض على التصويت لاحقاً، مذكّراً بأن النظام وُلِد في المجلس، ولن ينتقد أحد آلية عمله.

• تعليم جازان" تعفي مدير مدرسة عنّف طالبين

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 28 ربيع الاخر 1436هـ - 17 فبراير 2015م
اضغط هنا

59

حقوق الإنسان في الصحافة

جازان - يحيى الخردلي
وجّه المدير العام للتربية والتعليم في منطقة جازان عيسى الحكمي بإعفاء مدير مدرسة من منصبه، ونقله إلى مدرسة أخرى، إثر ثبوت تعنيفه لطالبين.
وأوضحت «تعليم جازان» عبر بيان صحافي أمس، أن الإعفاء كان بسبب مخالفة المدير للأنظمة والتعليمات، وقيامه بضرب طالبين من طلاب مدرسته في الوقت الذي تنص لوائح وزارة التعليم على منع الضرب في المدارس.
وأكدت أهمية استخدام الأساليب التربوية السليمة، والحوافز الإيجابية للطلاب، والابتعاد عن ممارسة العنف أو الإيذاء النفسي.
القبض على 4 شبان اعتدوا على معلم
< أعلن المتحدث الرسمي بإمارة منطقة المدينة المنورة وهيب السهلي في بيان صحافي أمس، أن الأجهزة الأمنية تمكنت من القبض على أربعة أشخاص، اعتدوا على أحد المعلمين بقرية النشيفة التابعة لمحافظة العلا، الخميس الماضي.
وكان المعلم الذي يعمل بمدرسة أبي عبيدة في قرية النشيفة، تعرض للضرب وتمزيق ملابسه أمام طلابه من جانب مجموعة من الشبان من دون معرفة الأسباب والدوافع الحقيقية وراء ذلك.
وتداول نشطاء حقوقيون عبر موقع التواصل الاجتماعي «تويتر»، مطالبات بفرض أنظمة وقوانين صارمة تكفل حصول المعلم على كافة حقوقه، إذ قال بعض المغردين إن المعلم بحاجة ماسة إلى استحداث وتفعيل أنظمة من الجهات المعنية تعمل على حمايته، وإعادة هيبته في الوسط التعليمي حفاظاً على منتوج العملية التربوية والتعليمية، لا سيما مع تكرار حوادث الاعتداءات عليه في الآونة الأخيرة.

الحياة AL HAYAT

"العدل" و"الشؤون الاجتماعية" تعالجان تزايد "المهجورات" و"المعلّقات"

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 28 ربيع الاخر 1436هـ - 17 فبراير 2015م
اضغط هنا

الرياض – فداء البديوي
علمت «الحياة» أن وزارتي العدل والشؤون الاجتماعية تدرسان الأسباب المؤدية إلى تزايد حالات الهجر والتعليق للزوجات، وأنهما تهدفان للتوصل إلى وضع إجراءات مناسبة لمعالجة الهجر والتعليق.
وكشفت مصادر عدلية رفيعة المستوى لـ«الحياة» عن سعي الوزارتين إلى بحث تزايد قضايا الهجر بشقيها المالي والمعنوي في الدوائر القضائية، موضحة أن من أبرز الإشكالات مطالبات المهجورات والمعلقات بالحصول على صكوك إعالة للاستفادة من الضمان الاجتماعي.
وبحسب المصادر، فإن وزارتي مشكلة العدل والشؤون الاجتماعية في القضايا المشابهة تكمن في إثبات حالات الهجر وحالات التلاعب والتحايل التي تنشأ عن ادعاء الهجران.
من جهته، عزا مدير إدارة الخدمة الاجتماعية في وزارة العدل الدكتور ناصر العود توجُّه وزارتي العدل والشؤون الاجتماعية لمعالجة قضايا الهجر إلى الحد من التلاعب، وإرباك العمل في المحاكم ووكالات الضمان الاجتماعي.
وقال العود في حديثه لـ«الحياة»: «نسعى إلى إيجاد حلول عملية لهذه المشكلة، انطلاقاً من الاهتمام بالخدمة الاجتماعية للمواطنين والمواطنات، ومنحهم حقوقهم المكفولة شرعاً ونظاماً، وفقاً للتوجيهات العليا».
وقد عقد فريق العمل المكوّن من الجهتين لدرس الظاهرة أول اجتماعاته أمس، إذ مثّل وزارة العدل الشيخ سعد الحقباني، ومدير إدارة الخدمات الاجتماعية الدكتور ناصر العود، والمستشار بالإدارة العامة للخدمات الاجتماعية عبدالرحمن الخراشي، فيما مثل وزارة الشؤون الاجتماعية من وكالة الضمان الاجتماعي المدير العام للبرامج المساندة سعد الشايقي، والمدير العام للمشاريع الإنتاجية صالح الدخيل، والمدير العام لإدارة البحث الاجتماعي سعد القريني، ومساعده محمد

الشهري، ومديرة مكتب الضمان الاجتماعي النسوي في الرياض أسماء الخميس، ومساعدتها نوال العلاوي، ومديرة مكتب الضمان الاجتماعي النسوي في جدة نجلاء عبدالوهاب.
يذكر أن ظاهرة التعليق والهجر محرمة شرعاً كونه يعتبر شكلاً من أشكال العضل، وتتمثل المشكلة في خلاف بين زوجين يؤدي إلى هجر الرجل زوجته من دون تطليقها، أو التكفل بنفقتها، ما يؤدي لتحولها إلى امرأة «شبه مطلقة»، على رغم أن هذا الفعل يتعارض مع الفقه الإسلامي الذي يحدد هجر الرجل زوجته في مدة زمنية لا تتجاوز ثلاثة أيام.
وفيما يصنف علماء الاجتماع ظاهرة المعلقات بالحالة الشاذة اجتماعياً كونها تخرج عن دائرة التصنيفات المعروفة بعزباء، أو متزوجة، أو مطلقة، أو أرملة، يعزو قانونيون وقضاة سبب طول مدة تداول هذا النوع في المجالس القضائية إلى سعي القضاة للإصلاح بين الجانبين، وإرجاع المياه إلى مجاريها.

وزير العدل يطّلع
على خطوات مشروع الملك عبدالله

{ الرياض – «الحياة»
> تفقّد وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء المكلف الشيخ الدكتور وليد بن محمد الصمعاني مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير مرفق القضاء في الرياض أمس، للاطلاع على خطوات عمل المشروع.
وأوضحت «العدل» عبر بيان صحافي، أن وزير العدل اطّلع على آليات هندسة الإجراءات في المحاكم وكتابات العدل، والمؤشرات التفاعلية للقضايا ونسبها إلكترونياً لجميع الدوائر الشرعية، إضافة إلى مركز الترجمة الفورية عبر الشبكة الإلكترونية.
كما زار مركز المعلومات العدلية، وشاهد عرضاً مرئياً عن المراحل التي وصل إليها في تقديم الخدمات التقنية للجهات العدلية.
وفي سياق آخر، بحث وزير العدل الشيخ الدكتور وليد الصمعاني مع وكلاء وزارة العدل، أهم الحاجات ومتطلبات دعم الوكالات، والأساليب والوسائل المقترحة التي من شأنها تحسين مستوى أدائها، وتسريع وتيرة العمل في أعمالها كافة.
وجرى خلال اللقاء مناقشة بعض الأمور المتعلقة بالشأن العدلي والإداري، واستعراض الجهود التي تضطلع بها كل وكالة بحسب اختصاصاتها.
وأكّد وزير العدل خلال اللقاء أهمية استحضار المسؤولية الملقاة على عاتقهم، وحثهم على مواصلة الجهود لمسيرة التطوير التي تشهدها البيئة العدلية بمختلف كياناتها في ظل النهضة التنموية التي تشهدها المملكة.

مجلس الوزراء يقر إحلال مسمى "القوات العسكرية" بدلاً من "القوات المسلحة"

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 28 ربيع الاخر 1436هـ - 17 فبراير 2015م
اضغط هنا

الرياض - «الحياة»
وافق مجلس الوزراء برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز خلال الجلسة التي عقدها بعد ظهر اليوم (الإثنين)، في قصر اليمامة بمدينة الرياض على إحلال عبارة "القوات العسكرية" محل عبارة "القوات المسلحة" وإحلال عبارة "بأمر من القائد الأعلى لكافة القوات العسكرية" محل عبارة "بأمر من القائد الأعلى للقوات المسلحة".
وفي مستهل الجلسة، أطلع خادم الحرمين الشريفين، مجلس الوزراء على فحوى المحادثات التي أجراها مع أمير دولة الكويت الشيخ صباح الأحمد الصباح وولي عهد المملكة المتحدة أمير ويلز، وعلى مضامين الرسالة التي تلقاها من رئيس جمهورية الجزائر الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة، والاتصال الهاتفي الذي تلقاه من ملك مملكة إسبانيا فيليب السادس،

وتناولت جميعها مجمل الأحداث الإقليمية والدولية، والعلاقات الثنائية بين المملكة وتلك الدول الشقيقة والصديقة وسبل تعزيزها.
واستعرض المجلس بعد ذلك جملة من التقارير حول مجريات الأحداث ومستجداتها في المنطقة والعالم، ونوه بجهود المجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية وما صدر عنه من قرارات في اجتماعه الاستثنائي بالرياض السبت الماضي بشأن الوضع في الجمهورية اليمنية، مجدداً إدانته ورفضه المطلق للانقلاب الحوثي وكل ما يترتب عليه، مشدداً على أهمية دعم جهود القوى اليمنية التي تسعى بطرق سلمية لاستئناف العملية السياسية وفقاً لمرجعية المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية ومخرجات الحوار الوطني اليمني، وعلى ضرورة مساعدة الشعب اليمني الشقيق للخروج من هذه الأحداث الخطيرة بما يحافظ على أمن واستقرار ووحدة اليمن.
كما أعرب المجلس عن إدانته واستنكاره للعمل الإجرامي الذي قام به تنظيم "داعش" الإرهابي بقتل 21 قبطياً مصرياً في مدينة درنة (شمال شرقي ليبيا) أمس (الأحد)، معبراً عن بالغ تعازيه لرئيس جمهورية مصر العربية عبدالفتاح السيسي وللحكومة المصرية ولذوي الضحايا وللشعب المصري الشقيق.
كما رحب بصدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2199 القاضي بتجفيف منابع تمويل الإرهاب وتشديد الرقابة على المناطق الخاضعة لسيطرة الإرهابيين، ومحاصرة مصادر تمويل التنظيمات الإرهابية، مؤكداً أن المملكة في مقدم الدول التي دعت إلى محاربة الإرهاب ونبذه وتجريم مؤيديه وداعميه.
وناقش المجلس بعد ذلك عدداً من الموضوعات في الشأن المحلي، منوهاً بعقد المؤتمر السعودي لطب الطوارئ والمؤتمر العلمي العالمي السادس والعشرين لأمراض القلب ودورهما العلمي والبحثي في عملية التطوير المستمرة للقطاع الصحي في المملكة.
واطلع المجلس على الموضوعات المدرجة على جدول أعمال جلسته، ومن بينها موضوعات اشترك مجلس الشورى في دراستها، كما اطلع على ما انتهت إليه كل من هيئة الخبراء بمجلس الوزراء واللجنة العامة لمجلس الوزراء في شأنها، وانتهى المجلس إلى ما يأتي:
أولاً: بعد الاطلاع على المعاملة المرفوعة من مجلس الخدمة العسكرية، قرر مجلس الوزراء ما يلي:
1 - إحلال عبارة "القوات العسكرية" محل عبارة "القوات المسلحة" حيثما وردت في كل من: نظام خدمة الضباط ونظام خدمة الأفراد ونظام التقاعد العسكري، وكذلك في الأنظمة والأوامر والمراسيم الملكية والقرارات واللوائح ذات الصلة ما لم يكن الحكم الوارد في أي منها مقصوراً على القوات المسلحة في وزارة الدفاع فقط.
2 - تعديل الفقرة (ج) من المادة (الثانية) من نظام خدمة الضباط، لتصبح بالنص الآتي: "القوات العسكرية: تشمل كافة القوات العسكرية".
3 - إحلال عبارة "بأمر من القائد الأعلى لكافة القوات العسكرية" محل عبارة "بأمر من القائد الأعلى للقوات المسلحة"، حيثما وردت في نظام خدمة الأفراد، والأنظمة والأوامر والمراسيم الملكية والقرارات واللوائح ذات الصلة.
ثانياً: بعد الاطلاع على المعاملة المرفوعة من وزارة الداخلية، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى الرقم (129/ 69) وتاريخ 25/ 1/ 1436هـ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على اتفاق بين المملكة العربية السعودية ومملكة إسبانيا للتعاون في المجالات الأمنية ومكافحة الجريمة، الموقع عليه في مدينة جدة بتاريخ 19/ 7/ 1435هـ. وقد أعد مرسوم ملكي بذلك.
ومن أبرز ملامح هذا الاتفاق:
1 - يتعاون الطرفان في حفظ الأمن ومكافحة الجريمة بجميع أشكالها، ومنها الجرائم المتعلقة بالإرهاب وتمويله ودعمه، وجرائم التهريب بجميع أنواعه.
2 - يتعاون الطرفان - ضمن إطار الاتفاق - على تقديم المساعدة وتبادل المعلومات في عدد من الأمور، ومنها البحث والتعرف على المفقودين أو الأشخاص الذين يعتقد أنهم توفوا، والإرهاب والجماعات الإرهابية ومنظماتها.
ثالثاً: قرر مجلس الوزراء الموافقة على انضمام الهيئة العامة للغذاء والدواء إلى عضوية اللجنة الوطنية لمكافحة التبغ، المنشأة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 46 وتاريخ 1/ 2/ 1428هـ.
رابعاً: وافق مجلس الوزراء على تعيين الأستاذ عبدالعزيز بن صالح الفريح عضواً في مجلس إدارة شركة السوق المالية السعودية (تداول) ممثلاً لمؤسسة النقد العربي السعودي.
خامساً: وافق مجلس الوزراء على إضافة ممثل من اللجنة الوطنية لآلية التنمية النظيفة المشكّلة بمقتضى الفقرة (1) من قرار مجلس الوزراء الرقم (208) وتاريخ 22/ 6/ 1430هـ إلى عضوية مجلس البيئة المنشأ بموجب الفقرة (2) من البند (أولاً) من قرار مجلس الوزراء الرقم (22) وتاريخ 29/ 1/ 1430هـ.
سادساً: وافق مجلس الوزراء على تعيينات على وظيفة (سفير) و (وزير مفوض) والمرتبتين الخامسة عشرة والرابعة عشرة، وذلك على النحو التالي:
1 ـ تعيين عبدالله بن صالح بن عبدالله العواد على وظيفة (سفير) في وزارة الخارجية.

2 ـ تعيين محمد بن عبدالله بن عبدالكريم المعجل على وظيفة (مستشار لشؤون المياه) بالمرتبة الخامسة عشرة في وزارة المياه والكهرباء.
3 ـ تعيين عبدالله بن مضيف بن ضيف الله الطلحي على وظيفة (وزير مفوض) في وزارة الخارجية.
4 ـ تعيين علي بن عبدالله بن عمر باهيثم على وظيفة (وزير مفوض) في وزارة الخارجية.
5 ـ تعيين منصور بن عواد بن محمد خريشي على وظيفة (وزير مفوض) في وزارة الخارجية .
6 ـ تعيين عبدالله بن محمد بن ناصر بن رشيدان على وظيفة (وزير مفوض) في وزارة الخارجية.
7 ـ تعيين طلق بن فيحان بن بتَّاع العتيبي على وظيفة (مدير الشؤون الإدارية والمالية) بالمرتبة الرابعة عشرة في وزارة الداخلية.
كما اطلع مجلس الوزراء على تقرير سنوي للهيئة العامة للطيران المدني عن العام المالي (1433/ 1434هـ)، وأحاط المجلس علماً بما جاء فيه، ووجه حياله بما رآه.

مجلس الشؤون الاقتصادية الخطوة الأولى للتعامل مع المشكلة

وجود 11 مليون أجنبي يفشل جهود تقليص معدلات بطالة السعوديين

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 28 ربيع الاخر 1436هـ - 17 فبراير 2015م
http://www.alriyadh.com/1022456

الرياض - فهد الثنيان
كشفت مصلحة الإحصاءات العامة عن ارتفاع معدل البطالة بين السعوديين إلى 11.7% بنهاية عام 2014 مقارنة ب11.5% نهاية عام 2013، وأشارت إلى أن نسبة البطالة بين الإناث السعوديات بلغت بنهاية العام الماضي 32.8%، بينما بلغت نحو 5.9% بين الذكور. وتعليقا على ذلك قال المستشار الاقتصادي فضل البوعينين إن جهود التوظيف لخفض معدلات البطالة فشلت برغم الجهود الكبرى لمعالجتها؛ وحجم التوظيف الذي تدعيه وزارة العمل؛ برغم تحفظنا على تلك الوظائف التي تخلق واقعاً جديداً للبطالة المقنعة.
وأوضح أن جهود وزارة العمل لم تنجح في خفض معدلات البطالة؛ وهذا يقودنا إلى السؤال الأهم؛ وهو هل تستمر الوزارة في تنفيذ برامجها الحالية أم أن تقوم بمراجعتها؛ والإبقاء على الجيد منها؛ واستبدال غير المجدي ببرامج أكثر قدرة على توظيف السعوديين؛ ومعالجة أزمة البطالة.
ولفت بهذا السياق إلى أن وزارة العمل في حاجة ماسة لمراجعة برامجها بشكل شامل؛ فهي من جهة لم تنجح في خفض عدد العمالة الأجنبية في السوق والذي ارتفع بشكل كبير برغم برامج التصحيح والترحيل والحد من التأشيرات؛ حتى وصل إلى 11 مليون أجنبي؛ ومن جهة أخرى لم تنجح في تقليص معدلات البطالة؛ ما يعني أنها لم تحقق أهدافها الرئيسة، فالبطالة بين السعوديين وصلت إلى 11.7% بنهاية عام 2014 مقارنة ب11.5% نهاية عام 2013.
وحول أبرز الخطوات لتقليص معدلات البطالة خلال 2015، قال البوعينين إن إنشاء مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية ربما كان الخطوة الأولى لإعادة تشكيل إستراتيجية التعامل مع أزمة البطالة؛ وندرة الوظائف الحقيقية في القطاع الخاص، وأن ما نحتاجه لتقليص معدلات البطالة هو خلق مزيد من الوظائف في القطاع الخاص؛ إضافة إلى إحلال السعوديين في الوظائف المتوسطة والعليا المشغولة بالأجانب، كما أننا في حاجة ماسة إلى خلق قطاعات قادرة على استيعاب النساء؛ وخفض بطالتهن المرتفعة.

وأشار بهذا الخصوص إلى أن الخطوات المنوطة بوزارة العمل هي خفض تدفق الأجانب بشكل يسهم في تجفيف السوق من الفائض الكبير؛ إضافة إلى تطبيق سياسة الإحلال المباشر؛ وذلك بأن تقوم الوزارة بحصر الوظائف الوسطى والعليا في القطاع الخاص؛ وحصر طالبي الوظائف من السعوديين وبالتالي المواءمة بينهم؛ وتنفيذ عملية الإحلال؛ إضافة إلى فرض برامج تدريب وتأهيل السعوديين على القطاع الخاص؛ وتبني إستراتيجية أرامكو في تأهيل السعوديين لشغل الوظائف المشغولة بأجانب من خلال التدريب الموجه؛ وهذا لو طبق لأمكن خفض البطالة الحالية بنسبة كبيرة.

واعتبر أن خلق الوظائف الحقيقية في القطاع الخاص تحتاج إلى رؤية شاملة تؤدي إلى خلق إستراتيجية صناعية متكاملة تسهم في تنويع قطاعات الإنتاج؛ والتوسع فيها بما يساعد على خلق مزيد من الوظائف في مناطق المملكة.

ولفت إلى أن التوسع في الاستثمارات الصناعية في جميع مناطق المملكة؛ إضافة إلى القطاعات السياحية؛ والتجارية بحسب نوعية المناطق المستهدفة سيوفر لنا قطاعات متكاملة في المناطق والمحافظات والمدن تسهم في خلق وظائف متنوعة وفرص استثمارية مختلفة للسعوديين.

وزير العدل يتفقد مشروع تطوير القضاء ويجتمع بالوكلاء

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 28 ربيع الاخر 1436هـ - 17 فبراير 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150217/Con20150217753602.htm

سعود الخزيم (الرياض)

تفقد وزير العدل الشيخ الدكتور وليد بن محمد الصمعاني مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير مرفق القضاء، واستمع إلى شرح عن خطوات العمل فيه، واطلع على آليات هندسة الإجراءات في المحاكم وكتابات العدل، والمؤشرات التفاعلية للقضايا ونسبها إلكترونيا لجميع الدوائر الشرعية، إضافة إلى مركز الترجمة الفورية عبر الشبكة الإلكترونية.

عقب ذلك تفقد الوزير مركز المعلومات العدلية، وشاهد عرضا مرئيا عن المراحل التي وصل إليها في تقديم الخدمات التقنية للجهات العدلية.

وفي سياق متصل اجتمع وزير العدل في مكتبه بوكلاء الوزارة، ودار النقاش حول عدد من الأمور المتعلقة بالشأن العدلي والإداري، واستعراض الجهود التي تضطلع بها كل وكالة بحسب اختصاصاتها. كما تم خلال اللقاء بحث أهم الاحتياجات ومتطلبات دعم الوكالات، والأساليب والوسائل المقترحة التي من شأنها تحسين مستوى الأداء بها، وتسريع وتيرة العمل في أعمالها كافة.

وأكد د. الصمعاني على وكلاء الوزارة بضرورة استحضار المسؤولية الملقاة على عاتقهم وحثهم على مواصلة الجهود لمسيرة التطوير التي تشهدها البيئة العدلية بمختلف كياناتها في ظل النهضة التنموية التي تشهدها المملكة.

كشف عن إيقاف مستشفيين ومركز كلى.. رئيس مركز القيادة والتحكم لـ"عكاظ":

لن نتردد في إغلاق أي منشأة صحية تتجاهل اشتراطات مكافحة العدوى

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 28 ربيع الاخر 1436هـ - 17 فبراير 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150217/Con20150217753604.htm

محمد داوود (جدة)

أكد لـ«عكاظ» وكيل وزارة الصحة للصحة العامة ورئيس مركز القيادة والتحكم الدكتور عبدالعزيز عبدالله بن سعيد، أن المركز لن يجامل أو يتردد في التوصية بإغلاق أي مستشفى أو منشأة صحية لا تطبق اشتراطات مكافحة العدوى حرفيا، موضحا أنه تم خلال الفترة الماضية إغلاق مستشفيين خاصين ومركز غسيل كلى وجدت لديهم ثغرات عديدة من منطلق أن صحة الإنسان فوق كل شيء، ولا تقبل التهاون، كما أنه ليس من المعقول أن تكون القطاعات الصحية مصدرا للعدوى وهي مخصصة لعلاج وشفاء المرضى.

ولفت إلى أن الصحة ستطلق خلال أيام حملة قوية وكبيرة لمواجهة كورونا تستهدف أفراد المجتمع والقطاعات الصحية وذلك بالتعاون مع جهات حكومية وشركات كبرى من منطلق المسؤولية الاجتماعية التي تحتم على الجميع المشاركة وخصوصا إذا كان الأمر يتعلق بصحة البشر.

وحول زيارة وفد منظمة الصحة العالمية اليوم قال: «الوفد الزائر للرياض سيقف على الجهود التي تبذلها المملكة في مكافحة فيروس كورونا عبر اجتماعات وجولات مفاجئة للمستشفيات»، مبينا أن هذه الزيارة تأتي ستجابة لدعوة من وزارة الصحة وقد سبقتها عدة زيارات رغبة من الوزارة في أن تكون الجهة التقييمية للجهود التي تبذل لمكافحة الفايروس، جهة محايدة تبدي وجهة نظرها وتحدد أوجه القصور إن وجدت وجاهزية واستعدادات مقدمي الخدمة العلاجية لمرضى كورونا والأمراض المعدية بشكل عام في المستشفيات ومدى توفر المعايير والاشتراطات الصحية والتدابير الاحترازية في جانب مكافحة العدوى، بجانب مقارنة التوصيات السابقة بالتوصيات الجديدة التي سيتم الوصول إليها بعد المباحثات والاجتماعات المحددة بين الصحة وفريق منظمة الصحة.

وأشار إلى أن خبراء المنظمة يرون أن المملكة أصبحت لديها خبرة كبيرة في التعامل مع كورونا والفيروسات الأخرى، ونحن بدورنا نطمح أن لا تتبخر هذه الخبرة بل يستفاد منها بشكل إيجابي وكبير في الارتقاء بمستوى العاملين في الصحة من خلال تدريب الممارسين في مكافحة العدوى ومواجهة الأمراض الأخرى فهذه الخبرة ليست محصورة فقط في مكافحة كورونا فقط بل يتعدى الأمر للأمراض المعدية الأخرى، وأيضا الاستفادة من هذه الخبرة في تكريس مفاهيم الثقافة الصحية لدى الممارسين الصحيين وأفراد المجتمع لأن التقيد بالوقاية يجنب الكثير من الأمراض وخصوصا إذا كان الأمر يتعلق بالعدوى. وردا على سؤال «عكاظ» عن ما إذا كان الوضع مطمئنا وتحت السيطرة بالنسبة لكورونا، قال: لا أحبذ تداول كلمة تحت السيطرة والتطمين، ولا أريد أن ينعكس ذلك في بث مخاوف لدى أفراد المجتمع، فالأمر لا يتوقف على وزارة الصحة فقط في مكافحة كورونا وغيرها بل كل الجهات سواء حكومية أو خاصة وعلى مستوى أفراد المجتمع لابد أن تتكاتف وتتعاون في هذا الجانب، فإن تقيدنا بأبسط سبل الوقاية من المؤكد سنحمي أنفسنا والمحيطين بنا من انتقال أي عدوى حتى لو كانت إنفلونزا موسمية، فاتباع السلوك الوقائي هو مطلب ضروري يعزز الكثير من الإيجابيات الصحية على مستوى المجتمع.

وعن استهتار بعض العاملين في الحظائر وخصوصا حظائر الجمال أجاب: «أكرر مجددا أن هذا الاستهتار له انعكاسات سلبية خطيرة وكما أشرت سابقا أن التقيد بالوقاية يجنب الكثير من الإشكاليات، فمع تأكيدي بأن الجمال تراث وله قيمته التاريخية إلا أن الدراسات أوضحت أنها تشكل ناقلا للفيروس، وهناك حالات للأسف أصيبت نتيجة مخالطتها للإبل دون اتخاذ أي إجراء وقائي، وفي هذا الإطار تبذل الصحة وبالتعاون مع الزراعة جهودا كبيرة لتوعية العاملين في الحظائر، وتشدد عبر جولاتها على ضرورة ارتداء الكمامة والقفازات عند التعامل مع المواشي والجمال، فهدفنا الحماية وليس التقليل من شأن الجمال».

التقين نائب الوزير وينشدن النظر في مطالبهن للمّ شمل الأسرة

المعلمات المطلقات والأرامل يطالبن "وزير التعليم" بنقلهن بالقرب من أسرهن

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 28 ربيع الاخر 1436هـ - 17 فبراير 2015م
http://sabq.org/0Fygde

محمد زامل- سبق- الرياض:
استقبل نائب وزير التعليم الدكتور حمد آل الشيخ بمكتبه أمس الأحد، عدداً من المعلمات والإداريات بمبنى الوزارة، بحضور وكيل الشؤون المدرسية الدكتور سعد آل فهيد؛ للمطالبة بنقل المعلمات المطلقات والأرامل ومَن لديهن ظروف طارئة، إلى مقر إقامة عائلاتهن بعد انقضاء عام دراسي على تعيينهن.
وقال عدد من المعلمات والإداريات لـ"سبق": حضرنا صباح أمس لمقابلة وزير التعليم الدكتور عزام الدخيل، لعرض بعض مطالبنا عليه، والتي نأمل تحقيقها؛ لكن ارتباطاته العملية حالت دون ذلك، وحضر نيابة عنه نائب الوزير الدكتور حمد آل الشيخ، الذي استقبلنا واستمع لنا بحضور وكيل الشؤون المدرسية الدكتور سعد آل فهيد".
وأضفن، أن مطالبهن هي أن يتم نقل المعلمات المطلقات والأرامل ومن لديهن ظروف طارئة، إلى مقر إقامة عائلاتهن، بعد انقضاء عام دراسي على تعيينهن ، كما كان يعمل ويطبق في السابق، مع المطالبة بعدم الانتظار لمرور عام واحد على استخراج صك طلاق المعلمة ليتم نقلها.
وناشدت المساعدات الإداريات الدكتور الدخيل، بالنظر في وضعهن ودراسته تحويلهن للتعليمي مع إبقائهن على رأس العمل، وإتاحة الفرصة لهن لإعادة اختبار قياس لمن لم تنجح في السابق، أو تقوم الوزارة بإلحاقهن بدورات مكثفة تكفل لهن الفرصة للتحويل للمسار التعليمي؛ خاصة وأن البعض يحملن شهادات في بعض التخصصات العلمية النادرة والمطلوبة في الميدان التربوي.
وشددن على أن المعلمات يتمنين أن يُسمح لهن بإكمال الدراسات العليا بالتفرغ الجزئي، كما أننا نحتاج توضيحاً رسمياً من الوزارة حول مستقبل الماجستير الموازي، وهل يحق لحامليه إكمال دراسة الدكتواره، أم أنه مجرد استنزاف لأموال المتقدمات والاكتفاء بدرجة الماجستير فقط؟

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

وصفوا المهمة بـ "الصعبة" والانتقال من كرسي النقد إلى العمل

أعضاء حماية المستهلك: صحة ومال وحقوق المستهلكين أولويات سندافع عنها

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 28 ربيع الاخر 1436هـ - 17 فبراير 2015م
http://www.aleqt.com/2015/02/17/article_931864.html

علي بن أحمد من الرياض

أكد أعضاء في المجلس التنفيذي لجمعية حماية المستهلك الجديد، أن الجمعية ستركز في بداية عملها على الأولويات التي تهم المستهلكين، مشددين على حماية ثلاثة مرتكزات أساسية هي "الصحة، المال، والحقوق".

ووصف الأعضاء التعيين في أول مجلس تنفيذي للجمعية بـ "المهمة الصعبة"، وذلك بالانتقال من كرسي النقد والتنظير إلى العمل، وتقديم الخدمات للمجتمع وحمايته من الجشع والغش، بعد أن أصدر وزير التجارة والصناعة قراراً بتعيين تسعة أعضاء في أول مجلس تنفيذي لجمعية حماية المستهلك أمس الإثنين. وقال لـ "الاقتصادية" الدكتور عبيد بن سعد العبدلي أستاذ التسويق في جامعة الملك فهد للبترول والمعادن عضو جمعية حماية المستهلك "ما يميز الجمعية حالياً أن لديها بنية تحتية جيدة، بعد أن دعمت من قبل وزارة التجارة والصناعة وساندت عمل الجمعية، وزرعت الثقة بها".

ووصف العبدلي التعيين بـ "المهمة الصعبة"، داعياً المجتمع والمستهلكين والإعلاميين إلى مساندة الجمعية في أعمالها.

وعن عمل الجمعية في السابق، قال العبدلي "كانت توقعاتنا أكبر من الواقع، ولأسباب في منظورهم لم تمكنهم من العمل بشكل صحيح".

وأضاف "سنجتمع صباح اليوم مع وزير التجارة والصناعة، للتعرف على الأعضاء، ومناقشة خطة العمل، والاستراتيجيات التي سنعمل عليها"، متمنيا أن يكون النظام الجديد للجمعية الذي صدر بقرار من مجلس الوزراء في وقت سابق متلافيا أي قصور كان في النظام السابق.

من جانبه، قال الدكتور فهد بن محمد الخضيري أستاذ وعالم أبحاث في تخصص المسرطنات وعضو جمعية حماية المستهلك "نتطلع من خلال المجلس التنفيذي الجديد للجمعية إلى حماية حقوق المستهلك في ثلاثة مرتكزات "صحته وماله وحقوقه"، موضحاً أن الجمعية ستبدأ بالأولويات وما يهم المستهلكين، ويتساءلون عنه، وحفظ حقوقهم، وحمايتهم من الغش والجشع، قبل أن يكونوا ضحية.

وكان الدكتور توفيق الربيعة وزير التجارة والصناعة أصدر قرارا بتعيين تسعة أعضاء في المجلس التنفيذي لجمعية حماية المستهلك، وذلك بعد صدور قرار مجلس الوزراء (120) بتاريخ 1436/2/23هـ بتعديل تنظيم الجمعية المتضمن قيام وزير التجارة والصناعة بتعيين أول مجلس تنفيذي للجمعية، على أن تكون مدته ثلاث سنوات، وقد تضمن القرار تعيين مجلس إدارة يتكون من تسعة أعضاء هم: الدكتور عبيد بن سعد بن عبيد العبدلي، الدكتور مساعد بن ناصر حمود العتيبي، الدكتور فهد بن محمد عبدالله الخضيري، الدكتور سليمان بن عمر السماحي، الدكتور عثمان بن عبدالعزيز ناصر المنيع، الدكتور رزين بن محمد حمد الرزين، عبدالعزيز بن صالح الخضيري، سليمان بن حمد البطحي، وسعود بن راشد العسكر.

وتهدف الجمعية إلى العناية بشؤون المستهلك ورعاية مصالحه والمحافظة على حقوقه والدفاع عنها، وتبني قضاياه لدى الجهات العامة والخاصة، وحمايته من جميع أنواع الغش والتقليد والاحتيال والخداع والتدليس في جميع السلع والخدمات والمبالغة في رفع أسعارها، ونشر الوعي الاستهلاكي لدى المستهلك، وتبصيره بسبل ترشيد الاستهلاك.

وتعمل الجمعية في سبيل تحقيق أهدافها بتلقي شكاوى المستهلك، المتعلقة بالاحتيال والغش والتدليس والتلاعب في السلع أو الخدمات والمغالاة في أسعارها، والتضليل عن طريق الإعلانات في الصحف وغيرها، ورفع ذلك إلى الجهات المختصة، ومتابعته.
كما تعمل الجمعية على مساندة جهود الجهات الحكومية المعنية بحماية المستهلك، وإبلاغ تلك الجهات بكل ما يمس حقوق المستهلك ومصالحه، وإعداد الدراسات والبحوث، وعقد المؤتمرات والندوات والدورات، وإقامة المعارض ذات العلاقة بنشاط حماية المستهلك، ونشر نتائج تلك الدراسات والبحوث، وذلك وفقًا للأنظمة والتعليمات، وتوعية المستهلك بطرق ترشيد الاستهلاك وتقديم المعلومات والاستشارات الضرورية له، واقتراح الأنظمة ذات الصلة بحماية المستهلك وتطويرها، وتمثيل المستهلك في اللجان والهيئات المحلية والدولية ذات العلاقة بحماية المستهلك، والتعاون معها والمشاركة في أنشطتها المتعلقة بأهدافها، وذلك وفق الإجراءات النظامية المتبعة.

"الداخلية" تضيف "السجن" إلى "الغرامة" على مخالفي "الإقامة" في المرحلة الثانية

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 29 ربيع الاخر 1436هـ - 18 فبراير 2015م
اضغط هنا

الدمام – رحمة ذياب
غلظت وزارة الداخلية العقوبات على أصحاب المنشآت المخالفين لنظام الإقامة وكذلك العمال، بإضافة السجن المتدرج في المدة. ويتزامن ذلك مع قرب انطلاق المرحلة الثانية من حملة تصحيح أوضاع العمالة المخالفة بعد زهاء شهر. فيما كانت العقوبات المعمول بها سابقاً تكتفي بالغرامات المتدرجة في القيمة. إلا أن الوزارة قررت المزج بين السجن والغرامة، وتزدادان مع تكرار المخالفة. ونجحت المرحلة الأولى من الحملة التي طبقت على مدار نحو عام، في تصحيح أوضاع نحو خمسة ملايين عامل. فيما تم ترحيل نحو مليون عامل مخالف.
ودعت وزارة الداخلية جميع المنشآت التي لديها عمالة مخالفة إلى المسارعة بتصحيح أوضاعها، لتلافي التعرض للعقوبات التي تشمل العامل وصاحب المنشأة، وحتى مكاتب الخدمات في حال التأخير في إنجاز المعاملات. وأكد مصدر في الوزارة لـ «الحياة»، التنسيق مع وزارتي العمل والتجارة بشأن الكشف عن التستر، لافتاً إلى «إقرار عقوبات جديدة، تتدرج مع تكرار المخالفة، منها السجن إضافة إلى الغرامات المالية».
وذكر أنه «في حال تشغيل متسلل أو إيوائه أو التستر عليه وتشغيله، أو إذا كان المخالف من الوافدين المقيمين في المملكة، فيعاقب بغرامة قدرها عشرة آلاف ريال والسجن شهراً، مع إنهاء إقامته وترحيله عن المملكة، فيما كانت العقوبة في السابق مقتصرة على الغرامة المالية. وإذا كان المخالف مواطناً فيعاقب في المرة الأولى بغرامة عشرة آلاف ريال والسجن أسبوعين، وفي المرة الثانية بغرامة 20 ألفاً والسجن شهراً، وفي الثالثة بغرامة بـ50 ألفاً والسجن ثلاثة أشهر».
ولم تقتصر العقوبات على العمال والمشغلين، إذ شملت مكاتب الخدمات التي تؤخر المعاملات وتعطل المراجعين، أو تحاول إنهاء المعاملات بطريقة غير نظامية، أو التعامل مع الوافد وليس صاحب العمل، أو مخالفته لأنظمة والتعليمات بتشغيل وافدين في المكاتب لديهم، أو قبول طلبات غير موقعة من أصحاب العمل، أو من طريق غير المفوضين بالتوقيع عنهم، أو غير مكتملة التواقيع والتصاديق المطلوبة عليها، أو تجاوز الأعمال المصرح بالتعقيب فيها، وعلى الأخص تعقيب طلبات استخراج جواز السفر السعودي، أو طلبات الحصول على إقامة لمن قدم بتأشيرة دخول لغرض غير العمل، مع عدم الإخلال بأية عقوبات منصوص عليها في الأنظمة مثل نظام مكافحة التزوير، ونظام مكافحة الرشوة وأنظمة الجوازات والإقامة، في المرة الأولى يُوجه إنذارٌ لمكتب الخدمات العامة بخطاب رسمي من مدير إدارة الجوازات التي يراجعها المعقب، إذا كانت المخالفة لا تستدعي أكثر من ذلك. أما إذا تكررت المخالفة، أو كانت كبيرة فيرفع لوزارة التجارة بصفتها الجهة المختصة بإصدار التصاريح لمكاتب الخدمات العامة، مع اقتراح العقوبة المناسبة والمتمثلة في الإيقاف لمدة ثلاثة أشهر أو ستة أشهر أو عام، أو الشطب النهائي بحسب تكرار المخالفة وحجمها».

وأوضح المصدر لـ «الحياة»، أن دهم الشقق السكنية التي تحوّلت إلى مكاتب ومؤسسات «لا يتم إلا بموافقة من إمارة المنطقة، والتنسيق مع الأجهزة الأمنية»، مؤكداً أنه «لن يكون هناك تأخير في طلب الجهة المعنية مثل وزارة العمل، وسيتم التجاوب معهم فوراً».
وشهدت مديريات جوازات في عدد من المناطق صباح أمس توافد مراجعين، بشأن بدء تصحيح الأوضاع قبل انتهاء المهلة لبدء الحملة، وهي شهر، إذ يتمكن من خلالها المخالف التقدم لإنهاء مخالفاته وتصحيح وضعه بالتنسيق مع الكفلاء، بحسب ما أكدته مديريات الجوازات في حملتها الأولى.

بعد جدل "النون".. "الشورى" يقر "زياً ساتراً" على المذيعات العاملات في السعودية

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 29 ربيع الاخر 1436هـ - 18 فبراير 2015م
اضغط هنا

الرياض – خالد العمري
فيما خرج نظام الإعلام المرئي والمسموع من عنق الزجاجة في مجلس الشورى أمس بعد الجدل الذي أحدثته الفقرة «نون»، التي تنص على إلزام جميع مذيعات القنوات العاملة في السعودية بزيّ ساتر، وفق لائحة تحدد درجة الستر لاحقاً، أكد رئيس اللجنة الإعلامية في المجلس الدكتور أحمد الزيلعي لـ«الحياة»، أنه في حال إقرار مجلس الوزراء للقرار سيكون لهيئة الإعلام سلطة على مذيعات يعملن في قنوات موجودة على الأراضي السعودية. واستغل الدكتور إبراهيم أبوعباة، وهو أحد معدّي النظام، في جلسة الشورى أمس (الثلثاء)، الفرصة لمهاجمة الديبلوماسية السعودية منال رضوان لظهورها من دون حجاب في محفل دولي، مشيداً في الوقت ذاته بحجاب المذيعات الإيرانيات - تلميحاً من دون تصريح، مؤكداً تلقّيه تساؤلات واستفسارات من المسلمين في أنحاء العالم، ما دعاه إلى التحدث بلسان المجتمع السعودي بالإنابة، وأنه يؤيد ما طرح تحت القبة من حديث حول الاستهجان لزي المذيعات في القنوات السعودية - طبقاً لرأيه. وعبّر أبوعباة عن الإحراج الشديد الذي تسببه تساؤلات المسلمين خارج المملكة، عندما تتم المقارنة بوسائل إعلام إقليمية لا تخرج المرأة فيها إلا متحجبة، مضيفاً: «نلام كثيراً في خارج المملكة، لماذا نرى قنوات السعودية تخرج المرأة فيها غير ملتزمة بالحجاب، وفي تلك القنوات المحسوبة على تلك الدولة تكون المرأة مجبرة على الظهور بالحجاب الكامل». ولم تكن المداخلات المعارضة لطرح أبوعباة ذات كعب عالٍ في الجلسة، واقتصرت على العضوين القانونيين الدكتور فهد العنزي وسعود الشمري - المعارض للفقرة نون، إذ اعترض العنزي على نص نظامي في القانون يطالب عدم الإخلال بأية عقوبة أخرى تُفرض على المخالف، وهذا – بحسب رأيه يخالف أبسط حقوق الإنسان ومفاهيم العدالة، إذ إن القوانين توجب عدم فرض أكثر من عقوبة على جريمة واحدة. فيما رأى سعود الشمري أن اللجنة الإعلامية في المجلس استبدلت مفردة الزي الوطني بعبارات ومعايير جديدة تحدد الستر، وأنه تدخل مباشر في عمل وسائل الإعلام التي تعمل وفق سياسات محددة، للوصول إلى التأثير في أكبر عدد من المشاهدين، ولا يمكن تحديد درجات السَّتر من أية جهة. من جهته، أوضح رئيس اللجنة الإعلامية الجديد الدكتور أحمد الزيلعي في حديث لـ«الحياة» أنه وسطي، ولا علاقة له مباشرة بإعداد الفقرة «نون»، الخاصة بإلزام مذيعات القنوات المرخص لها في السعودية بالزي المحتشم، منوهاً بأن إعداد المقترح تم قبل أن يتسلّم رئاسة اللجنة في كانون الأول (ديسمبر) الماضي. وقال إن دوره شخصياً تمثل بالتصحيح اللغوي، إضافة إلى أن التوصية كما وردت من مقدمتها الدكتورة نورة العدوان كانت موجهة للتلفزيون السعودي، مضيفاً: «العضوان زينب أبوطالب وإبراهيم أبوعباة هما من تبنّاها وأعدا دراستها، لتصبح عهدة في ذمة اللجنة التي توليتُ رئاستها». لافتاً إلى أن إقرار هذا النظام يعني منح هيئة الإعلام المرئي والمسموع سلطة نافذة على جميع استوديوات القنوات الموجود في المملكة، لفرض الزي الذي تحدده على مذيعاتها، مشيراً إلى أن التطبيق على أرض الواقع لا يصبح نافذاً إلا بعد موافقة هيئة الخبراء -الذراع التشريعي لمجلس الوزراء، وقد لا تتم الموافقة عليه. وكان رد الزيلعي بصفته رئيس اللجنة

حقوق الإنسان في الصحافة

ديبلوماسياً، حاول فيه إرضاء جميع التيارات المختلفة حول الفقرة «نون»، موضحاً أنهم فكروا بروية لصياغة مقبولة للجميع تخدم المصلحة العامة، وقال: «وردتني قصاصات كثيرة حين مناقشة التوصية في الجلسة السابقة، منها ما يطالب بحذف الزي الوطني، واستبداله ووصفه بالساتر المحتشم، ومنها ما يطالب بأن تحال إلى هيئة الإذاعة والتلفزيون». ورد الزيلعي على زميله سعود الشمري لتوضيح مصطلحات درجات الستر في الإعلام قائلاً: «هي معروفة في أوساط الإعلاميين، وهناك تصنيف لها»، وضرب مثالاً بالشروط المفروضة على صور السعوديات عند إصدار جوازات السفر.

لطيفة الشعلان لـ«الحياة»: اللجنة الإعلامية تفرض قيوداً

< «كان الأولى باللجنة الإعلامية تفكيك بعض هذه التقييدات التي تجاوزها الزمن، عوضاً عن إضافة المزيد لها»، هكذا بدأت عضوة مجلس الشورى الدكتورة لطيفة الشعلان تعليقها لـ«الحياة» على إقرار المجلس الفقرة «نون» في نظام الإعلام المرئي والمسموع - الخاصة بإلزام المذيعات بالحجاب، معربة عن استغرابها اهتمام الشورى بزي المذيعة وإغفال تفاصيل مهمة وحيوية في مشروع النظام في ظل تحديات إعلامية كبيرة تواجه المملكة أخطرها إعلام تنظيم «داعش». وأكدت الشعلان أن النظام بمجمله ضعيف، وأن بعض الأعضاء انشغلوا بالزي عن بقية المواد، حين مناقشته الشهر الماضي، مضيفة: «هذا النقاش حول هذا الأمر الهامشي جرّ الأعضاء حينها بعيداً عن نقاش صُلب النظام وجوهره، الذي يعاني ثقوباً ومكامن ضعف بلا حصر، فيما انحصر النقاش في مرحلة الرد أمس على فقرتي التعديل». واستغربت الشعلان كيف يمكن في عصر صناعة الإعلام المؤثر العابر للقارات والإعلام الدعائي، أن تواجه المملكة تحديات هائلة في الإعلام المعادي، المنطلق من مؤسسات ودول يسوؤها دور المملكة المحوري والمؤثر في منظومة الاعتدال السياسي في المنطقة. وأشارت الشعلان إلى أن مواجهة إعلام تنظيم «داعش» يعتبر تحدياً للمجتمع دولة وأفراداً، إذ بدأ هذا الإعلام يقتحم باحترافية عالية الفضاء الكوني بدعاية إرهابية متوحشة، هدفها التأثير، وتجنيد المزيد من السعوديين، في الوقت ذاته تواجه المملكة مخاطر إعلام معادٍ ذي صبغة عقائدية طائفية، ينطلق من منظمات ودول لا تضمر خيراً للمملكة حكومة وشعباً – بحسب تعبيرها. ولفتت إلى أن مشروع الإعلام المرئي والمسموع بشكله الحالي نجح بصعوبة بالغة، فلم يقف بينه وبين السقوط سوى خسارة صوت واحد فقط من أصوات الأعضاء، وهو ما اعتبرته دليلاً على التحدي الذي واجهته اللجنة في إقناع المجلس بتعديلاتها المقيدة، إضافة إلى أن النظام أصلاً يحوي كثيراً من التقييد والتقنين للمحتوى الإعلامي، ويقيد الممارسة الإعلامية بشكل لا يتلاءم مع الإعلام المعاصر. وذكرت الدكتورة الشعلان عدداً من ملاحظات وتحفظات بعض الأعضاء القانونيين على تعديلات اللجنة الإعلامية، والتي عادت مجدداً بالقيود ذاتها الواردة في النظام وزادت فيها، مضيفةً: «لم تُجرِ تعديلات جوهرية على النظام بما يجعله متناسباً مع روح العصر، وكأن بعضنا في المجلس في حال انفصال مروّع عن الواقع».

ارتفاع عدد المحاميات المرخص لهن إلى42

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 29 ربيع الاخر 1436هـ - 18 فبراير 2015م

اضغط هنا

الرياض - فداء البديوي

كشفت مصادر عدلية لـ«الحياة» عن رفع وزارة العدل عدد تراخيص ممارسة مهنة المحاماة الممنوحة للمحاميات إلى 42 ترخيصاً من إجمالي 2744 محامياً مرخصاً لهم حتى نهاية العام الماضي، مشيرة إلى منح الوزارة 196 ترخيصاً للمحاميات المتدربات أخيراً.

ويأتي الترخيص لـ 42 محامية بعدما بدأت وزارة العدل السعودية في منح القانونيات السعوديات تراخيص لممارسة المهنة، إذ بدأت قبل نحو العام ونصف العام في الترخيص لهن، ومنحت أربع محاميات أولى التراخيص. وأفادت المصادر بأن الإجراءات التي تطبق في حق المحامي تطبق في حق المحامية - كما ورد في نظام المحاماة ولائحته التنفيذية، مؤكدة سعي الوزارة لتسهيل بعض الخدمات والإجراءات على المحاميات لتفعيل دورهن الحقوقي بالشكل المطلوب.

من جهتها، أوضحت المحامية بيان زهران، التي كانت من أوائل الحاصلات على الترخيص، في حديثها لـ«الحياة»، أنها وزميلاتها الحاصلات على تراخيص يأملن في السماح لهن بتدريب خريجات القانون في الوقت الذي يتطلب النظام مرور خمس سنوات لحصول المحامية، أو المحامي على رخصة ممارسة المهنة، مضيفة: «وهذا ما يصعب تحقيقه حالياً لحداثة

منح المرأة المحامية رخصة ممارسة المهنة، في مقابل حاجة العديد من خريجات القانون للتدريب في مكاتب محاميات لأسباب مهنية واجتماعية.
في حين يشغل هاجس المحامية إيمان المعطش التي كانت من بين الحاصلات على رخصة ممارسة مهنة المحاماة أخيراً، عدم تطبيق الإجراءات التي تصدر في محاكم المدن الصغرى ما يعرضها لتعطيل قضاياها.
وتتفق زهران والمعطش على ضرورة حاجتهن بوصفهن محاميات لوجود هيئة للمحاماة، حتى يناقشن متطلباتهن مع زملائهن المحامين.
يذكر أن النظام الخاص بممارسة المحامين يشترط في المادة الثالثة أن اسم المحامي أو المحامية مقيد في جدول المحامين الممارسين، إذ يتطلب في من يقيد اسمه بهذا الجدول أن يكون سعودي الجنسية، ويجوز لغير السعودي مزاولة مهنة المحاماة طبقاً لما تقضي به الاتفاقات بين المملكة وغيرها من الدول، وأن يكون حاصلاً على شهادة كلية الشريعة أو شهادة البكالوريوس بتخصص أنظمة من إحدى جامعات المملكة، أو ما يعادل أي منهما خارج المملكة، أو دبلوم دراسات الأنظمة من معهد الإدارة العامة بعد الحصول على الشهادة الجامعية.
وكذلك أن تتوافر لديه خبرة في طبيعة العمل لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات، وتخفض هذه المدة إلى سنة واحدة للحاصل على شهادة الماجستير في الشريعة الإسلامية، أو في تخصص الأنظمة أو ما يعادل أياً منهما، أو دبلوم دراسات الأنظمة بالنسبة لخريجي كلية الشريعة، ويعفى من هذه المدة الحاصل على شهادة الدكتوراه في التخصص ذاته.
«مجلس القضاء» يطرح 13 ملفاً .. اليوم
< يطرح المجلس الأعلى للقضاء اليوم (الأربعاء) 13 ملفاً قضائياً لمناقشته، في أول اجتماعاته بقيادة رئيسه الجديد وزير العدل الدكتور وليد الصمعاني.
ويُنتظر أن يطّلع المجلس على دراسة تنازع الاختصاص بين بعض محاكم منطقة جازان في نظر قضايا القرى والهجر المتنازع عليها، ودراسة مشروع اللائحة الداخلية للمجلس، ودراسة نتائج اللجنة المشكلة للنظر في حاجة المحاكم لافتتاح دوائر قضائية جديدة لما تقتضيه مصلحة العمل، والنظر في ما ورد للمجلس بشأن ما انتهت إليه دراسة مشروع تعديل قواعد وصلاحيات رؤساء المحاكم، ودراسة اقتراح إنشاء دوائر للأوقاف في منطقة عسير ومنطقة جازان، مع الاطلاع على نتائج دراسة موضوع انتظام العمل بالدوائر الإنهائية التي تم افتتاحها.
وكذلك الاطلاع على محضر نتائج الوقوف على محاكم منطقة نجران، الاطلاع على التقرير السنوي لإدارة القضايا، والنظر في الخطة السنوية التكميلية للتفتيش القضائي على أعمال القضاة لعام 1435هـ، والنظر في افتتاح دوائر قضائية في بعض المحاكم، مع النظر في اعتماد حركة نقل قضاة محاكم الدرجة الأولى، والنظر في اعتماد حركة توجيه القضاة المعينين حديثاً، أيضاً تعيين رؤساء ومساعدين لبعض المحاكم، إضافة إلى عدد من المواضيع الأخرى المدرجة على جدول الأعمال.
من جهته، أوضح الأمين العام والمتحدث الرسمي للمجلس الشيخ سلمان النشوان أن محاور جدول أعمال المجلس تأتي في إطار التقارير والملاحظات الواردة من الإدارة العامة للتفتيش القضائي، إلى جانب الدراسات، والترقيات وتقارير الكفاية للقضاة، والشؤون الوظيفية للقضاة من الترقية والنقل والتعيين وغيرها.

"الخدمات الطبية" بالقوات المسلحة تستهدف الاعتماد الدولي.. ببنية تحتية راكزة

د. نورة النويصر لـ "الرياض": ٨٠٪ من الأخطاء الطبية بسبب خلل في الأنظمة

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 29 ربيع الاخر 1436هـ - 18 فبراير 2015م

http://www.alriyadh.com/1022880

الرياض - محمد الحيدر
أكدت مديرة تطوير الجودة وسلامة المرضى في إدارة الخدمات الطبية للقوات المسلحة، الدكتورة نورة النويصر، أن الإدارة سعت إلى "الاعتماد الدولي" لكونه وسيلة منّظمة لبناء المهارات والمتطلبات للرعاية الصحية التي تضمن جودة الخدمات للمرضى، ولذلك التزمت "الخدمات الطبية" بالمضي بإصرار وعزيمة إلى هذا الهدف، وذلك من خلال خلق بنية تحتية لتطوير الجودة وسلامة المرضى تؤدي إلى حصول منشآتها الطبية والصحية على شهادة اعتماد اللجنة الدولية المشتركة لمعايير الجودة وسلامة المرضى (JCI).
وقالت د. النويصر إن الإدارة تزرع منذ ست سنوات توجهها القائم على الرعاية المرتكزة على المريض وسلامته، ونشر هذه المفهوم في المنشآت، وقد وبدأت برامج تعليمية وتدريبية لإيجاد طواقم مؤهلة في مستشفيات القوات المسلحة، وأشارت إلى وجود برنامج دبلوم تدريبي بالتعاون بين اللجنة المشتركة الدولية مع كلية الأمير سلطان الصحية العسكرية، وقد تم تخريج دفعتين والثالثة في الطريق.
ولفتت إلى أن نهج الإدارة العامة للخدمات الطبية هو تعميق ثقافة الجودة وسلامة المرضى وترسيخها بين المنسوبين والكوادر العاملة، وأوضحت أن الخطط تمضي في الاتجاه الصحيح، "فقد حددنا عام 2015 بداية القطاف، والآن فعلاً بدأ القطاف حيث حصلت 4 منشآت على الاعتماد في برامج مختلفة، وهناك 3 منشآت أخرى لهذا العام نأمل أن تحصل على شهادة (JCI) الدولية".
وأكدت أن الهدف ليس فقط مجرد الحصول على الاعتماد، ولكن استمرار العمل للمحافظة على مستوى معايير الاعتماد والتطور المستمر، مشيرة إلى ما أكده المدير العام لإدارة الخدمات الطبية في القوات المسلحة، اللواء الدكتور سليمان المالك: "الهدف هو استمرار مستوى الجودة وتطورها إلى الحصول على الاعتماد".
وفي إجابتها لسؤال "الرياض" عن مدى تأثير الاعتماد الدولي في الأخطاء الطبية، قالت د. النويصر: لقد ثبت من خلال الدراسات، حتى في المنشآت الصحية الدولية، أن ٨٠ % من الأخطاء الطبية بسبب خلل في الأنظمة"، واستطردت موضحة أن الجودة معنية بتصحيح الأنظمة، بوضع خطوات تمنع حدوث الخطأ، مؤكدة أن دراسة إجراءات العمل ومعرفة الخلل يمنع حدوث الخطأ، وبأن الخطوات التي تتخذها الإدارة العام للخدمات الطبية في هذا المجال من شأنها أن تجعل الخطأ الطبي نادر الحدوث.. بإذن الله.

ثقافة حقوق المرضى تجوب الوطن

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 29 ربيع الاخر 1436هـ - 18 فبراير 2015م
اضغط هنا

عبدالرحمن السيالي - جدة
ينطلق قريبًا برنامج التطوع لحقوق المرضى في جميع المراكز الصحية والمستشفيات التابعة لوزارة الصحة، حيث سيعنى بتعريف المرضى بحقوقهم.
ووفقًا لمدير إدارة حقوق وعلاقات المرضى بصحة جدة، الدكتور معتوق شيخون، فسيتم تدريب المتطوعين قبل انخراطهم في الأعمال التطوعية، وسيشاركون في الأيام العالمية مع وزارة الصحة في التعريف بحقوق المرضى وسيحصلون على شهادة من وزارة الصحة.
وأشار الدكتور شيخون إلى أنه تم اعتماد خطة تدريب لمنسوبي وزارة الصحة وتعلمهم حقوق المرضى وكيفية التعامل معهم وستكون الدورات مقدمة لجميع العاملين، ملمحًا إلى أن التقدم للمشاركة في البرنامج سيكون من خلال الموقع الإلكتروني.

وعن المرضى الذين يخالفون الأنظمة والقوانين ويطالبون بحقوق ليست لهم قال: «هذه الفئة قليلة جدًا ويجب علينا أن نحتويها ونتفهم وضعها الصحي فالمريض له حق»، لافتًا إلى أنهم بدأوا في تدريب موظفي الصفوف الأمامية على هذا الأمر لامتصاص غضب هذا المريض.
وحجز الطفل قصي البالغ من العمر 13 المركز الأول في التسجيل في البرنامج، اسمه كأول متطوع في البرنامج.
جاء ذلك خلال تدشين الدكتور شيخون قسم حقوق وعلاقات المرضى في إدارة الصحة العامة في جدة لليوم الخليجي لحقوق وعلاقات المرضى في مركز صحي حي السليمانية.

"الديات".. تجارة رائجة بـ"رقاب العباد"

أشعلها الوسطاء.. ودخل فيها الهياط والعصبيات والمحسوبيات والنعرات

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 29 ربيع الاخر 1436هـ - 18 فبراير 2015م
اضغط هنا

مشاري الكرشمي وعلي العيسى - الرياض
«الدية».. حق مشروع لولي الدم، وهو الذي بيده أن يعفو ويصفح دون مقابل، وهي حق له شرعه الله سبحانه وتعالى، ولكن في زمننا الحاضر أصبحت تجارة رائجة، حتى أنها وصلت إلى أرقام فلكية يصعب على أهل الجاني جمعها في كثير من الأحيان.
وبالرغم من تحديدها بمبلغ 500 ألف ريال إلا أن الهياط والعصبيات والمحسوبيات والنعرات والجاهلية دخلت على الطريق لنرى الدية تصل إلى 30 مليون ريال، وسيارات وأراضٍ وعقارات.. ورأينا التجمعات والمزايدات ورأينا الكلمات والخطب والمدح والسب والذم.. وما زاد الأمر تعقيدًا دخول وسطاء بعضهم يقوم بإشعال نار الفتيل، ويكونون السبب من خلال جعل حصة لهم حتى تحولت الديات إلى تجارة رائجة بـ«رقاب العباد».
في البداية قال الداعية الإسلامي المعروف والباحث الأسري الشيخ خلوفة الأحمري: إن الله جل في علاه قد شرع القصاص حياة للناس واستمرارًا للأمن وقطعًا للفوضى وإرساءً للقانون وبعدًا عن الثارات والحروب والعصبيات قال سبحانه (ولكم في القصاص حياة يا أولي الألباب) ويحصل في حياة الناس القتل بأنواعه العمد وشبه العمد وغيره.
وأشار إلى أن الشارع الحكيم يضع من الشرع ما يسير حياة الناس، ويؤدي بهم إلى بر الأمان فقد شرع سبحانه الدية تدفع عندما يقدم أحد على قتل أحد بأي صورة فالدية فيها تطييب لأنفس مكلومة، وهي من جانب آخر غرامة كبيرة على من أزهق نفسًا بغير حق، وقد تم تقنين الدية قديما بمئة من الإبل ثم وضع الآن مكانها 3 ملايين ريال ولا بأس بأن يطلب صاحب الدم زيادة على هذا في حدود، في وجهة نظري مليون ريال لا بأس.. لكن ما الذي حصل؟ حيث دخل الهياط والعصبيات والمحسوبيات والنعرات والجاهلية على الطريق فرأينا الدية تصل الى 50 مليونًا وسيارات وأراضٍ وعقارات ورأينا التجمعات والمزايدات ورأينا الكلمات والخطب والمدح والسب والذم والرايات السود والرايات البيض ورأينا أمورًا كان كثير منها في زمن الجاهلية فلما بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم أزالها ونهى عنها.
إرغام على التنازل
وتابع: شاهدنا الناس والأعيان يتوافدون على أصحاب الدم يرغمونهم إرغامًا على التنازل عن هذا القاتل المجرم وتحول المجني عليه وأسرته وقبيلته وأعيانه إلى متهمين وغير أكفاء وأصحاب وجه أسود وما يقدرون الرجال وشوهت صورتهم وقدرهم، وأصبح أولياء الدم أمام إغراء الملايين والجيوب وأصبح البعض ينظر إلى هذه الدية على أنها فرصة للثراء والتجارة، وأصبح القتلة يسرحون ويمرحون، وبدأ المتهورون لا يبالون بدماء الناس وأرواحهم لأن خلفهم قائمة كبيرة من المهايطين الكذابين ومن هنا فقد حرم جمع من أهل العلم هذه التجمعات وما يدور فيها وحرموا دفع الزكاة لهم والمشاركة

في مثل هذه الديات إلا بحدود المعقول.. وأضاف: إن هناك إشكالًا كبيرًا، وهو تدخل بعض التجار والوجهاء في دفع الملايين مما يزيد تفاقم الإشكال.
واقترح سن وفرض قانون من قبل وزارة الداخلية بمنع جمع هذه الأموال، التي يذهب نصفها للسماسرة والوسطاء والمزايدين وأن يقصر الأمر على مبلغ محدد فإما أن يأخذه ولي الدم وإلا القصاص، حكم الله وشرعه، ولكم انطفأت كثير من الفتن لأن حكم الله قام وطبق.. وهو الخير والأمان والسعادة والحياة.. ودعا إلى أن تشكل في كل إمارة لجنة تختص بالفصل في هذه القضايا بصفة ودية خاصة.
مبالغ خيالية
ومن جهة أخرى قال الباحث الاجتماعي الدكتور صالح بن سعد: لو نظرنا إلى هذه المبالغ الخيالية، التي تطلب من ذوي أهل الدم للتنازل أو الصلح في مجتمعنا السعودي نجد أنها لا ترتبط باستغلال الجانب الشرعي في دية قتل الخطأ أو الدية المغلظة، كما يعتقد ذلك البعض. بل إنها نتاج أحد التغيرات، التي صاحبت المجتمع فترة الطفرة في التسعينيات الهجرية ولازمتها وسائل الإعلام الحديثة وتبعتها وسائل التقنية الجديدة، التي ساعدت في لحمة المجتمع، فأصبح يعيش شعلة من التفاعل مع بعضه البعض وزادت اللحمة بين افراده نتيجة سعة اطلاعه على إحداث مجتمعه عبر هذه الوسائل المتقدمة، التي تنقل معاناة ومناشدة أقارب وذوي المحكوم عليهم بالقصاص في المجتمع بشكل سريع.
وأضاف: إن ذلك ساعد في ظهور لجان الصلح والوجاهة الشخصية والجماعية، التي باتت تتدخل لمناشدة ذوي المحكوم عليهم بالقصاص عبر وسائل الإعلام المتنوعة لتبادر هذه اللجان في الصلح من منطلق شرعي لوجه الله تعالى، وباتت هذه اللجان والوجاهة تحقق نماذج وشواهد فاعلة في العفو والصلح يضرب بها المثل إلى يومنا هذا.
وأكد أن طريقة هذه اللجان تغيرت مع التغيير السريع، الذي صاحب المجتمع وارتفاعاته المادية في ظل رفض بعض أهل الدم قبول الصلح أو الوجاهة وطلب الحكم الشرعي، الذي يكفل لهم حقهم في مثل هذه القضايا لترتاح الأنفس وتهدأ من تنفيذ الحكم الشرعي، فتغيرت طريقة اللجان والوجاهة، وذوي المحكوم عليهم في عرض الشيكات المفتوحة والأموال الطائلة لعتق رقبة المحكوم عليه بالقصاص رغبة في إحياء النفس والأجر وسعيا لقضاء ديون المقتول والصرف على أسرته وبناء المساجد له والتصدق وفعل الخير عنه مع بيانهم لفضل العفو وأجره عند الله.. فارتفعت مبالغ الديات في المجتمع فصاحبت بذلك الارتفاعات المادية الأخرى، التي حدثت في المجتمع والشواهد على ذلك كثيرة.
وأضاف: إن المبالغة في ارتفاع مبالغ الديات ووصولها للملايين ظاهرة طبيعية مقارنة مع غيرها من الارتفاعات، التي تحدث في المجتمع لتتناسب مع ثروته، وهي الآن أصبحت سمة متعارفا عليها عند بعض ذوي أهل الدم دون تدخل من لجان أو وجاهة نتيجة مقارنة أنفسهم بغيرهم ممن دفع لهم مبالغ طائلة في هذا الجانب لوضعها في أعمال الخير وقضاء الديون والصرف منها على ذوي المقتول، ولا تعتبر المبالغة شرطًا تعجيزيًا حتى يتم تنفيذ الحكم، كما يعتقد ذلك البعض.

ورشة لتهيئة القضاة للتعامل مع قضايا العنف الأسري

مجلس القضاء يناقش تعديل صلاحيات رؤساء المحاكم

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 29 ربيع الاخر 1436هـ - 18 فبراير 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150218/Con20150218753815.htm

عبدالله الداني (جدة) سعود الخزيم (الرياض)
يناقش المجلس الأعلى للقضاء، في اجتماعه الثالث عشر صباح اليوم الأربعاء، برئاسة رئيسه المكلف الشيخ الدكتور وليد بن محمد الصمعاني، دراسة مشروع تعديل قواعد وصلاحيات رؤساء المحاكم، ومشروع اللائحة الداخلية للمجلس، وموضوع تنازع الاختصاص بين بعض محاكم منطقة جازان في نظر قضايا القرى والهجر المتنازع عليها.
كما يناقش المجلس دراسة ما انتهت إليه اللجنة المشكلة للنظر في احتياج المحاكم لافتتاح دوائر قضائية جديدة لما تقتضيه مصلحة العمل، ودراسة اقتراح إنشاء دوائر للأوقاف في منطقتي عسير وجازان.

ويطلع المجلس ـ وفق أمينه العام ومتحدثه الرسمي الشيخ سلمان بن محمد النشوان ـ على ما تم بشأن دراسة موضوع انتظام العمل بالدوائر الإنهائية التي تم افتتاحها، ويطلع على محضر نتائج الوقوف على محاكم نجران، والتقرير السنوي لإدارة القضايا، وينظر في الخطة السنوية التكميلية للتفتيش القضائي على أعمال القضاة لعام 1435هـ، افتتاح دوائر قضائية في بعض المحاكم، اعتماد حركة نقل قضاة محاكم الدرجة الأولى، النظر في اعتماد حركة توجيه القضاة المعينين حديثا، وتعيين رؤساء ومساعدين لبعض المحاكم.

من جهة ثانية، نظمت وزارة العدل أمس برعاية الشيخ الدكتور وليد بن محمد الصمعاني وزير العدل، ورشة عمل لأصحاب الفضيلة قضاة محاكم الأحوال الشخصية والمحاكم الجزائية تحت عنوان (العنف الأسري.. مفهومه وصوره والإجراءات القضائية تجاهه).

وتناولت الورشة التي أقامتها الإدارة العامة لتدريب القضاة بالتعاون مع الإدارة العامة للخدمة الاجتماعية، في كل من مكة المكرمة وجدة بمشاركة 40 قاضيا، مفهوم العنف الأسري وتأصيلاته الشرعية وموقف الشريعة السمحة منه، حيث استعرض المحاضرون وعلى مدى ثلاثة أيام عددا من الصور الواقعية عن العنف الأسري وموقف الإسلام منه، وأسبابه، مع الاطلاع على النظريات المفسرة له وتأويلاته النفسية والسيكولوجية وكيفية التعامل معها.

ويأتي تدريب القضاة بوزارة العدل متزامنا مع توجيه المقام السامي للمجلس الأعلى للقضاء بدراسة موضوع العنف الأسري باعتباره أحد أهم مشكلات الأسرة وما يترتب عليه من نتائج سلبية تؤثر على الأسرة ولارتباطها الوثيق بقضايا الولاية والحضانة والزيارة مما يؤثر على الأبناء الصغار بالضرر النفسي والاجتماعي الذي يحدث لهم، ومدى ملاءمة استمرار صلاحية الأبوين أو أحدهما خصوصا في ظل بعض الإشكالات من العنف والظلم الواقع على الأولاد من خلال القضايا المنظورة في المحاكم.

مدارس ترفض استقبال طلاب مصابين بالإيدز

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 29 ربيع الاخر 1436هـ - 18 فبراير 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150218/Con20150218753823.htm

محمد النغيص (الرياض)

كشفت الدكتورة سناء فلمبان مديرة البرنامج الوطني لمكافحة الإيدز والمشرفة على قسم المناعة بوزارة الصحة، أن وزارة الصحة نقلت طلابا مصابين بالإيدز لمواقع تعليمية ملائمة لهم، بعد أن رفضت بعض المدارس استقبالهم أو رفض بعض أولياء أمور الطلاب الدراسة معهم في هذه المدارس.

وبينت وزارة الصحة عبر موقعها الإلكتروني أن عدد الحالات المكتشفة من مرض نقص المناعة خلال عامي 2012م و2013م وصلت إلى 22136 حالة، وبلغت في عام 2012م 20539 حالة منها 5890 لسعوديين و14649 مقيمين، وفي عام 2013م 1777 حالة منها 542 من السعوديين و1235 من المقيمين بارتفاع 26 في المائة.

وبلغت نسبة الحالات المكتشفة في المستشفيات 96%، و3% بسبب استخدام أدوات الحلاقة لأشخاص آخرين أو أدوات ملوثة من إبر وغيرها و1% بسبب نقل دم خاطئ من مريض لآخر.

وأوضحت الدكتورة سناء فلمبان، أن المرأة الحامل عند اكتشاف المرض فيها بشكل مبكر قبل الحمل أو خلال الثلاثة الأشهر الأولى من الحمل مع إعطائها العلاج الطبي اللازم والجلسات المناسبة، لا تنجب أطفالا مصابين بمرض نقص المناعة، ووضعهم يكون سليما بحسب الدراسات التي أجرتها الوزارة، حيث يتم إنزال نسبة الفيروس في الدم إلى 0% ويحافظ على مستوى الخلايا المناعية مع تقديم العلاج اللازم للطفل لمدة ستة أسابيع والأم بعد الولادة ويمنع رضاعتها الطبيعية للطفل خوفا من نقل المرض له.

"التأمينات الاجتماعية" تجري تعديلات في لائحة "التسجيل والاشتراك"

المصدر: جريدة الحياة الخميس 30 ربيع الاخر 1436هـ - 19 فبراير 2015م
اضغط هنا

الرياض - «الحياة»
أعلنت المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية إجراء عدد من التعديلات على لائحة التسجيل والاشتراك لنظام التأمينات الاجتماعية.
وأوضح المتحدث الرسمي للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية عبدالله العبدالجبار أمس، أن مجلس إدارة المؤسسة برئاسة وزير العمل رئيس المجلس المهندس عادل فقيه أقر التعديلات، موضحاً أنه تم استثناء الجهات الحكومية والمؤسسات والهيئات العامة من تطبيق الفقرة (1) و (2/ب) من المادة 15 من اللائحة المتضمنة تحديد مهلة لطلب تسجيل أية مدة بأثر رجعي والفترة المراد تسجيلها، ولا تعفى هذه الجهات أو الجهات الخاصة من احتساب غرامات التأخير عن المدة المراد تسجيلها.
وبيّن أن الإعفاء من غرامات التأخير محددة بنصوص نظامية، ليس لمجلس إدارة المؤسسة صلاحية لتعديلها، مضيفاً: «كما تم تعديل المادة (16)، بحيث يكون تقدير قيمة بدل السكن النقدي وفق القيمة المتفق عليها بين صاحب العمل والمشترك، بمراعاة القيمة عن الأجر الأساس لشهرين تقدّر قيمته التي تخضع لحسم الاشتراك بما يساوي الأجر الأساس عن شهرين».
وأضاف: «وشملت التعديلات الفقرة (9) من المادة (45) من لائحة التسجيل والاشتراكات المتعلقة بالاشتراك الاختياري، بحيث يحق للمشترك اشتراكاً اختيارياً الذي توقف اشتراكه أن يؤدي الاشتراكات عن فترة التوقف مع غرامات التأخير المستحقة إذا لم تتجاوز تلك الفترة ستة أشهر، وفي حال توقف المشترك اشتراكاً اختيارياً عن السداد لمدة تزيد على ستة أشهر فيستأنف مدة اشتراك جديدة».
من جهة آخرى بدأت الإدارة العامة لمصلحة الزكاة والدخل وبعض فروعها الأحد الماضي في إجراءات استقبال المتقدمين على الوظائف، التي أعلنتها سابقاً في الصحف والموقع الإلكتروني.
وبحسب «الزكاة والدخل»، فإن المصلحة وضعت آلية لاستقبال المتقدمين، بالتأكد من الأسماء عبر الهوية الوطنية، ثم يعطى المتقدم استمارة بهدف مطابقة البيانات، وبعد ذلك الدخول إلى قاعة الاختبار التحريري، وأخيراً مرحلة المقابلات الشخصية.
وأشارت إلى أن عدد المتقدمين للوظائف بفروع المصلحة كافة بلغ 648 متقدماً على وظائف محاسبية، وحاسب آلي، ووظائف إدارية بالمرتبة السادسة، موضحة أن الإدارة العامة في الرياض استقبلت 214 متقدماً من الرجال، و91 متقدمة، مضيفة: «كما بلغ عدد المتقدمين في بقية فروع المصلحة 343 متقدماً ومتقدمة».

"معاريض المتسوّلين"... قصص إنسانية تصاغ بـ"فن" لإثارة العواطف

المصدر: جريدة الحياة الخميس 30 ربيع الاخر 1436هـ - 19 فبراير 2015م

اضغط هنا

جدة - عائشة جعفري
يبدو أن موجة التطور الهائلة لم تغفل عن أي «شاردة أو واردة» في «شارع الحياة» الممتلىء بـ «الصالح والطالح» وامتدت لعقول «المتسولين» لابتكار طرق حديثة وجديدة لنزع «المقسوم» من جيوب الناس الذين سئموا الطريقة الوحيدة والمعروفة لطلب المال، حتى هداهم تفكيرهم إلى تقنيات مبتكرة توصل إلى النتيجة المرجوة نفسها.
يجوب «صالح» المولات الكبيرة ويزور المقاهي الفخمة لقصد فئة معينة من الناس «المتعلمة» لأن طريقته في التسول قد لا يراها البعض مفهومة أو مُبرِرة لإعطائه المال، وقد يهمّشه من لا يستطيع القراءة أو من يكون شكل الهندام الخارجي «المقزز» للمتسوّل سبباً أول لفتح جيبه، فاتخذ «صالح» من «المعروض الاستعطافي» الذي صِيغ بطريقة تثير العواطف بكلمات شجية كقصّة قصيرة إنسانية، إذ إنه لا يمكن الانتهاء منها وإعادتها إليه إلا بصحبة المبلغ المُعطى.
ويستمر ابتكار الطرق الجديدة للوصول إلى المال بكل الوسائل حتى وصلت إلى الشبكة العنكبوتية أو ما يعرف بالتسول «**Internet begging**» عبر الإنترنت أو الاستجداء عبر الإنترنت، وهي النسخة الإلكترونية من التسول التقليدي الذي يقوم به البعض في الشوارع، إلا أن ما يميز هذا التسول هو كون المتسول مجهول الهوية، فلا يمكن التفطّن لاسمه الحقيقي أو سنه أو مكانته الاجتماعية، وتبقى لكل موسم صرعته التي تتماشى مع مشاعر الناس فيه، فوسائل موسم الحج تختلف عن وسائل رمضان والأعياد وإجازات السفر والصيف.
إلا أن «صالح» اتخذ من رزمة أوراقه رفيقاً في كل المواسم أسلوباً مقنعاً للجلوس على أحد كراسي المقهى بجانب أية أسرة بكل لطف بعد طلب الإذن وإعطاء أحد أفرادها ورقة وبعدها يبدأ بسرد قصته المحفوظة «عن ظهر قلب» بعينين منكسرتين وفي شكل أقرب لـ «الترتيب» منه إلى «البهذلة».
«صالح» الطالب بالصف الثالث متوسط ذو الـ15 عاماً ينهي يومه المدرسي وكتابة واجباته ليبدأ ساعة العمل عصراً حتى موعد إغلاق المحال التجارية في المجمع التجاري، ليعود آخر اليوم إلى منزله وأسرته المهددة بالطرد منه ليل نهار بسبب عدم تسليمهم للإيجار المنتظم، إذ يعود بيدين تحملان رزق مشقة عمله التسولي إما «خائباً أو صائباً» بمبلغ تجمعه الأم لسداد الإيجار ولـ «تمشية الحال» إلى اليوم الذي يليه.
«صالح» ليس الوحيد ولا الأخير ولا الحالة النادرة التي تراها في شوارع المدن، بل هو مجرد رقم ضمن الأرقام التي تزداد يوماً بعد يوم ليتطور مع مرور الوقت ويندرج تحت مسمى «ضحية».

•الشورى" يوسّع مظلة •التحرش" بنظام •حماية العرض"

المصدر: جريدة الحياة الخميس 30 ربيع الاخر 1436هـ - 19 فبراير 2015م
اضغط هنا

الدمام – فاطمة آل دبيس
كشفت مصادر لـ «الحياة» عن رفع ثلاثة أعضاء في مجلس الشورى منضمين للجنة مختصة بدرس «نظام مكافحة التحرش»، خطاباً مكتوباً، اقترحوا فيه استبدال المسمى بـ «نظام حماية العرض»، ليكون النظام «شاملاً لمكافحة التحرش والابتزاز والمتاجرة بالبشر من ناحية الوقاية السابقة بآلياتها والعقوبة اللاحقة بضوابطها». والتي تصل في حدها الأعلى إلى السجن عاماً وغرامة 100 ألف ريال.
وأكدت المصادر أن نظام حماية العرض سيكون «أشمل وأوسع من نظام مكافحة التحرش»، لافتين إلى أن المطالبة انطلقت لوجود «أفرع عدة للتحرش، منها الابتزاز والاستغلال النفسي والمالي، وهي أمور لا يوجد لها، ولا يمكن أن يوجد لها نظام مستقل، ولا بد من ضمها مع بعضها البعض، ما دفع الأعضاء الثلاثة إلى المطالبة بشمول النظام للوقاية من التحرش، لأنه لا يمكن محاسبة الجاني أو المتحرش من دون الوقوف على الأسباب، ومعاقبة المتسبب في التحرش والفاعل (المرأة والرجل) إذا ما أثارت السيدة الرجل على التحرش».

وفسر مشروع نظام مكافحة التحرش، التحرش على أنه «الصادر من دون تراض، ما يعني سقوط العقوبة في حال رضا الطرفين». وهو أمر «غير مقبول شرعاً»، إذ يجب أن يكون النظام شاملاً لحالات التحرش كافة، سواءً أكان برضا أو من دونه». وأضافت المصادر: «إن الخطاب الذي رُفع من الأعضاء جاء لتحديد الضرورات الخمس كافة التي أوصى الإسلام بها، وبخاصة المتعلقة بين الناس. أما ما يتعلق بالدين فتنظمها علاقة الإنسان بربه القائمة على المسامحة والغفران، أما علاقة الأشخاص ببعض، فلا بد أن ينظمها نظام مكتوب، كونها لا تسقط إلا بالتنازل»، مشيرة إلى أن الأعضاء مع الأنظمة المكتوبة والمحددة للوقاية والعقوبة الشاملة للمصطلحات كافة. ولا يزال مشروع النظام المقترح، تحت مسمى «نظام مكافحة التحرش والابتزاز من الجنسين»، الذي قدمه عدد من الأعضاء، في لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب. ويخضع حالياً للبحث بمشاركة بعض أعضاء لجان: الشؤون الإسلامية والقضائية، وحقوق الإنسان والهيئات الرقابية. وكانت أنباء ذكرت في وقت سابق أن مجلس الشورى قرّر سحب قانون مكافحة التحرش بعد خمسة أشهر من عرضه ومناقشته، وذلك بناء على رفض بعض الأشخاص له، تحت ذريعة أن «المشروع سيعزز ويهيئ مفهوم الاختلاط بين الجنسين في المجتمع». وقال الأكاديمي الدكتور أحمد العيسى لـ «الحياة»: «إنّ سحب نظام مشروع مكافحة التحرش من مجلس الشورى يؤكد وجود تحالف قوي لبعض الشخصيات المتشددة في الداخل». فيما ذكر أعضاء أن «المشروع المعروض يقضي بعقوبة المتحرش جنسياً بالسجن عاماً، وبغرامة تصل إلى مئة ألف ريال، بحسب نص الفقرة الأولى من المشروع».

ويعتبر السلوك تحرّشاً جنسياً معاقباً عليه بموجب النظام، إذ كان «قولاً أو عملاً أو إشارة أو من اتخذ موقفاً لا تدع ظروف الحال شكاً في دلالته على الرغبة في الإيقاع الجنسي بالطرف الآخر، أو إهانته أو استفزازه أو تحقيره بسبب جنسه، أو مجرد خدش حياء الأذن أو خدش حياء العين». ويستوي بحسب الفقرة الثانية من المادة ذاتها في دلالة القول المعتبر تحرشاً جنسياً أن تكون «صريحة أو ضمنية، وسواء أكان القول بذيئاً متى قصد به شيء مما ذكر في الفقرة الأولى».

وفي مجال العمل فسرت المادة الثانية التحرش الجنسي بأنه «السلوك الذي ينطبق عليه الوصف الإجرامي». وحددت المادة السادسة في أربع فقرات العقوبات المترتبة على التحرش والواقعة على المتحرش وصاحب العمل، إذ «يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر، ولا تزيد على عاماً، وبغرامة مالية لا تقل عن 20 ألف ريال ولا تتجاوز 50 ألف ريال أو بإحدى العقوبتين، كل من ارتكب فعلاً من الأفعال المنصوص عليها في المادة الأولى من هذا النظام. وفي حال العودة تضاعف العقوبة. كما يعاقب رئيس المؤسسة أو مديرها أو صاحب العمل بحسب الأحوال بغرامة لا تقل عن 50 ألف ريال، ولا تتجاوز 100 ألف ريال، إذا أخل بالتزاماته الخاصة بمكافحة التحرش الجنسي المنصوص عليها».

"التقاعد" ترد على "الشورى": نظامنا لدى "جهة مختصة".. تعرفونها

المصدر: جريدة الحياة الخميس 30 ربيع الاخر 1436هـ - 19 فبراير 2015م

اضغط هنا

الرياض – «الحياة»

أكدت المؤسسة العامة للتقاعد عدم مسؤوليتها عن تأخر صدور نظامها الجديد، وأنها انتهت من دراسته وأحالته إلى جهة مختصة لم تُسمِّها، ولا تعلم سبب تأخير صدوره.

وأوضح المتحدث الرسمي للمؤسسة فهد الصالح في تعقيب على انتقادات أعضاء الشورى للمؤسسة في جلسة الإثنين الماضي، والتي نشرتها «الحياة» بعنوان: («الشورى»..غموض «التقاعد» يعطل تعديل نظامه طوال 10 أعوام)، أن رد المؤسسة جاء تنفيذاً للأمر السامي بالتعقيب على ما يُنشر في الصحف لإيضاح الحقائق.

وجاء نص البيان على النحو الآتي:

سعادة رئيس تحرير صحيفة «الحياة»

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته
أشير إلى الخبر المنشور في صحيفتكم العدد رقم 18946، وتاريخ 28-4-1436هـ حول مداولات مجلس الشورى في جلسة الإثنين الموافق 27-4-1436هـ واستنادا للأمر السامي رقم 42283 وتاريخ 27-9-1432هـ الذي يلزم الجهات الحكومية لإيضاح الحقائق حول ما كتب عنها في الصحف وتعميماً للفائدة، يسر المؤسسة العامة للتقاعد أن توضح ما يلي:
أولاً - يتم إعداد تقرير الأداء المفصل وفقاً للتعليمات، ويعرض على مجلس الشورى سنوياً، ويتضمن كامل المعلومات التفصيلية التي حددها المقام السامي بالتعميم رقم (7/ب/26345)، وتاريخ 19-2-1422هـ والمتضمن اعتماد منهجية إعداد التقارير السنوية.
ثانياً - تشارك المؤسسة في اجتماعات لجنة الموارد البشرية، لمناقشة هذا التقرير سنوياً، ويتم الرد على جميع الاستفسارات، وتزويد اللجنة بكامل المعلومات التي يطلبونها.
ثالثاً - بالنسبة للمطالبات المالية لرفع الحد الأدنى أو العلاوات أو الزيادات فإن المؤسسة تعمل وفق الموارد المتاحة لها، وأي أموال تصرف لا يقابلها اشتراكات أو تعويضات فسوف تسرّع بالعجز عن قيام المؤسسة بالوفاء بالتزماتها.
رابعاً - أشار بعض الأعضاء إلى موضوع مشروع النظام، وقد سبق أن أوضحت المؤسسة في عدة مناسبات أنه تم الانتهاء من المشروع، وتمت إحالته إلى إحدى الجهات المختصة، وليس لدى المؤسسة أية معلومات عن سبب تأخر صدوره.

الوفد اكد أهمية أن يكون للإعلام واقعٌ يحمي المجتمعات ويعزز قدرتها على مواجهة التحديات

أمين عام مجلس التعاون الخليجي يجتمع مع وفد اتحاد الصحافة الخليجية

المصدر: جريدة الرياض الخميس 30 ربيع الاخر 1436هـ - 19 فبراير 2015م
http://www.alriyadh.com/1023105

الرياض- عبدالله الحسني تصوير- حسن المباركي
أكد الدكتور عبداللطيف بن راشد الزياني الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية على أهمية الصحافة الخليجية ودورها في نقل الحقيقة للقارئ الخليجي والقارئ خارج الخليج عبر رسائل واضحة تتّصف بالمعرفة والحقيقة معتبراً أن التحديات الإقليمية التي تواجهها دول المجلس حالياً فرصة حقيقية لبيان كفاءة وفاعلية الصحافة.
وأبدى الدكتور الزياني سعادته وفخره باتحاد الصحافة الخليجية مثمناً جهوده فيما يقدم من خدمات.
جاء ذلك خلال اجتماعه في مبنى الأمانة العامة بمدينة الرياض أمس مع وفد اتحاد الصحافة الخليجية برئاسة رئيس الاتحاد تركي بن عبدالله السديري، وبحضور أعضاء الأمانة العامة للاتحاد، وعدد من الأمناء العامين المساعدين ورؤساء القطاعات .
د الزياني:التحديات الإقليمية التي تواجهها دولنا فرصة لبيان فاعلية الصحافة
وفي بداية اللقاء رحّب الدكتور الزياني, بوفد اتحاد الصحافة الخليجية، مشيداً بالدور الإيجابي والبناء الذي يقوم به الاتحاد في تعزيز مسيرة الإعلام الخليجي, وزيادة مجالات التعاون والتنسيق بين المؤسسات الصحفية الخليجية، والاهتمام الكبير بتطوير مهنة الصحافة والارتقاء بمستوى العاملين فيها .

وأشار د.الزياني إلى أن توجيهات أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس - حفظهم الله -، تؤكد ضرورة التواصل مع وسائل الإعلام لإطلاع المواطن الخليجي على إنجازات المسيرة التنموية المشتركة في دول المجلس، وإبراز جهود المجلس إقليميا ودولياً .
وأثنى على الجهود الوطنية المخلصة التي تبذلها الصحافة الخليجية في إبراز الإنجازات التي تحققها دول المجلس في مختلف المجالات، وفي بث الوعي والتثقيف، وتأكيد الهوية الخليجية ذات المضامين العريقة .
أمين عام مجلس الدول الخليجية مستقبلاً الزميل رئيس التحرير
أمين عام مجلس الدول الخليجية مستقبلاً الزميل رئيس التحرير
وأعرب الدكتور الزياني عن ترحيب الأمانة العامة بالتعاون مع اتحاد الصحافة الخليجية في جميع المجالات التي تخدم أهداف الاتحاد، وتعزز من مكانته وتسهم في تطور الصحافة الخليجية وتعزز من دورها البناء في المجتمع .
من جانبهم، أكد وفد اتحاد الصحافة الخليجية أهمية أن يكون للإعلام الخليجي واقعٌ مختلف يمكّنه من تقديم كل ما من شأنه حماية المجتمعات الخليجية، وتعزيز قدرتها على مواجهة مختلف التحديات عبر الرسالة الإعلامية الموضوعية والبناءة .
وعبر الوفد عن تطلع اتحاد الصحافة الخليجية لتعزيز علاقات التعاون بين الاتحاد والأمانة العامة ، ودعم جهود الاتحاد لتحقيق أهدافه النبيلة ، والقيام بدوره الفاعل في خدمة المجتمعات الخليجية.
وأوضح الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الدكتور راشد الزياني أن فكرة الاجتماع كانت مبادرة من اتحاد الصحافة الخليجية لعقد هذا الاجتماع وتم الترحيب به وزاد:هو اجتماع اتصف بكل الشفافية ونتطلع الى توثيق هذه العلاقة كما أننا فخورون بالصحافة الخليجية وما تقوم به من جهود مشكورة.
أعضاء اتحاد الصحافة الخليجية خلال الاجتماع
أعضاء اتحاد الصحافة الخليجية خلال الاجتماع
وعن طبيعة هذا الاجتماع قال:الرسالة وروح الاجتماع كانت تدور حول كيفية توثيق هذه العلاقة وتعميقها بشكل أكبر وبما يمكن هذا الاتحاد من تقديم الأكثر في خدمة الصحافة وتوصيل الرسائل الصحيحة والتي تتصف بالمعرفة والحقيقة الى القارئ الخليجي وإلى القارئ في خارج الخليج.
وعبر الدكتور الزياني عن سعادته باللقاء قائلا:أنا سعيد جداً باللقاء وأرحب بالإخوان رؤساء التحرير واعضاء الاتحاد ونتطلع الى علاقة قوية وتعاون مستمر ان شاء الله في هذا المجال.
وفي سؤال ل"الرياض" عن دور الاتحاد في التعاطي مع الأحداث الإقليمية التي تمر بها المنطقة وفي ظل بعض الاستفزازات الإعلامية من البعض كإيران قال:التحديات الحالية أعتقد أنها فرصة لبيان فاعلية وكفاءة الصحافة يتناولونها بكل شفافية وهو ما يؤدي إلى الوضوح والحقيقة لدى القارئ وهي رسالتهم التي يشكرون عليها.
لقطة للدكتور الزياني مع أعضاء الاتحاد
لقطة للدكتور الزياني مع أعضاء الاتحاد
مثّل الوفد في هذا اللقاء:الزميل رئيس التحرير رئيس اتحاد الصحافة الخليجية الأستاذ تركي بن عبدالله السديري وأمين عام اتحاد الصحافة الخليجية ناصر محمد العثمان ونائب رئيس تحرير صحيفة الأنباء الكويتية عضو الأمانة العامة عدنان خليفة الراشد ورئيس جمعية الصحفيين العمانية عضو الأمانة العامة عوض بن سعيد باقويز ورئيس تحرير صحيفة البيان الإماراتية عضو الأمانة العامة ظاعن محمد شاهين والمدير التنفيذي للاتحاد فريد أحمد حسن.

العدل تدرب القضاة للتعامل مع قضايا العنف الأسري

المصدر: جريدة الرياض الخميس 30 ربيع الاخر 1436هـ - 19 فبراير 2015م
http://www.alriyadh.com/1023112

الرياض – مبارك العكاش
نظمت وزارة العدل برعاية وزيرها ورئيس المجلس الأعلى للقضاء المكلف الشيخ الدكتور وليد بن محمد الصمعاني ورشتي عمل لقضاة محاكم الأحوال الشخصية والمحاكم الجزائية تحت عنوان (العنف الأسري: مفهومه وصوره والإجراءات القضائية تجاهه) التي أقامتها الإدارة العامة لتدريب القضاة بالتعاون مع الإدارة العامة للخدمة الاجتماعية.

وتناولت الورشتان اللتان أقيمتا في كل من مكة المكرمة وجدة بمشاركة أربعين قاضياً من قضاة محاكم الأحوال الشخصية والمحاكم الجزائية، مفهوم العنف الأسري وتأصيلاته الشرعية وموقف الشريعة السمحاء منه.
وقد استعرض المحاضرون وعلى مدى ثلاثة أيام عدداً من الصور الواقعية من العنف الأسري وموقف الإسلام منه، وأسباب ذلك العنف، مع الاطلاع على النظريات المفسرة للعنف الأسري وتأويلاته النفسية والسيكولوجية وكيفية التعامل معها. ويأتي تدريب القضاة بوزارة العدل متزامناً مع توجيه المقام السامي للمجلس الأعلى للقضاء بدراسة موضوع العنف الأسري باعتباره أحد أهم مشكلات الأسرة وما يترتب عليه من نتائج سلبية تؤثر على الأسرة ولارتباطها الوثيق بقضايا الولاية والحضانة والزيارة.
يذكر أن وزارة العدل وضعت خطة تدريبية تهدف لتهيئة القضاة للتعامل مع قضايا العنف الأسري عبر تعزيز دور القضاء في الحد من العنف الأسري، وتحديد الإجراءات القضائية والأحكام الجزائية لقضايا العنف الأسري، مع استعراض تطبيقات قضائية على قضايا العنف الأسري استجابة للتوجيهات السامية بالاهتمام بمثل هذه البرامج في ظل صدور نظامي الحماية من الايذاء وحقوق الطفل اضافة الى الدراسة القائمة حاليا في مجلس الشورى لنظام مكافحة التحرش الجنسي.

صحة الرياض رسمت خطة للوقاية من الفيروس

200 فريق لتوعية طلاب المدارس من خطر "كورونا"

المصدر: جريدة الرياض الخميس 30 ربيع الاخر 1436هـ - 19 فبراير 2015م
http://www.alriyadh.com/1023139

الرياض - نايف آل زاحم
وضعت مديرية الشؤون الصحية بمنطقة الرياض خطة متكاملة لتنفيذ المرحلة الثالثة للتوعية والتثقيف بالإجراءات الوقائية ضد فيروس "كورونا" وذلك من خلال خطة شاملة تتضمن إقامة أركان توعوية في عدد من الأسواق التجارية بمدينة الرياض وتسيير عدد من المعارض المتنقلة في عدد من الجهات الحكومية والأماكن العامة والمراكز الصحية حيث تم تخصيص 200 فرق لتوعية لزيارة طلاب المدراس في منطقة الرياض، وذلك بهدف تزويد أفراد المجتمع بالمعلومات والإرشادات اللازمة للقيام بدورهم في مكافحة الفيروس و تشجيع المجتمع على اتخاذ الاحتياطات اللازمة لمنع انتشار الفيروس. واتباع العادات الصحية السليمة التي تتمثل في المداومة على غسل اليدين بالماء والصابون واستخدام معقم اليدين، وتجنب ملامسة العينين والأنف والفم باليد قبل غسلها.
حيث يتم توزيع عدد كبير من المطبوعات التوعوية المتنوعة للتعريف بأعراض مرض "كورونا" وسبل الوقاية منه والإجراءات الصحية لتجنب العدوى بالفيروس المسبب للمرض.
وأوضح مدير إدارة العلاقات والإعلام بصحة الرياض الأستاذ سعد القحطاني أن خطة صحة الرياض للتوعية الوقائية ضد فيروس "كورونا" تستهدف الوصول بالرسائل التوعوية لجميع فئات المجتمع من خلال اركان التوعوية والتي سوف يتواصل نشاطها في الأسواق والمراكز التجارية والمدارس والمراكز الصحية والمستشفيات خلال الأيام المقبلة.

417 مشروعاً متعثراً لـ "ريادة" بسبب الكفيل والتحصيل

المصدر: جريدة المدينة الخميس 30 ربيع الاخر 1436هـ - 19 فبراير 2015م
اضغط هنا

محمد البيضاني – الباحة
كشف معهد ريادة الأعمال الوطني «ريادة» عن تعثر 417 مشروعًا لمنشآت صغيرة في جميع مناطق المملكة وأرجعت الدراسة، التي أعدها «ريادة» تحت عنوان: «تحديات المشروعات الصغيرة التعثر إلى مجموعة من الأسباب، من بينها: (فشل طول إجراءات الحصول على تمويل للمشروع وصعوبة تدبير كفيل للحصول على القرض، وكذلك ضعف كفاءة تحصيل الديون من العملاء في مواعيدها، بالإضافة إلى ضعف هامش الربح الذي تحققه تلك المشروعات الصغيرة، وأيضًا عدم توافر تقارير مالية سليمة لتقييم المركز المالي، وقلة رأسمالٍ كافٍ للتوسع مستقبلًا وعدم الفصل بين أموال مالك المشروع والأموال الخاصة بالمشروع، وكذلك قصر فترة السماح قبل البدء بسداد أقساط القرض، وقصر مدة رعاية المشروعات الصغيرة من الجهات الراعية، وتخلي الجهات الراعية عن المشروع عند تعثره، وتوظيف القرض في غير الغرض المخصص له).

لائحة لحماية الأطفال المحضونين من تحكم الأبوين أثناء التقاضي

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 30 ربيع الاخر 1436هـ - 19 فبراير 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150219/Con20150219754025.htm

عدنان الشبراوي (جدة)
كشفت لـ «عكاظ» مصادر مطلعة أن مجلس القضاء الأعلى سيدرس خلال المرحلة الحالية ملف العنف الأسري، وما تم رصده من تجاوزات في تنفيذ الأحكام، وإعداد لائحة لحقوق الأطفال المحضونين وحمايتهم من تحكم أهواء الأبوين فيهم خلال مرحلة التقاضي والزيارة والحضانة والنفقة، لوضع حد لتنكيل الآباء والأمهات بالأطفال.
وبينت، أن المجلس يدرس منح رؤساء المحاكم صلاحيات جديدة مكملة لصلاحياتهم بما يسرع العمل ويختصر الوقت والجهد ويحكم الرقابة على آلية العمل وضبط الأداء العام، إضافة لدراسة قواعد اختصاصات وصلاحيات رؤساء المحاكم ومساعديهم بحيث يكون لرئيس كل محكمة بالإضافة إلى الاختصاصات والصلاحيات المنصوص عليها في نظام القضاء ونظام المرافعات الشرعية، ونظام الإجراءات الجزائية عددا من الاختصاصات والصلاحيات منها الإشراف على أعضاء السلك القضائي في المحكمة، وتنبيههم إلى ما يقع منهم مخالفاً لواجباتهم، أو مقتضيات وظائفهم، بعد سماع أقوالهم، وفق الإجراءات الواردة في نظام القضاء، ولا يصدر أي أمرٍ من أحد منهم في ذلك إلا بوساطته، ما لم ينصّ النظام على غير ذلك.
وأوضحت المصادر أن المجلس يدرس اقتراح رفع الدعوى التأديبية أمام دائرة التأديب، ويكون ذلك كتابة إلى رئيس المجلس، والرقابة على الأقسام الإدارية في المحكمة وجميع موظفيها، بمن فيهم رئيسهم الإداري، إضافة للإشراف على جميع المكاتبات والمعاملات الواردة إلى المحكمة وإحالتها إلى جهات الاختصاص، وتقسيم القضايا الواردة للنظر فيها بين

دوائر المحكمة بالتساوي حسب موضوعاتها، وإحالتُها بتوقيعه للدوائر بمن فيهم الرئيس بوساطة القسم المختص في المحكمة.

وحدات خاصة لخدمة ذوي الإعاقات السمعية في الأجهزة الحكومية

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 30 ربيع الاخر 1436هـ - 19 فبراير 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150219/Con20150219754035.htm

متعب العواد (حائل)

أطلق كرسي الأمير سعود بن عبدالمحسن لدراسات العمل الأهلي والخيري بجامعة حائل برنامجا تدريبيا خاصا لإكساب العاملين في الأجهزة الحكومية والخاصة والأهلية والخيرية لغة الإشارة بما يمكنهم من التعامل مع الصم عند مراجعتهم للقطاعات الحكومية والخاصة، لتصبح حائل بعد انتهاء البرنامج أول مدينة سعودية صديقة للصم.وكان البرنامج التدريبي قد انطلق مساء يوم الأحد الماضي ويستمر لمدة 60 يوما بواقع 3 ساعات يومية ليشمل 72 ساعة تدريبية، برعاية كريمة من صاحب السمو الملكي الأمير سعود بن عبدالمحسن بن عبدالعزيز، في مبادرة وطنية واجتماعية وإنسانية من جامعة حائل لتنفيذ مشروعها (حائل مدينة صديقة للصم).وبحسب الدكتور زيد بن مهلهل الشمري يهدف البرنامج إلى تعريف المتدربين على لغة الإشارة وسط فئات المجتمع المختلفة، لتجسير الهوة بين المجتمع وفئة ذوي الإعاقة السمعية، وإكسابهم المفاهيم والمعارف الأساسية المتعلقة بهذه الفئة، وتحديد أسباب الإعاقة السمعية وسبل الوقاية منها، وتطبيق إستراتيجيات التواصل مع ذوي الإعاقة السمعية، وإكسابهم مهارة إدارة الحوار مع الصم.وأشار الدكتور الشمري إلى أنه من المتوقع أن يسهم البرنامج في دعم ثقافة الحوار المجتمعي مع ذوي الإعاقة السمعية، وإنشاء وحدات تنظيمية في القطاعات الحكومية والخاصة، تستهدف التعامل مع ذوي الإعاقات السمعية، يقوم بإدارتها أحد المتدربين من البرنامج في القطاع الذي يعمل فيه، وتحسين جودة حياة المعوقين سمعيا من خلال مساعدتهم على الاندماج المجتمعي، ومساعدتهم على تلبية احتياجاتهم الحياتية المختلفة بسهولة، لاسيما تلك التي ترتبط بالقطاعين الحكومي والخاص، بالإضافة إلى تأهيل كوادر بشرية على مستوى رفيع للعمل كمدربين للغة الإشارة من خلال برنامج تدريب المدربين (TOT).

نجم لـ "عكاظ": النظام الجديد سيكون بديلا لنا عن نظام المطبوعات .. إعلاميون:

نظام الإعلام المرئي المسموع.. مشروع يحفظ الحقوق لأصحابها

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 30 ربيع الاخر 1436هـ - 19 فبراير 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150219/Con20150219754090.htm

طالب بن محفوظ (جدة)، علي الرباعي (الباحة), علي بدير (تبوك)

أقر مجلس الشورى، أمس الأول، إلزام مشروع نظام الإعلام المرئي والمسموع، المكون من 26 مادة، ويهدف إلى تنظيم وتطوير نشاط الإعلام المرئي والمسموع داخل المملكة، والعمل على توفير البيئة الاستثمارية الملائمة له، والعمل على أن يكون محتواه متسقا مع السياسة الإعلامية للمملكة.
ففي المادة الرابعة، نص مشروع النظام على أن جميع العاملين في مجال الإعلام المرئي والمسموع يخضعون لأحكام هذا النظام ولائحته، ولضوابط أداء المهنة للعاملين في هذا المجال. وفي المادة الخامسة، وجوب تقيد كل من يمارس نشاطا أو مهنة في مجال الإعلام المرئي والمسموع بضوابط المحتوى الإعلامي، وبخاصة ما ورد في السياسة الإعلامية للمملكة، وعدم التعرض إلى ما من شأنه إثارة النعرات والفرقة والكراهية بين المواطنين والتحريض على العنف وتهديد السلم المجتمعي أو الحض على الإرهاب.
إلى ذلك، أكد لـ«عكاظ» رئيس الهيئة العامة للإعلام المرئي والمسموع الدكتور رياض نجم قائلا: «كنا نعمل في السابق بنظام المطبوعات الذي أعد عام 1422هـ، ولكننا رأينا أن يكون هناك نظام مستقل به كل المستجدات، خصوصا مع التطورات الحديثة في الإعلام».
من جانبه، أكد مدير عام قنوات «اقرأ» الفضائية محمد سلام أن النظام الجديد في حال إقراره من الجهات العليا، فإنه سوف ينظم العمل الإعلامي للوسائل المرئية والمسموعة، ويضمن حقوق العاملين فيها، مبينا أن الهيئة العامة للإعلام المرئي والمسموع سعت إلى إيجاد مثل هذا النظام لإيجاد تنظيم جديد لها والجهات التي تشرف عليها، يضمن الحقوق للجميع، وينظم العمل في الوسائل المسموعة والمرئية.
أما مدير عام إذاعة روتانا إف إم حمد ناصر، فأوضح أن هذا النظام في حال صدوره سوف يخلق بيئة تنظيمية جديدة في الاتصال المرئي والمسموع، وسيكون له دور تنظيمي بالنسبة للعاملين في هذا المجال. وقال عبدالقادر عياد البلوي، مدير تحرير بجريدة الوطن، إن النظام يوفر البيئة الاستثمارية الملائمة، وسيكون دافعا للنهوض بالحركة الإعلامية، وبخاصة في الإعلام المتخصص من خلال عمليات التدريب وتطوير الموارد البشرية الإعلامية المتخصصة.
وأكد مدير إدارة الإعلام التربوي بتعليم تبوك علي حامد القرني، أن قرار مجلس الشورى في هذا الشأن الإعلامي سوف يساعد كثيرا على تلبية كافة التوجهات الإعلامية من السياسية أو الاقتصادية، كون التجارب أثبتت أن المتخصص في عمله يبحث عنه الجميع في كافة مؤسساته، سواء الحكومية أو الخاصة.
وأشار سعد حسين الشهراني، مدير مكتب جريدة البلاد بتبوك، إلى أن النظام سوف ينعكس على تطوير الأدوات الإعلامية في قطاع الإعلام الاقتصادي والاستثماري في السوق المحلي ومدهم بوسائل التعامل مع القطاع الاستثماري برفع مستوى الطرح والتناول الاقتصادي وتدعيمه بالأرقام والمصادر التي تعزز صدقية المضمون، ما يرفع من ثراء المادة الصحفية للباحث والمتابع المحلي والعالمي. ويرى الإعلامي علي فايع الألمعي أن المجلس أن النظام يهدف إلى تنظيم وتطوير نشاط الإعلام بالمملكة، والعمل على أن يكون محتواه متسقا مع السياسة الإعلامية السعودية.
ويؤكد الصحفي حسن آل عامر أننا نتطلع من المجلس إلى إقرار مشروع لحفظ حقوق الإعلاميين وحمايتهم، واعتماد لوائح مأسسة تطور العمل وترتقي به وتعزز حضور الإعلام، باعتباره شريكا فاعلا في التنمية الوطنية وحماية المكتسبات.

دعم لامحدود من الدولة للسكن

المصدر: جريدة الرياض الاحد 26 ربيع الاخر 1436هـ - 15 فبراير 2015م
http://www.alriyadh.com/1021988

راشد محمد الفوزان

منذ بداية الصندوق العقاري 11/6/ 1394ه، أي أننا نتحدث عما يزيد على 40 سنة، وهو عمر طويل قياسا بتاريخ المملكة، وقد اقرض الصندوق منذ 1394 حتى نهاية العام المالي 1432/1431ه مايقارب 775،825 وحدة سكنية، وقد بلغ إجمالي الزيادة في رأس مال الصندوق والتي تم الإعلان عنها ابتداء من عام 1426/1425ه (43) مليار ريال، وقد بلغ

عدد من تم فك الرهن عن عقاره من المقترضين المتوفين (32.961) مقترضاً وبلغ إجمالي أرصدة القروض المسددة عنهم (3.615) ملايين ريال وذلك خلال العام المالي 1432/1431ه، وفي عام 2011 اقر خادم الحرمين الملك عبدالله بن عبدالعزيز رحمة الله عليه مبلغا يصل إلى 250 مليار ريال لبناء 500 الف وحدة سكنية، وأيضا في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز أقر مبلغ 20 مليار ريال لتنفيذ خدمات الكهرباء والمياه حرصا من خادم الحرمين الشريفين على أهمية توفير السكن للمواطنين، هذه بعض أوجه الدعم الذي تقدمه الدولة للسكن للمواطنين، وهي قروض بلا فوائد بل إنها تمنح خصما لمن يسدد بالوقت المحدد، وقد تضاعف عدة مرات القروض السكنية منذ تاريخ 1432 إلى اليوم ومستمرة بلا توقف، الخلاصة، أن الدولة تبذل المال بلا حدود والمنح بلا توقف للمواطنين لبناء السكن لهم، ولم تبخل بذلك، واستمرار مشكلة السكن بتقديري لا سبب له إلا طريقة المعالجة التي تتم من وزارة الإسكان خصوصا، ولكي نكون عمليين ونقول الحلول وسبق أن كتبت مقالات عدة حول ذلك، وأعيد بعضا منها، ولكن برأيي هي ليست قصرا على الدولة وهذا ما يجب فهمه فهي تضخ المال بلا توقف، ولكن هل الحلول التي تقوم بها وزارة الإسكان هي الحل الفعلي والسريع ؟!

الواقع يقول ان هناك من يرفض القرض 500 الف لأنه لا يوفر السكن المأمول، فما الحل ؟ الحل برفع القرض إلى مليون أو حتى مليون ونصف ويقسم القرض على 30 أو 40 سنة أو حتى 50 مال المشكلة ؟؟ والسكن باسم الصندوق العقاري، منها وفرنا السكن وخففنا العبء على المواطن بالقرض فمليون ريال حين تقسم على 40 سنة أي 480 شهرا، يعني أن يدفع 2,083 ريالا شهريا وقد يدفع اكثر، سيقول قائل 40 سنة كثيرة ولكن أنت تملك منزلا لك ولأولادك . ثانيا للحل هو ضخ المزيد من الأراضي المطورة المخدومة وهذا هو العمل الأساسي بزيادة المعروض لكبح قلة الأراضي المطورة وهو ما اقره الملك سلمان بن عبدالعزيز بضخ 20 مليار ريال، الحلول هي بتوفير " التمويل والمعروض " وهذا ما يجب العمل عليه، فلا يجب لوزارة الإسكان " برأيي " أن تكون مقاولا او تتابع بناء، بل بأسلوب استقطاب المقاولين والمطورين وتضع شروطها ومواصفاتها وتتابع كمراقب لتنفيذ الالتزام بالمواصفات والوقت، هذا هو التحدي المهم الذي يجب أن تعمل عليه الوزارة، فالمال موجود لديها ومبلغ 250 مليار ريال ليس بالمبلغ الصغير أبدا بل يشكل ميزانيات دول ولم تبخل به الدولة، الكرة بملعب وزارة الإسكان بما تخطط وتعمل والمنتظر منها الكثير لازال، فالدولة تمنح المال وتخصم حتى على المتوفين وهذا كرم ومنحة من الدولة تشكر عليها لا شك.

اليوم

مكافحة البطالة بينهن..كيف؟!

المصدر: جريدة اليوم الاحد 26 ربيع الاخر 1436هـ - 15 فبراير 2015م
http://www.alyaum.com/article/4047452

د. إحسان بوحليقة

بداية، أود أن أصحح ما أوردته هنا في مقالي "راتبان للعاملين ووظيفة للعاطلين" ببيان أن مخصصات "حافز" يتم صرفها من وزارة المالية لحسابات المستفيدين مباشرة تطبيقاً للأمر الملكي الكريم الذي أقرّ برنامج "حافز"، وذلك وفقاً لما وردني من مصدر رسمي في وزارة العمل وصندوق تنمية الموارد البشرية.

وأتابع بالقول إن البطالة بين النساء السعوديات 32.8 بالمائة، وفقاً لما صدر الأسبوع الماضي عن الجهة الرسمية المخولة وهي مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، حول نتائج المسح الذي أجرته خلال النصف الثاني من العام 2014.

وإحصائياً يبلغ عدد الباحثات عن عمل نحو 400 ألف سعودية. وهناك من يتعامل مع الـ" 400 ألف" باعتبار أنها وفرة وكثرة تبرر أن تمنح الباحثات عن عمل أجوراً بخسة، مقارنة بما يحملنه من مؤهلات علمية وعملية.

وما زلت أعتقد أن "الإحلال" هو الحل في نهاية المطاف، وأقرّ كذلك أن بوسعنا انتهاج حلول وقتية أو مؤقتة وصولاً لحلول مستقرة دائمة، لكن -حكماً- فالحل النهائي هو أن نعتمد على مواردنا المحلية بأن نوظفها، وهذا يعني أن نمتص البطالة المتفشية بين المواطنات. وليس الهدف هو استيعابهم كيفما اتفق، بل لا بد أن نُدبرّ لبناتنا، وبالتأكيد لأبنائنا كذلك وظائف قَيّمة، أي لها أفق وظيفي فتمنح خبرة وأجراً ملائماً. لكن كيف؟! فبعد الجهود الحكومية المؤثرة والضاغطة على

القطاع الخاص، أخذت بعض الجهات -ولا أقول كلها- تنظر للباحثات عن عمل من السعوديات باعتبارهن "منجم ذهب" لاغتراف التأشيرات؛ فيوظفوهن ليس لملء شواغر بل لاستيفاء متطلبات استقدام المزيد من العمالة الوافدة. فمثلاً، ليس مستغرباً ان تجد من يَعرض وظيفة استقبال أو إدخال بيانات على مواطنة تتحدث لغتين بطلاقة وتحمل شهادة ماجستير براتبٍ شهري قدره ثلاثة آلاف ريال! هذا أمر لا ينبغي أن يحدث، وحتى لا يحدث فلا بد من وضع ضوابط للتعامل مع توظيف السعوديات. وما سأقترحه هو على سبيل المثال لتقريب الفكرة، ولا أدعي أنه حل جيد، لكنه مجرد مثال لما يمكن أن تفرضه الجهات المعنية من ضوابط، فمثلاً هل يعقل أن نعرض على فتاة تتحدث العربية والانجليزية بطلاقة ثلاثة آلاف ريال؟ وهل يمكن أن نعرض على من تحمل شهادة جامعية ثلاثة آلاف ريال؟ الإجابة بالتأكيد بالنفي، ولتجاوز ذلك فيمكن وضع حد أدنى لأجور السعوديات تبعاً لمؤهلاتهن العلمية، مرتبطة بنقاط ذات صلة ببعض برامج وزارة العمل وصندوق تنمية الموارد البشرية، والهدف هنا أن يسعى أرباب العمل لتوظيف الشريحة التي نرغب في توظيفها من المواطنات، وهن الجامعيات، باعتبار ان تلك الشريحة هي التي تعاني من تفشي البطالة.
ولعل من المفيد هنا بيان أن الحديث القديم حول عدم مواءمة بعض الخريجات لمتطلبات سوق العمل، هو كلام قديم انتهت صلاحيته، ولعل زيارة واحدة لموقع المؤسسة العامة للتدريب التقني والفني تجيب على العديد من الأسئلة، لاسيما مبادراتها المتخصصة، ومنها إعادة التأهيل في أنشطة محددة يحتاجها سوق العمل، ومنها على سبيل المثال لا الحصر كليات التميز، التي أخذت تنتشر في كل أنحاء المملكة. ثم إن منظومة العمل (وزارة العمل وصندوق تنمية الموارد البشرية والمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني) أصبحت أكثر مرونة في الاستماع لمتطلبات القطاع الخاص، والدخول في شراكات وتفاهمات، تقود في نهاية المطاف لتوظيف المزيد من السعوديين والسعوديات.

الفقر والثراء الفاحش.. وتعويق الحرية!

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 27 ربيع الاخر 1436هـ - 16 فبراير 2015م
http://www.alriyadh.com/1022196

د. عبد الله القفاري

الحرية ليست عنوانا للانفلات وتحطيم القيم وإشاعة الفوضى وتعميم الضياع المدمر للمجتمعات.. كل هذه الاثار ربما كانت عوامل اخرى تصنعها باسم الحرية المشوهة.
حرية الانسان في تقرير مستقبله او رسم ملامحه او التعبير عن رؤاه او انفتاح الفضاء العام لتوليد الافكار وفاعلية الحراك الاجتماعي.. انما تقوم عليها روافع التقدم في المجتمعات وصراع الافكار في مسلسل تتراكم عوائده وتزدهر دوافعه جيلا بعد جيل.
وليس مثل الفقر والجهل تعويقا لحرية الانسان، فالفقر إذلال لكرامة الانسان وانسداد لأبواب الحياة.. والجهل معول خطير يوظف مخازن الفقر في وجه الكرامة والحرية.. إذ قد يوظف الجهل في محاربة قيم الحق عبر تزوير الذاكرة المنفتحة على عناصر القوة والمتوارية خلف جهلها عن معاني الحق والكرامة.
وليس معنى هذا ان الفقر والجهل وحدهما مسؤولان عن تعويق ابواب الحرية الواسعة.. انما ايضا كل ما يرتبط بفساد الاجواء العامة يعوق تلك الحرية. فشيوع قيم الانتهازية، حتى بين الطبقات الغنية والمتعلمة، إنما هو مرض لا يقل خطورة عن الفقر والجهل. وكم توظف المواهب والقدرات في طريق يصطدم بالحق او العدالة.
شيوع قيم الانتهازية، حتى بين الطبقات الغنية والمتعلمة، إنما هو مرض لا يقل خطورة عن الفقر والجهل. وكم توظف المواهب والقدرات في طريق يصطدم بالحق أو العدالة
وإذا كان الفقر بوابة الجهل، فإن شيوع الانتهازية وتضعضع الضمير الانساني وتغييبه.. معول اخطر يستدعي دوما التوظيف في مشهد الصراع بين الحق والباطل. بين الحرية في الوصول الى الحقيقه وتزوير الذاكرة الجمعية، بين التقدم في طريق شاق طويل لاقرار حق الانسان في العدل والحق والكرامة والاختيار.. وبين تعويق تلك الحقوق لاستدامة اوضاع تراكم عوامل التخلف والاحباط والاستبداد.

استدعي هذه الافكار بينما اقرأ في مذكرات "شارلي شابلن" اعظم فناني سينما القرن العشرين الصامتة.. وإذا كانت البيئة مجالا خصبا لاكتشاف الفارق بين عالمين..إلا ان ما لفت انتباهي هو دفاع شارلي شابلن عن وهم الحنين للفقر الذي ذاق مرارته في صباه، وعاش حرمانا لا طاقة لصبي في عمره على تحمله.. فقد مات والده المدمن على الخمر في عمر 36 وهو بعيد عنه ويكاد يتخلى عنه.. وأصيبت والدته بالجنون ما استدعى احتجازها في مصحة عقلية..

كتب سومرست موم، الكاتب الانجليزي الشهير عن شارلي شابلن في أوج شهرته وتعاظم ثروته: " إنه لا يعطيك الانطباع بأنه رجل سعيد. وأعتقد انه يعاني حنينا إلى العشش. فالثروة والشهرة اللتان تمتع بهما تحبسانه في إطار حياة لا يجد فيها غير القيود... وفي ظني انه يحن الى الحرية التي كان يتمتع بها أيام الشباب والكفاح، بكل ما كان في تلك الايام من فقر وحرمان، وهو حنين يعلم أن إشباعه لن يتحقق أبدا. فمناظر الحي الجنوبي في لندن تمثل عنده البهجة والمرح، والانطلاق في المغامرة.

وفي استطاعتي ان اتصوره يدخل بيته الحالي فيتساءل في دهشة: ماذا جاء ليفعل في بيت رجل غريب؟ إذ يخيل إلي أن البيت الوحيد الذي يمكن ان يعتبره بيته هو غرفة خلفية في شارع كننجتون.

وقد حدث أن خرجنا ذات ليلة نتمشى في لوس انجلوس، فقادتنا خطواتنا الى أفقر حي في المدينة، حيث المساكن وضيعة كالحة، والدكاكين الخربة لاتبيع إلا تلك البضائع التي يشتريها الفقراء يوما بيوم.. فإذا وجهه يضيء وصوته ينبض بحرارة وهو يهتف: اسمع.. هذه هي الحياة حقا، وكل ما عداها زائف..أليس كذلك".

إلا ان ما كتبه شارلي شابلن في مذكراته ردا على سومرست موم يستدعي التوقف، فهو يقول: " إن هذا الاتجاه نحو تصوير الفقر في صورة جذابة للاخرين أمر يبعث على الضيق.. فلا أنا عرفت حتى الان رجلا فقيرا يحن إلى الفقر، أو يجد فيه حريته.. ولا المستر موم يستطيع أن يقنع اي فقير بأن الشهرة والثراء الفاحش يعنيان القيود.

إنني لا أجد قيدا على الاطلاق في الثروة - بالعكس أجد فيها كثيرا من الحرية - ولست أظن ان موم يرضى ان ينسب مثل هذه الافكار الزائفة إلى أي شخصية في رواياته.. ولو في أقلها شأنا. فالقول بأن مناظر شوارع الحي الجنوبي في لندن تمثل البهجة والمرح والانطلاق في المغامرة قول يحمل في الواقع طابعا من الميوعة والخفة يليقان بماري انطوانيت.

إنني لا أجد الفقر جذابا، ولا بانيا للشخصية، فالفقر لم يعلمني شيئا غير تشويه القيم والمقاييس، والتقدير المبالغ فيه لفضائل ومحاسن الاغنياء والذين يطلق عليهم صف الطبقات الأرقى.

أما الثروة والشهرة فإنهما على العكس علّماني أن أرى العالم رؤية صحيحة، وأن اكتشف حين اقترب من البارزين من الرجال أن لهم نقائصهم الخاصة مثلنا جميعا. كما علمتني الثروة والشهرة أيضا ان أنظر الى شارات العائلات العريقة المرسومة على السيوف والعصي وسياط الركوب باعتبارها نوعا من الادعاء، وأن ادرك زيف اللهجة الجامعية كمقياس لذكاء الانسان وجدارته، ومدى الاثر المدمر لهذه الخرافة على عقول الطبقة الوسطى الانجليزية، وان اعرف ان الثقافة ليست بالضرورة نتيجة للتعليم او معرفة الكلاسيكيات.

وبالرغم من افتراضات موم، فأنا ككل انسان آخر لست إلا انا.. فرد قائم بذاته، مختلف عن غيره، له حوافز ونوازع ممتدة إليه عبر خيط وراثي قديم، وتاريخ شخصي من الاحلام والرغبات والتجارب الخاصة.. أمثل حصيلتها الكلية".

وارى أن موم لم يكن مخطئا تماما.. إذا ما كان يقصد تلك القيود التي تفرضها الثروة والشهرة على صاحبها.. ما يستدعي حسابات اخرى تجعل صاحب الثروة يقدمها على مبادئ او قيم يؤمن او كان يؤمن بها. كما ان تحالفات رؤوس الاموال مع السلطة في بيئات تتضعضع فيها قوة القانون وتختفي فيها الشفافية تحت ركام التزييف والاخفاء تجعل الثروة وانماءها مرتبطا بتلك التحالفات.. ما يهدد قيم الحرية، ويضفى جوا من التزييف على واقع المجتمعات الرازحة تحت سنابك الفقر والثراء الفاحش.

وفي المجتمعات العربية، تبدو ظاهرة الفقر والجهل أبلغ في تأثيرها من سواها.. فخلال عقود قليلة ألقت هذه الظاهرة بثقلها على مجموع بشري كبير، استودعته عوامل الانحراف بكل اشكاله.. ودفعت به الى يأس مقنع بالكفاف أودى بالكثيرين نحو مهاوي التفكك والانهيار.

ولم يكن نمو الثروات الفاحشة خلال عقود في بيئة تفتقر لاخلاقيات الثراء المشروع، سوى نزعة اخرى خلفت جيلا لا يرى سوى باب وحيد للولوج الى عالم الثروة، من خلال الانضمام الى كتيبة الاستيلاء على مصادر الثروة بالقفز على شروط العدالة وانتهاك قيم الحق وفضائل الاستعفاف.

وأن تصبح الرشوة شطارة، والاحتكار تجارة، والقفز على النظام جدارة.. والاستيلاء على المال العام استحقاق لفئة تخوض حروب تنمية ثرواتها الفاحشة بكل الوسائل.. فهو مؤذن على خراب كبير لن يحصد الطرف الاخر منه سوى مزيد من الفقر والحاجة والاستغلال البشع.

الفقر تحطيم لشخصية الانسان، والثراء الفاحش عبر وسائل غير مشروعة قيد آخر مهما علت مظاهر التزييف ومباهج الترف.

الالكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

ماذا أنتجت برامج توطين وزارة العمل؟

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 27 ربيع الاخر 1436هـ - 16 فبراير 2015م
http://www.aleqt.com/2015/02/16/article_931579.html

عبدالحميد العمري

لعل القارئ الكريم تيقن من الصعوبات التي يواجهها إصلاح أوضاع سوق العمل المحلية، من خلال ما تقدم في المقالين السابقين، فهي من جانب تواجه حجم طلب هائل للنمو السنوي، ويزيد من ضغوطه الارتفاع المتتالي في نسب العمالة الوطنية المرتفعة للتعليم، انكشفت تحدياته وزاد من حجمها الارتفاع الأسرع في نسبة العاطلين حملة الشهادة الجامعية فأكثر إلى إجمالي العاطلين، حتى وصلت إلى 51.0 في المائة إلى الإجمالي! وهو أمر ستفهم أسبابه متى تعرفت على هيكل سوق العمل المحلية، كما سيأتي إيضاحه بعد قليل، وهذا هو التحدي الثاني الذي تواجهه سوق العمل المحلية، الواجب إضافته إلى جدول مهام إصلاح أوضاع تلك السوق، وسنرى أنه لا يمكن أن ينجح دون معالجة التشوهات الهيكلية في الاقتصاد الوطني، وهو الخطوة التي تسبقها، وهو أيضا الجزء الأصعب من المهام الخارجة عن حدود مسؤوليات وزارة العمل، وقد سبق أن تطرقت وغيري من المهتمين بالسوق إلى عواقب تجاهل هذه النقطة الرئيسة، وأن ورطة تفاقم التوظيف الوهمي ستكون أحدها، بل إن هذا ما حذرت منه استراتيجية التوظيف السعودية لدى وزارة العمل مبكرا، وذكرته نصا صريحا في حال لم يتم الالتزام بتلك الاستراتيجية المهمة.

في الجانب الآخر؛ تقوم سوق العمل في أغلب الوظائف التي أوجدتها، وتحديدا في القطاع الخاص، على وظائف لا تتطلب في تسعة أعشارها من حيث المؤهلات العلمية أكثر من الشهادة المتوسطة فما دون، ويكفي أن تعلم على مستوى إجمالي السوق أن وظائف نشاطي كل من التشييد والبناء وتجارة الجملة والتجزئة، تشكل (6.6 مليون وظيفة) أكثر من 68.3 في المائة من إجمالي وظائف القطاع الخاص (9.7 مليون وظيفة) وفقا لبيانات 2013، وأن نحو 70.3 في المائة من العمالة الوافدة (5.8 مليون وظيفة) تتركز في هذين النشاطين تحديدا، وهي وظائف لا تتطلب أكثر من مؤهل الشهادة المتوسطة في أبعد الحدود!

ولأن مثل هذه الحقائق المهمة وغيرها من الحقائق الأخرى التي لا يجب تجاهلها غابت عن وزارة العمل، في ظل تطبيقها لبرامج التوطين المستحدثة منذ مطلع 2011 حتى تاريخه، ما دعاها إلى تطبيق معايير أغفلت تلك الحقائق، وجعلها تتعامل مع حالة سوق العمل على أنه مجرد أرقام، انحصرت أهداف تلك البرامج في توظيف العمالة الوطنية، والعمل على رفع نسب التوطين فقط، دون النظر إلى المؤهلات التي يحملها طالبو العمل من المواطنين والمواطنات من جانب، ومن جانب آخر إلى جدوى تلك الوظائف المتاحة لدى كيانات القطاع الخاص، ومحاولة الإجابة عن السؤالين التاليين: (1) هل فعلا تلك الوظائف المتدنية المهارات والتعليم مناسبة في الأصل لاستيعاب عشرات الآلاف من طالبي العمل من المواطنين والمواطنات؟ (2) هل أدركت وزارة العمل عبر برامج التوطين التي استحدثتها أخيرا حقيقة الاختلافات الكبيرة والعميقة بين وظائف النشاطات الاقتصادية؟ وهو سؤال لا يمكن الإجابة عنه بأن نسب التوطين أخذت هذا الاختلاف بعين الاعتبار، عبر تغير نسب التوطين من نشاط إلى نشاط آخر، كما أتت به برامج التوطين! بل إن إجابة كهذه الإجابة تكرس فعليا أن وزارة العمل لم تأخذ هذا الاختلاف الكبير على محمل الجد، وتؤكد أيضا تلك البرامج حينما صممت في بدايتها لم تستند إلى أرضية اقتصادية واسعة الأفق، بقدر ما أنها نظرت فقط إلى مجرد الإنجاز القائم على الكم لا النوع؟

لأن تلك البرامج كانت صارمة، بغض النظر عن جدواها وصلاحها أو سوء تصميمها، وجدت منشآت القطاع الخاص نفسها أمام تحديات نظامية جسيمة، فلم يكن منها إلا أن رضخت لتلك البرامج، وقدمت لها ما تريد من إنجازات كمية لا نوعية، إلا أن هذه الاستجابة جاءت بكل أسف عبر تفاقم أشكال التوظيف الوهمي للعمالة الوطنية، ولهذا شهدنا ارتفاعا غير مسبوق في زيادة توظيف العمالة الوطنية، وكم كان لافتا جدا أن نفس النشاطين المذكورين أعلاه (التشييد والبناء وتجارة الجملة والتجزئة)، كانا النشاطين الأعلى توظيفا، مقارنة ببقية النشاطات الاقتصادية في سوق العمل، فمن إجمالي

زيادة التوظيف للعمالة الوطنية خلال الفترة 2010-2013 التي بلغ حجمها أكثر من 742 ألف عامل وعاملة سعودي، بلغت حصة هذين القطاعين أعلى من 60 في المائة (نحو 447 ألف عامل وعاملة سعودي)!
جانب آخر لا يمكن تجاهله؛ أن أغلب وظائف القطاع الخاص يعتمد وجوده على النشاطين (التشييد والبناء وتجارة الجملة والتجزئة)، والناتج عن زيادة اعتماد منشآت القطاع الخاص إما على الدخل المتأتي من مناقصات الحكومة، وإما من خلال الاستيراد بالجملة والبيع بالتجزئة في السوق المحلية، وتحت مظلة هذا العامل المسيطر على نشاطات سوق العمل المحلية، وما نتج عنه من آثار سلبية تم التطرق لبعضها أعلاه، وتم الحديث عنها بصورة واسعة وعميقة طوال الأعوام الماضية في أكثر من مقام ومقال، لعل من أبرز تلك الآثار: أن الاقتصاد الوطني بسبب اعتماده الكبير على دخل النفط، كان مما أفضى إليه هذا الاعتماد المفرط؛ أن أوجد لدينا سوق عمل محلية غير منتجة! فهي تعتمد على استهلاك البضائع المستوردة مقابل عدم إحلالها بصناعات محلية، واعتمدت على عقود مناقصات الحكومة التي تورطت في تعثرها أكثر من تنفيذها حسبما كان مخططا، وما النتيجة؟! جزء منها ما نشاهده اليوم من تفاقم أشكال التحديات والمعضلات، سواء على مستوى هيكلة الاقتصاد الوطني، أو على مستوى سوق العمل المحلية، وهما أمران لا يمكن فصلهما عن بعض كما اعتقدت وزارة العمل طوال الأعوام الأخيرة.
ألخص كل ما تقدم في وقوفنا حتى تاريخ هذا المقال أمام تحديين: (1) غياب الصورة الرقمية الموثوقة حول سوق العمل. (2) تشكل برامج توطين غير مدركة فعلا للتشوهات الحقيقية سواء على مستوى الاقتصاد الوطني، أو على مستوى سوق العمل نفسه، ما أفضى بدوره إلى تشكل تحديات جديدة لم تكن في الحسبان، رغم أنها كانت متوقعة في حال تم إغفال هذه الحقائق أو التحديات، ومن أخطرها تفاقم أشكال التوظيف الوهمي! وأكمل معكم- بإذن الله- في المقال القادم بقية تحديات سوق العمل المحلية، للوصول في ختام هذه السلسلة إلى رؤية شاملة للحل والتطوير. والله ولي التوفيق.

الحياة AL HAYAT

البطالة والفقر وعدم المساواة خلال الأزمات

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 28 ربيع الاخر 1436هـ - 17 فبراير 2015م
اضغط هنا

علي توفيق الصادق

يواجه العالم مثلث تحديات عالمية أضلاعه البطالة والفقر وعدم المساواة. فعلى مستوى العالم، ووفق منظمة العمل الدولية، بلغ عدد عمال العالم نحو 3347 مليون عامل في 2013، منهم نحو 202 مليون عامل عاطل من العمل، أي أن معدل البطالة على مستوى العالم يقدر بنحو ستة في المئة. ويعمل نحو 45 و23 في المئة من العاملين في قطاعي الخدمات والصناعة على التوالي والباقي يعمل في قطاع الزراعة.
وعلى مستوى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بلغ عدد العمال نحو 147 مليون عامل منهم نحو 17 مليون عامل عاطل من العمل، أي أن معدل البطالة يقدر بنحو 11.5 في المئة. ويعمل نحو 54 في المئة من العاملين في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في قطاع الخدمات ونحو 24 في المئة في قطاع الصناعة والباقي في قطاع الزراعة.
والبطالة بين الشباب مرتفعة إذ تقدر بـ 74.5 مليون عاطل من العمل على مستوى العالم وتمثل نحو 13 في المئة من الشباب في الفئة العمرية 15 - 24 سنة. وتقدر البطالة بين الشباب في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بـ 7.5 مليون عاطل من العمل أو نحو 27 في المئة من الشباب، وهي النسبة الأعلى بين الشباب في مناطق العالم المختلفة: البلدان المتقدمة 18.3 في المئة، شرق آسيا 10.1 في المئة، أميركا الجنوبية 13.6، أفريقيا جنوب الصحراء 11.9 في المئة.
والبطالة أساس الفقر، والفقر ما زال منتشراً في العالم على رغم انخفاض أعداد الفقراء. ففي 2000 قدر عدد فقراء العالم المشتغلين بدخل يساوي دولارين يومياً بنحو 1200 مليون، وانخفض الرقم إلى 839 مليون عام 2013، أي بنحو 30 في المئة. وجاء الانخفاض في معظمه في شرق آسيا حيث تراجع عدد الفقراء بنحو 73 في المئة بين 2000 و2013 (من 412.9 إلى 111.6 مليون فقير)، وفي أميركا الجنوبية انخفض بنسبة 45 في المئة (من 33.4 مليون إلى 18.5 مليون)

وفي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنسبة 4.2 في المئة (من 14.4 مليون إلى 13.8 مليون). ويذكر أن عدد الفقراء في الشرق الأوسط زاد من 3.8 مليون فقير إلى خمسة ملايين بينما انخفض عدد الفقراء في شمال أفريقيا من 10.6 مليون فقير إلى 8.8 مليون بين 2000 و2013.

وإذا كانت البطالة أساس الفقر يصبح هدف القضاء على الفقر مرتبطاً بالقضاء على البطالة. والسؤال هو ما هي السياسات الاقتصادية والإجراءات الضرورية لخلق فرص عمل لاستيعاب العاطلين من العمل؟ أكدت مجموعة العشرين في اجتماعها الأخير في إسطنبول على ضرورة النمو الاقتصادي الشامل كشرط لمواجهة التحديات العالمية. صحيح أن مجموعة العشرين أقرت بأهمية النمو الاقتصادي الشامل، لكنها لم تتفق على السياسات، عاكسة الاختلاف بين رؤية البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والاقتصاديين عموماً في شأن أهمية عدم المساواة في النمو الاقتصادي.

يعتبر البنك الدولي أن عدم المساواة يساعد على النمو الاقتصادي الذي هو شرط ضروري لمحاربة الفقر وإيجاد فرص عمل. أما صندوق النقد الدولي، فيرى أن الاهتمام يجب أن يكون في إزالة عدم المساواة لتحقيق نمو اقتصادي مستدام وبالتالي خلق فرص عمل ويساعد في تخفيف الفقر وتقليص عدد الفقراء.

ووفق منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، فإن فجوة الدخل بين الأثرياء والفقراء في معظم البلدان المتقدمة تفاقمت خلال العقود الثلاثة الماضية إذ إن الـ 10 في المئة الأكثر ثراء يحوزون نحو 10 أضعاف ما يحوزه الـ 10 في المئة الأكثر فقراً.

وفي تقرير لمؤسسة أوكسفام البريطانية، سيملك الواحد في المئة الأغنى في العالم ثروة أكبر مما يملكه الـ 99 في المئة الباقية في 2015. وفي الولايات المتحدة، بقي عدم مساواة الدخل ينمو لعقود لكنه أصبح أسوأ بعد الأزمة المالية العالمية (2009 - 2012) فالواحد في المئة في القمة حصلوا على مجمل الزيادة في الدخل، بينما انخفض متوسط دخل الآخرين وما زال مستمراً بالانخفاض.

تركز الثروة والدخل في مجموعة قليلة من البلدان أو من الناس لا يساعد على استمرار النمو وخلق فرص عمل. وتُخلق فرص العمل بالنشاطات الجديدة الكثيفة العمالة لكن المستثمرين لا يستثمرون إذا وجدوا أن ما ينتجونه من سلع وخدمات لا يلقى طلباً كافياً عليه لأن الناس لا يملكون القوة الشرائية التي باتت مركزة في فئة قليلة من الناس. وعلى مستوى الدول تسوى هذه الإشكالية من خلال السياسة المالية وملاحقة من هربوا ثرواتهم إلى الملاذات الآمنة، كما أشار البعض في مجموعة العشرين.

وزارة الصحة.. طموحات تتجدد

المصدر: جريدة الشرق الثلاثاء 28 ربيع الاخر 1436هـ - 17 فبراير 2015م
http://www.alsharq.net.sa/2015/02/17/1297617

مجيب الرحمن العمري

طموحاتنا في وزارة الصحة تتجدد مع كل ألم ومرض وخطأ طبي وحادث مأساوي، وليس مع بدء وزير جديد.

وحديثنا عن هذه الوزارة هو حديث عن صحة الملايين من المواطنين الذي يعانون كبقية الناس في العالم من أمراض مفاجئة أو مزمنة بسيطة أو خطيرة، ومستشفيات الوزارة ومراكزها الصحية هيالأمل بعد الله الذي يحدو معظم مرضى هذا الوطن للشفاء وتخفيف الألم. وحكومتنا الرشيدة بقيادة خادم الحرمين الشريفين ألبَسَه الله ثوب الصحة والعافية لم تبخل على هذه الوزارة بشيء.

ومع بزوغ أمل جديد بتولي زمام هذه الوزارة وزير جديد يقسم على كتاب الله على خدمة الوطن والمواطن تبزغ فينا آمال لاحدود لها بالتغيير والتنظيم ويحدونا الأمل بعلاج تام لآلامنا وأوجاعنا وتخفيف معاناتنا.

وحينما تعيد الوزارة خططها وأهدافها إلى فكر مختلف ورؤية مختلفة ورسالة مختلفة تنبني على خطط قصيرة وفعالة وسريعة وتجعل من مستشفياتها ومراكزها الصحية تعمل وفق المعايير والإجراءات الطبية العالمية، وحين يعمل كل

مركز صحي ومستشفى وفق تلك الإجراءت والمعايير حتى يتحقق أملنا وتتوازى مع أرقى المستشفيات والمراكز العالمية.
عندها ستتجاوز مرحلة معالجة الأخطاء الطبية الفادحة إلى مرحلة المستوى الأعلى من الجودة، ولن يحتاج المواطن للمطالبة بالتأمين الطبي، عندما تصبح المستشفيات الحكومية ذات جودة أعلى من مستشفيات القطاع الخاص وهذا ممكن إذا وجدت الإرادة في الوزارة وفي هرم الوزارة.

رسالة إلى متقاعد

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 29 ربيع الاخر 1436هـ - 18 فبراير 2015م
اضغط هنا

هيفاء صفوق

الحياة مراحل، ولكل مرحلة جمالها وإيجابياتها وسلبياتها، لكن المهم كيف يستفيد ويتمتع الفرد في كل مرحلة في حياته؟ يبدأ الفرد بعد التخرج بحماسة وقوة وتطلعات إلى المستقبل، فيضرب الأرض سعياً وجهداً لإثبات هويته ووجوده، وتحمل المسؤولية الشخصية والاجتماعية، وقيامه بأدواره المطلوبة على الصعيد الشخصي والعائلي والمجتمعي، هذه سمة البشرية على رغم الاختلافات في الطريقة والأسلوب، لكن المضمون واحد في إثبات وجوده الإنساني، والنضج المعرفي، والاستقرار المادي.
يعيش الفرد حياةً مزدحمة من الأعمال والأفعال، العلاقات الإنسانية، العلاقات المهنية، تأخذ الكثير من الوقت والعمر، حتى يصل إلى مرحلة يُتمُّ فيها إنجازاته وبصمته في الحياة، ويُكمل أدواره السابقة برضا تام، كفَّى ووفَّى، هنا يبدأ مرحلة جديدة تختلف عن السابق، فيها التحديات ليست بسيطة، ولاسيما عندما يعتاد الفرد على العمل والانشغال لفترات طويلة، في هذه المرحلة تبدأ الأمور والأشياء والمواقف والعلاقات تتقلص وتتضح الرؤية إلى الحياة بصورها الأكثر واقعية، حينما يتجرد الإنسان من كل هذه المعطيات، سيجد نفسه واقفاً وحيداً عارياً تماماً من كل ذلك، دراسة وتعليم، عمل وجهد، علاقات مهنية، علاقات مصالح، وصداقات مرحلية.
في عز هذه الظروف يوجد للمتقاعد خياران يستطيع الخوض فيهما متى ما رغب في ذلك وبإرادته، الخيار الأول: أن يبدأ المرحلة الجديدة بإيجابية مفعمة بالحب إلى الحياة، وهنا يأتي دور التأهيل النفسي قبل هذه المرحلة، وقبل الخوض في سن التقاعد، يبدأ في التفكير، ماذا سيفعل بعد ذلك؟ كيف يرتب حياته؟ سواءً ترتيباً مادياً أم معنوياً، والأهم في ذلك وضعه النفسي ومدى تقبل هذه المرحلة بروح متفائلة راضية وواثقة بأن القادم أجمل، وأن كل مرحلة في الحياة لها إيجابياتها.
هنا يتشكل لديه شعور طيب ورضا مسبق، حتى إذا جاء وقت التقاعد لا يكون تأثيره سلبياً، وإن وجد سيكون طبيعياً لأي تغير يتعرض له الفرد، التهيئة النفسية مهمة جداً؛ لأنه لن يفاجئ أو يصطدم بطول الوقت أو الفراغ؛ لأنه مسبقاً قد رتَّب أوراقه وأعماله ووقته، كيف يمضيه لو بقدر بسيط؟ فلن يشعر هنا بالوحدة، وإن شعر بها ستكون فترة بسيطة، سيعوض باجتماعاته العائلية وبالأحفاد والصداقات التي مازالت مستمرة معه، أو بدخول ناد رياضي أو ممارسة المشي، أو نادٍ ثقافي يساعد الآخرين في بث تجاربه وثقافته الطويلة، أو الاستمتاع بالقراءة وتخصيص وقت لها مما يزيده ثراء ومعرفة، المهم بأن يشعر بأنه مازال يتنفس الحياة ويتنفس المعلومة يحاور بها ويناقش فيها، الأصدقاء أو الأبناء أو الأحفاد، أو يستطيع أن يمارس أعمالاً بسيطة تناسب عمره الحالي وبحسب قدراته، الهدف الأساسي للمتقاعد كيف ينظر إلى نفسه ووضعه الجديد، إن شاهده بإيجابية فستكون حياته جيدة ومليئة، ينظر إلى جوهره بأن له دوراً إنسانياً عظيماً يساعد نفسه ويساندها قبل أن يطلب من الآخرين المساعدة، هذا يجعله لا يصدم بكل جديد.
الخيار الثاني للمتقاعد هو: الوقوع في الفخ، فخ السلبية والنظرة المحبطة وكأن دوره في الحياة ولَّى وانتهى، يعاني من ذلك كل من لم يستعد نفسياً للمرحلة الجديدة المقبلة، ولم يتوقع أو يتصور في يوم من الأيام أنه سيتخلى عن منصب أو وظيفة أو كرسي.

حقوق الإنسان في الصحافة

الوعي في هذه المرحلة مهم جداً، يختصر الكثير من الآثار النفسية والسلبية للمتقاعد.
كما أن هناك أدواراً مختلفة يقدمها المجتمع المدني إلى المتقاعد، من توفير الرعاية والاهتمام عن طريق إنشاء نوادٍ ثقافية ورياضية تملأ أوقاتهم بكل فائدة ومتعة؛ تساعده في تخطي هذه المرحلة وعبورها بسلام، وتشعره بأن له دوراً وأهمية، وهذا مما يزيل الشعور بالوحدة أو الكآبة، كما يفترض توفير الرعاية الصحية المجانية أو المخفضة لهم وتسهيل الرعاية لهم قبل غيرهم من أفراد المجتمع، ونستطيع أن نستفيد من الخبرة والكفاءة لتجربتهم في الجامعات أو مراحل الثانوية، إذ يتحدثون عن هذه التجارب، سواءً أكانت تجارب علمية أم مهنية أم حياتية، وإن كان يتخللها الطرافة والبهجة، هنا حققنا هدفين، الأول: للمتقاعد بأن يشعر بقيمته وأهميته ودوره في الحياة، الهدف الثاني: هؤلاء الطلاب يستفيدون من هذه التجربة الغنية والثرية كقدوة ونموذج أمامهم، يساعدهم ويشجعهم على إكمال مسيرتهم بحماسة وإبداع، أفضل بكثير من التلقين، بل سيزيد قدرتهم في تأمل مراحل الحياة، وأن الوقت كالسيف إن لم تقطعه قطعك.
وهناك دور أساسي ومهم، هو دور الأسرة في وعيها واستيعابها هذه المرحلة العمرية، وكيف تكون مهيأة نفسياً ومعنوياً في احتواء المتقاعد والأخذ بيده ومراعاته، ليس عطف، بل جعله يشعر أنه مازال ذلك القائد تكن له التقدير والاحترام، ومشاركته في اتخاذ القرارات الأسرية كما كان في السابق، كل ذلك يساعده على أن يستشعر وجوده وأنه مازال الكل يحترم رأيه ومشورته، الحياة لا تنتهي بانتهاء مرحلة معينة، بل تستمر بجمال لكل المراحل المقبلة إذا عرف الإنسان كيف يستغلها ويستفيد منها؛ لأن الجمال والسعادة يكمنان في نظرة الإنسان الإيجابية لكل شيء موجود في هذا الكون.

الرياض
www.Alriyadh.com

الشفاعة في نيل الحقوق

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 29 ربيع الاخر 1436هـ - 18 فبراير 2015م
http://www.alriyadh.com/1022733

محمد بن سعود الجذلاني *

قبل أكثر من سنتين كانت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد قد وجهت استفتاء إلى سماحة المفتي حول "التفريق بين الواسطة والشفاعة، وما يقع بينهما من خلط في مفهوميهما" وقالت نزاهة في خطابها للمفتي: "إن الهيئة لدى مباشرتها اختصاصاتها في مكافحة الفساد المالي والإداري، لاحظت انتشار ظاهرة الواسطة في معظم الأمور والحاجات التي يراد قضاؤها في الأجهزة الحكومية، ومن أمثلة ذلك: الواسطة في قبول الطلبة، والتوظيف، واستخراج التراخيص والتأشيرات، وإسناد المشاريع.. الخ.
فوردت إجابة اللجنة الدائمة للإفتاء بأن الشفاعة الحسنة التي فيها مساعدة الإنسان للوصول إلى حقه، وقضاء حاجته أو دفع الظلم عنه أو الإصلاح بين الناس، مشروعة لعموم قوله تعالى {من يشفع شفاعةً حسنةً يكن له نصيب منها.. أما الشفاعة السيئة التي فيها توسط يؤدي إلى الاعتداء على حقوق الآخرين، أو ظلم لهم كتقديم شخصٍ على غيره في استحقاق، أو إعطائه ما لا يستحق، أو كان فيها ما يضر بالمصلحة العامة، فكل ذلك محرم شرعا. ا ه.
إذا كان بعض الموظفين أو المسؤولين قد يمنع صاحب الحق من حقه، إلى أن يأتي له بشافع من ذوي الجاه أو القرابة أو الصداقة، فإن مثل هذا الفعل من الموظف أو المسؤول يعتبر فعلاً مشيناً، وعملاً قبيحاً، ومخالفة قانونية تستوجب محاسبته عليها..
وقد لاحظت أن فتوى اللجنة الدائمة للإفتاء تضمنت بأن الشفاعة الحسنة تشمل ما يكون فيه حصول صاحب الحق على حقه، ولا شك أن الشافع حين يسعى لحصول صاحب الحق على حقه، فإن فعله يعتبر فعلاً حميداً، وعملاً صالحاً، يؤجر عليه إذا صحت نيته.
إلا أني أنظر إلى هذه القضية من جانب آخر، ألا وهو أنه ليس مقبولاً شرعاً، ولا سائغاً نظاماً، أن يكون حصول الناس على حقوقهم متوقفاً على شفاعة الشافعين. وإذا كان بعض الموظفين أو المسؤولين قد يمنع صاحب الحق من حقه، إلى أن يأتي له بشافع من ذوي الجاه أو القرابة أو الصداقة، فإن مثل هذا الفعل من الموظف أو المسؤول يعتبر فعلاً مشيناً، وعملاً قبيحاً، ومخالفة قانونية تستوجب محاسبته عليها. وإن مما يؤسف له أن مثل هذه الممارسة منتشرة جداً في إداراتنا

الحكومية، وهو ما جعل الواحد منا عندما يكون له أي حاجة في جهة حكومية يبادر إلى البحث عن أحد يعرف موظفاً أو مسؤولاً فيها. وليست غريبة على مسامعنا كلمة (تعرف أحداً في جهة كذا) ؟ كما ليست غريبة علينا أيضاً كلمة (جايك من طريق فلان)، وكثيراً ما تكون هذه الكلمات هي مفتاح الحصول على الحقوق المقررة في نصوص النظام، وأحياناً تصل قوتها إلى الحصول على استثناءات بخلاف النظام.

إن مجرد السماح لهذه الثقافة بالانتشار، وتشجيع الأفراد على البحث عن الواسطة والشفاعة، لتحصيل حقوقهم، وتقرير أن ذلك من الشفاعة الحسنة، دون أي تنويه ولا تنبيه إلى الوجه الآخر القبيح لهذه الممارسة، وتوضيح أن من المنكر شرعاً تعليق تحصيل الناس لحقوقهم على وجود واسطة أو شفاعة لدى الجهة التي يطلبون حقهم عندها، إن في ذلك لأعظم محرّضاً على انتشار الفساد المالي والإداري في أجهزتنا الحكومية.

إن الشفاعة التي يمكن اعتبارها حسنة والتشجيع على انتشارها، يجب ألا تتجاوز حالتين فقط هما:

- الشفاعة في العفو عن المخطئ –في حدود الجائز شرعاً ونظاماً–.
- والشفاعة في جانب إعطاء الفضل.

أما الشفاعة في نيل الحق فهي كما أشرت تشيع ثقافة ممقوتة، وتفتح الباب لكل موظف أو مسؤول ليتعامل مع حقوق الناس بمزاجية ووفق هواه الشخصي، دون أي اعتبار للنص الشرعي أو القانوني الذي قرر هذا الحق وأمر بإعطائه لمستحقه.

يجب أن يخضع أي مسؤول أو موظف يمنع أحداً من حقه إلا بالواسطة، لإجراءات المحاسبة الشديدة، والعقوبة الزاجرة عن الاستمرار في التعامل بمثل هذه المزاجية الممقوتة. وإذا أردنا أن نحقق صلاح بيئتنا الإدارية، فعلينا أن نستبدل ثقافة (تعرف أحد في جهة كذا؟) بكلمة (ماذا يقول النظام في موضوع كذا؟).

يجب أن تلتزم كل جهة حكومية بتعريف الناس بحقوقهم، وتشجيعهم على المطالبة بها بكل وضوح وشفافية وشجاعة. وأن يخضع للمحاسبة كل من يحول بينهم وبينها. يجب أن نسعى جاهدين إلى نبذ كلمة (جايك من طريق فلان) وأن نسعى للوصول إلى اليوم الذي تكون فيه هذه الكلمة منكراً يستحق الإنكار، وعبارة ممجوجة في القلوب والأسماع.

يجب أن تكون السيادة للحق الذي تقرره نصوص الشرع والنظام، ولا شيء غير الحق. حتى لا يحتاج صاحب الحق إلى شفاعة ولا واسطة.

وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وهو رب العرش الكريم سبحانه.

* القاضي السابق في ديوان المظالم والمحامي حالياً

باب "المستهلك" مخلع

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 30 ربيع الاخر 1436هـ - 19 فبراير 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150219/Con20150219754104.htm

خالد السليمان

صرح الرئيس الجديد لجمعية حقوق المستهلك الدكتور سليمان السماحي بأن أول خطوة سيتخذها هي صرف المرتبات المتأخرة للعاملين بالجمعية، والتي لم تصرف منذ شهر شعبان عام 1435 هـ!

جمعية لم تحمِ حقوق موظفيها، كيف كانت ستحمي حقوق المستهلكين؟! فالجمعية ولدت ميتة، وسيكون على رئيسها الجديد أن ينعشها أو يحملها على نعشها لتدفن إلى الأبد!

والحقيقة أن أحدا لم يعد يهتم كثيرا لأمر الجمعية في الفترة الماضية؛ لأن وزارة التجارة لعبت دور الضامن لحقوق المستهلك وقدمت آليات فاعلة لحماية حقوق المستهلكين وساهمت في زراعة الثقة في العلاقة بين المستهلك والتاجر!

لكن رغم ذلك، فإن دور جميعة حقوق المستهلك بتفرعاتها الجديدة وآلية عملها المعدلة يمكن أن تلعب دورا مؤثرا يرسخ وعي وثقافة حقوق المستهلك ويعزز شفافية التعاملات في الأسواق والتزامات ما بعد البيع!

وكل ما أرجوه من الرئيس الجديد أن يستفيد من التجربة المؤلمة للسنوات الماضية التي انشغلت فيها الجمعية بصراع داخلي على كرسي الرئاسة، بدلا من أن تخوض صراعا خارجيا لحماية حقوق المستهلك!
اليوم تملك الجمعية فرصة ذهبية للانطلاق من أرضية صلبة صنعتها وزارة التجارة، فتحقق أهدافها التي أنشئت من أجلها وتكتسب ثقة المجتمع، فلا عودة أبدا إلى الوراء ولا تخل عن المكتسبات التي تحققت للمستهلك!.

حق التنقل للمرأة السعودية

المصدر: جريدة الوطن الخميس 30 ربيع الاخر 1436هـ - 19 فبراير 2015م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=25174

علي الشريمي

من أبرز المشكلات التي تواجهها المرأة السعودية هو "الحق في حرية التنقل" وهو الحق المنصوص عليه في المواثيق الدولية كافة التي صادقت عليها المملكة، ولم تتحفظ عليه. واللافت أن هناك كثيرا من الدراسات والأبحاث التي نشرت عن تنقل المرأة العاملة في السعودية، لكنها مع الأسف ما زالت رهينة الأدراج من دون أن تبصر النور. وإليكم الآن عرضا موجزا لأهم الدراسات:
1- في 2002 أي قبل 13 عاما أجرت الدكتورة "ليلى زعزوع"، دراسة حول "رحلة المرأة اليومية للعمل في جدة على النساء العاملات في قطاع التعليم في جدة" المنشورة عام 2004، وجدت أن متوسط تكلفة النقل الشهري يبلغ 723 ريالا للعاملات في قطاع التعليم، كما بلغت تكلفة انتقال المرأة العاملة 32 ريالا في اليوم باستخدام وسيلة النقل الخاصة، وما يعادل ١٠ ريالات يوميا لمن يستخدمن وسيلة النقل المؤجرة.
ويمكن حساب هذه التكاليف من أدنى رواتب معلمات المدارس الخاصة أو البائعات اللاتي تتراوح رواتبهن من ألفين إلى ثلاثة آلاف أن هذه التكلفة تقتطع 40% أو أكثر من رواتب النساء التي لا بد أنها ازدادت مع الفارق في التضخم وقيمة الأسعار وتكلفة هذه الوسائل.
2- في 2009 قدم المركز السعودي للدراسات والإعلام دراسة أشارت إلى أن 35% من الدخل الشهري للنساء العاملات يذهب إلى رصيد السائقين وسائقي سيارات الأجرة، فيما قالت الدراسة نفسها إن رواتب السائقين تتراوح بين 1500 إلى 3000 ريال شهريا.
ويهدف المشروع المقدم إلى إنشاء حافلات خاصة بالنساء تحت مسمى "حافلتي" معزولة تماما عن الرجال، وتكون خاصة بالنساء فقط وبحسب رئيس المركز "جمال بنون": فإن المشروع سيوفر 70% من مصاريف السعوديات على التنقلات من وإلى مناسباتهن وأعمالهن، إذ إن قيمة الذهاب والإياب لن تتعدى 4 ريالات في أغلب الأحوال، والمشروع يستهدف حوالى مليوني امرأة يشكلن 75% ممن يحتجن إلى التنقلات بسائقين غير نظاميين وسيارات أجرة"، مؤكدا أن المشروع في مرحلته الأولى التي تستغرق 6 أشهر اقترح أن تطبق في جدة والرياض من خلال 15 حافلة بسعة 25 راكبا في كل من المدينتين، ثم تخضع بعدها للتجربة والتقييم. لكن المشروع تصرم في مجلس الشورى ولم يناقش ولم يرد ولم يلتفت إليه!
3- في يونيو 2014 قدم مركز السيدة خديجة بنت خويلد التابع لغرفة تجارة وصناعة جدة، دراسة أشارت إلى أن أبرز طرق المواصلات التي تستخدمها السعوديات يظهر في استخدام السائق الخاص بنسبة 48%، بينما تستعين 26%من النساء بأفراد الأسرة لإيصالهن.
وفيما يتعلق بسيارات الأجرة، فإن 12% يلجأن إلى سيارات الأجرة المعروفة محليا بـ"الليموزين"، و 9 % يتفقن مع ملاك سيارات خاصة بالساعة، بينما تحصل 4% فقط على حافلات خاصة من جهة العمل.
وطبقا للنتائج التي تم التوصل إليها فإن مشاكل النساء في المواصلات تظهر خلال التنقلات اليومية، ويكون تأثير المواصلات على أفراد المجتمع من النساء أكثر منه بالنسبة للرجال إذ تواجه 46% من النساء هذه المشكلة بينما لا يواجهها سوى 27% من الرجال.

4- في أبريل 2014 أكدت دراسة أعدها مركز "إيفاد" للدراسات والاستشارات، أن 32.6% من السيدات السعوديات، يخسرن أحلامهن في الحصول على وظائف، بسبب عدم وجود وسائل نقل لديهن، فيما أرجعت الدراسة ذاتها 8% من البطالة بين السعوديات إلى منع بعض الأسر بناتهن من العمل.

الأسئلة المطروحة: أين مشروع نقل العاملات في المصانع الذي أعلنت عنه وزارة العمل في 2013؟ أين النظام الذي أقرته وزارة النقل بإلزام المنشآت الأهلية توفير وسائل نقل لموظفاتها السعوديات؟

أخيرا، أختم مقالي بهذا الخبر الذي نشر قبل أسابيع: "كشفت وزارة العمل بالتعاون مع وزارة النقل عن تأسيس شركة نقل خاصة قريبا، لنقل العاملات السعوديات، ستصبح بمثابة ناقل وطني لهن مثل "الليموزين"، للقضاء على مشكلة النقل التي تعاني منها بعض السيدات"... "هل سنردد يا ليل ما أطولك"؟!

أوباما يعلن مبادرات جديدة خلال قمة مكافحة التطرف العنيف هذا الأسبوع

وفود من 70 دولة تشارك في اللقاءالذي يستضيفه البيت الأبيض والخارجية الأميركية

المصدر: جريدة الشرق الاوسط السبت 25 ربيع الاخر 1436هـ - 14 فبراير 2015م
اضغط هنا

يستضيف البيت الأبيض والخارجية الأميركية أيام الثلاثاء والأربعاء والخميس المقبلة قمة مكافحة التطرف العنيف، والتي دعا إلى عقدها الرئيس الأميركي باراك أوباما في أعقاب الهجوم على مجلة «شارلي إيبدو» الفرنسية في يناير (كانون الثاني) الماضي. ومن المتوقع أن تشارك فيها أكثر من 70 دولة بوفود عالية المستوى من رؤساء حكومات ووزراء خارجية ووزراء داخلية.

ويشارك نائب الرئيس الأميركي جو بايدن يوم الثلاثاء في مناقشة مائدة مستديرة مع كبار الضيوف من الدول التي تعمل للتصدي لانتشار ظاهرة التطرف العنيف. ويلقي الرئيس أوباما كلمته يوم الأربعاء في البيت الأبيض أمام عدد كبير من الضيوف من كبار الشخصيات السياسية والوزراء من عدة دول حول العالم. ويلقي خطابا يوم الخميس في وزارة الخارجية الأميركية التي تستضيف عددا كبيرا من الوزراء من عدة دول، وعددا كبيرا من الشخصيات السياسية من الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني، ووفودا أجنبية على المستوى الوزاري.

وأعلنت الخارجية الأميركية مشاركة الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون وكبار المسؤولين في الأمم المتحدة وعدد من الوزراء من عدة دول أجنبية، وممثلي القطاع الخاص والمجتمع المدني، ورجال تنفيذ القانون والقادة الدينيين في القمة التي تستضيفها الخارجية يوم الخميس، لكنها لم تعلن أسماء الدول المشاركة أو جدول الأعمال والندوات حتى الآن.

ومن المقرر أن يلقي الرئيس باراك أوباما الكلمة الافتتاحية، ويلقي وزير الخارجية الأميركي جون كيري خطابا حول التعاون الدولي في مكافحة التطرف العنيف، كما تلقي مستشارة الأمن القومي الأميركي سوزان رايس الكلمة الختامية في القمة.

ومن المتوقع أن يشارك في القمة ممثلون من الدول المشاركة في التحالف الدولي ضد تنظيم داعش. وتشارك دول عربية مثل مصر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ودول أخرى مثل باكستان والهند وبيرو بوفود عالية التمثيل.

وتنظم الخارجية الأميركية جلسات نقاشية موسعة بين المسؤولين الحكوميين من الدول وممثلي المجتمع المدني والقطاع الخاص، لوضع تصورات لسبل مكافحة التطرف والتعاون بين الدول في التصدي للرسائل الآيديولوجية المتطرفة للجماعات الإرهابية. وتلقي تلك الجلسات النقاشية الضوء على الجهود التي تقوم بها كل دولة في مواجهة التطرف العنيف داخل حدودها، ويقدم المشاركون في الجلسات مقترحات لخطوات تسهم في مواجهة التطرف وعلاج العوامل التي تقود إلى التطرف.

ومن المقرر أن تناقش القمة الجمهور المحلية والدولية لمعالجة الأسباب الجذرية للتطرف وإيجاد الحلول لمواجهة دعاوى التطرف ومنع الجماعات الإرهابية المتطرفة من جذب الشباب من الولايات المتحدة وغيرها من الدول الأوروبية للانضمام لصفوف تلك الجماعات المتطرفة.

وقد حرصت الإدارة الأميركية على عدم ربط التطرف العنيف بالدين الإسلامي، ووضعت شعار مكافحة التطرف العنيف والتعصب الديني بشكل عام دون الإشارة إلى دين أو معتقد محدد. وأشار مسؤول أميركي لـ«الشرق الأوسط» إلى أنه سيتم إعلان عدد من المبادرات خلال القمة، وأن المناقشات ستتناول التحديات التي يواجهها المجتمع الدولي دون تركيز على دين أو آيديولوجية محددة أو حركة سياسية معينة، وأن هدف القمة هو استخلاص الدروس لأفضل السبل لمواجهة مختلف أنواع التطرف العنيف مع احترام حقوق الإنسان.

ويأتي عقد القمة بعد أيام قليلة من مقتل ثلاثة طلبة مسلمين في جامعة نورث كارولينا، وهو الحدث الذي أثار غضب الجالية المسلمة في الولايات المتحدة باعتباره جريمة كراهية ضد المسلمين. وتعتقد سلطات الشرطة المحلية في ولاية نورث كارولينا أن أسباب القتل تعود إلى خلافات بين القاتل والطلبة الثلاثة حول وقوف السيارات، لكن عائلة الطلبة والمنظمات الإسلامية رفضت هذا التفسير كدافع لجريمة القتل، وأكدت أن الدافع هو كراهية المسلمين. ويقوم مكتب التحقيقات الفيدرالي بالتحقيق في الجريمة. كما أصدر الرئيس أوباما بيانا مساء الجمعة أدان فيه جريمة القتل التي وصفها بالوحشية والمشينة، وقدم التعازي لأسر الضحايا.

وأبدى عدد من القادة الدينيين والمنظمات الإسلامية في الولايات المتحدة مخاوف من تنامي ظاهرة كراهية المسلمين.

وأشار مجلس العلاقات الإسلامية الأميركية في رسالة مفتوحة إلى قلق متزايد داخل المجتمع المسلم الأميركي من عدم الثقة في الجهود التي تقودها الحكومة الأميركية لمواجهة التطرف العنيف.

"مالاوي" تحظر زواج الأطفال برفع الحد الأدنى للسن إلى18 عاماً

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 29 ربيع الاخر 1436هـ - 18 فبراير 2015م
http://sabq.org/eOygde

رويترز – لندن:

أقر البرلمان في "مالاوي" قانوناً يحظر زواج الأطفال برفع الحد الأدنى لسن الزواج إلى 18 عاماً، في بلد ينتهي الحال بنصف الفتيات إلى أن يصبحن زوجات وهن في مرحلة الطفولة.

وأشاد مدافعون عن حقوق المرأة بهذه الخطوة، قائلين: إنه "يوم عظيم للفتيات في مالاوي"، وقالوا: إن القانون سيساعد في دعم التنمية في واحدة من أفقر دول العالم.

لكنهم حذروا من أن "مالاوي" لن تنهي زواج الأطفال بدون جهود منسقة لمعالجة الفقر وإنهاء ممارسات تقليدية ضارة؛ مثل دفع الفتيات إلى ممارسة الجنس في سن مبكرة.

وقالت "جيساي كابويلا" التي ساعدت في دفع التشريع الجديد: "هذا القانون مهم للغاية؛ لأن زواج الأطفال مشكلة كبيرة جداً في بلدنا."

"البلد سيظهر بوضوح للمرة الأولى أننا نقول: "لا لزواج الأطفال".

ويوجد في "مالاوي" واحد من أعلى معدلات زواج الأطفال في العالم. ويتزوج نصف الفتيات قبل بلوغ الثامنة عشرة، وتتزوج واحدة من بين ثماني فتيات تقريباً بحلول سن الخامسة عشرة.

وأبلغت "كابويلا" مؤسسة تومسون رويترز في مقابلة بالهاتف: "هذا القانون مهم جداً بالنظر إلى عدد الفتيات اللاتي يتسرَّبن من المدارس بسبب الزواج والعدد المرتفع من البنات اللاتي يتوفين أثناء الولادة."

وقالت "كابيلا": إن البرلمان وافق بالإجماع يوم الخميس على مشروع قانون الزواج والطلاق والعلاقات الأسرية، الذي من المنتظر أن يوقعه رئيس البلاد في غضون ثلاثة أسابيع ليصبح قانوناً".

كاريكاتير

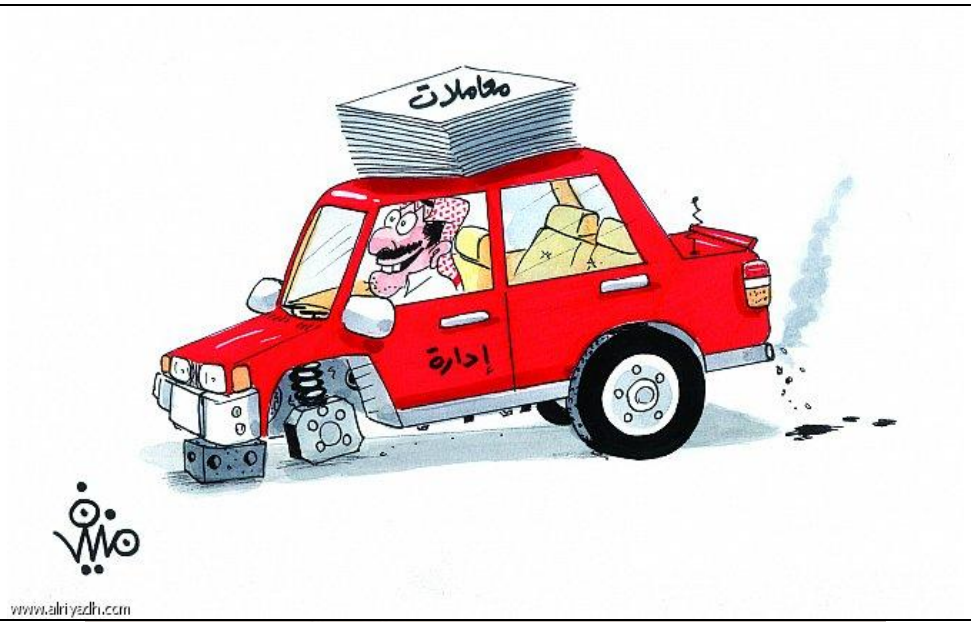

المصدر: جريدة الرياض الاحد 26 ربيع الاخر 1436هـ - 15 فبراير 2015 م

http://www.alriyadh.com/1022015

المصدر: جريدة المدينة الاحد 26 ربيع الاخر 1436هـ - 15 فبراير 2015م

اضغط هنا

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 27 ربيع الاخر 1436هـ - 16 فبراير 2015م

http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=6050

المصدر: جريدة اليوم الاثنين 27 ربيع الاخر 1436هـ - 16 فبراير 2015م

http://www.alyaum.com/article/4047566

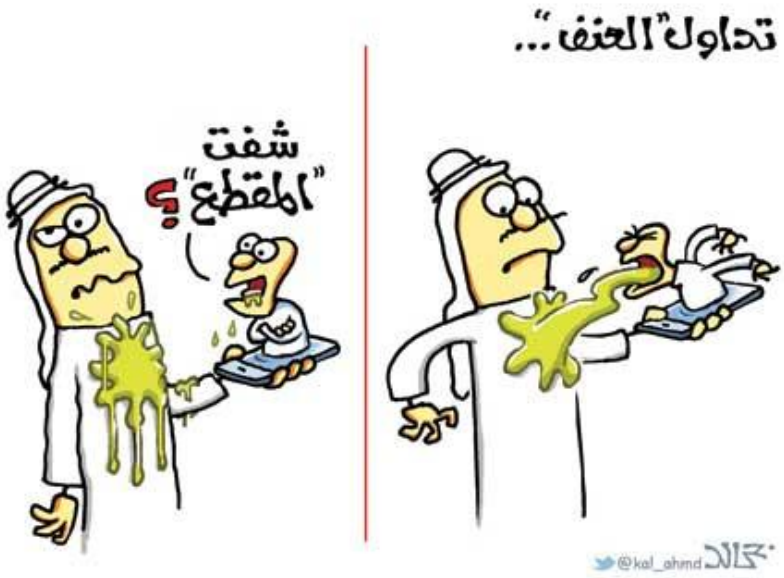

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء
28 ربيع الاخر 1436هـ - 17 فبراير 2015م

http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=6051

المصدر: جريدة الجزيرة الثلاثاء
28 ربيع الاخر 1436هـ - 17 فبراير 2015م

http://www.al-jazirah.com/2015/20150217/cr4.htm

المصدر: جريدة الجزيرة
الاربعاء 29 ربيع الاخر 1436هـ
- 22 فبراير 2015م

http://www.al-jazirah.com/2015/20150218/cr6.htm

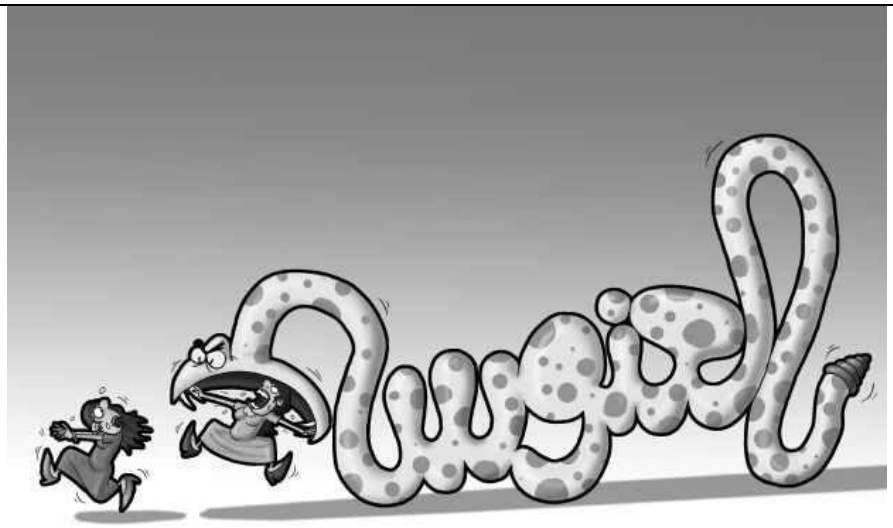

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء
29 ربيع الاخر 1436هـ - 18
فبراير 2015م

اضغط هنا

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 30 ربيع الاخر 1436هـ - 19 فبراير 2015م

http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150219/Cartoon201502196292.htm

المصدر: جريدة الوطن الخميس 30 ربيع الاخر 1436هـ - 19 فبراير 2015م

http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=6057